جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية

التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) :

بن عبدي محمد باشر

يوم: 03/05/2025

عنوان المذكرة

تغير قواعد الإشتباك في القضية الفلسطينية على ضوء الهجمات السابع أكتوبر حركة حماس والكيان الصهيوني نموذجا

لجنة المناقشة:

فوزي نور الدين	أ. دكتور	جامعة بسكرة	رئيسا
لزهر بن عيسى	دكتور	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
ميهوبي فخرالدين	دكتور	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعة: 2024-2025

إهـــــــداء

أُهدي هذا العمل إلى روح والدي العزيز، الذي فقدته جسديًا لكنه حاضر دائمًا في ذاكرتي

وإلى والدتي الكريمة التي كانت الدعم والسند في كل مراحل حياتي وإلى إخوتي الأفاضل الذين كانوا عونًا لي في مسيرتي العلمية

وإلى أساتذتي المحترمين الذين أضاءوا دربي بالعلم والمعرفة، وإلى زملائي وأصدقائي الذين ساهموا في تحفيزي وتشجيعي، مع بالغ الشكر والتقدير لكل من وقف إلى جانبي.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته وكرمه هداني إلى إتمام هذه المذكرة، وأنار لي طريق العلم والعمل، وساندني بلطفه ورحمته.
والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين

ووقوفا عند قوله : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" فأرفع خالص شكري وامتناني إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الأستاذ/ لزهر بن عيسى على ما قدمه من دعم مستمر وتوجيهات قيمة خلال مراحل إعداد هذه المذكرة ، سائلاً الله أن يبارك الله جهوده ويوفقه لكل خير.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي الكرام الذين كان لهم الدور الكبير في تنمية مهاراتي العلمية والمعرفية، وإلى كل من وقف بجانبي وساندني طوال هذه الرحلة.
ولا يفوتني أن أشكر أسرتي العزيزة على دعمها وتشجيعها المتواصل الذي كان من أهم أسباب نجاحي.

وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا البحث سواء بكلمة طيبة أو دعاء صادق فأرجو من الله أن يجزيكم خير الجزاء.

مقدمة

مقدمة

المأساة الفلسطينية ليست حدثا عابرا بدأ في السابع من أكتوبر 2023، بل تُعد محطة في مسار طويل من النضال ضد مشاريع الاستعمار والاحتلال التي امتدت لأكثر من مئة عام فمنذ عام 1918، وقعت فلسطين تحت الاستعمار البريطاني الذي دام ثلاثة عقود ممهّدًا الطريق لاحتلال صهيوني استمر حتى اليوم خلال هذه الفترة، شهدت الأرض الفلسطينية تغيرات جذرية بفعل السياسات الاستيطانية والتهجير القسري رغم أن الفلسطينيين في ذلك الوقت كانوا يمتلكون جل أراضي فلسطين، ويشكلون أغلبية السكان الأصليين.

وقد سمح الاستعمار البريطاني بهجرات صهيونية منظمة إلى فلسطين، ومهّد الطريق أمام إقامة كيان استيطاني على أرضها، مستخدمًا أدوات القمع والتمييز بحق السكان الأصليين. ورغم ذلك، لم يتمكن المشروع الصهيوني حتى عام 1948 من السيطرة سوى على جزء صغير من الأرض، بينما كان تواجد اليهود معتبر لكن النكبة جاءت لتُحدث تحولًا جذريًا، حيث نفذت العصابات الصهيونية مجازر وعمليات تطهير عرقي، انتهت بالسيطرة علىى الجزء الكبيرمن الأرض وتهجير أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وتدمير الكثير من القرى والبلدات.

ثم جاءت نكسة عام 1967 ليستكمل الكيان احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى جانب أراضٍ عربية أخرى. ومنذ ذلك الحين، واجه الفلسطينيون كافة أشكال الظلم والاستبداد، بدءًا من سياسات الفصل العنصري، مرورًا بالمجازر والاعتقالات، وصولًا إلى الحصار الخانق على قطاع غزة المستمر منذ أكثر من 17 عامًا، والذي حوّل القطاع إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، وتعرضه لخمس حروب مدمرة كانت كلها بقرار من الكيان الصهيوني.

حتى عندما حاول الفلسطينيون التعبير عن مطالبهم بشكل سلمي من خلال «مسيرات العودة»، واجهوا رصاص الاحتلال، مما أدى إلى استشهاد أكثر من 360 فلسطينيًا وإصابة الآلاف، من بينهم آلاف الأطفال. وفي ظل هذا السياق المليء بالانتهاكات، بدأت تظهر تغيرات ملموسة في استراتيجيات الاشتباك بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني، سواء من حيث الأساليب أو طبيعة الردع والمبادرة.

وقد جاءت عملية "**طوفان الأقصى** "في 7 أكتوبر 2023 لتشكل منعطفًا مفصليًا في هذا الصراع، حيث كسرت الصورة النمطية للتفوق لدى الكيان، وأحدثت شرخًا في البنية السياسية والعسكرية للمنطقة لم تكن العملية مجرد حدث عسكري بل كانت إعلانًا عن دخول مرحلة جديدة من الاشتباك تجاوزت الحسابات التقليدية وأربكت المنظومة الدولية، واضعة العالم أمام متغيرات يصعب تجاهلها.

من هنا، نسعى في هذه المذكرة إلى تحليل التحولات في قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قبل وبعد عملية طوفان الأقصى، مع الوقوف على السياقات النظرية والتاريخية التي تفسر هذا التحول واستشراف مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المستجدات الميدانية والسياسية الراهنة

أهمية الموضوع:

أولا: الاهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تتناول واحدًا من أبرز التحديات التي واجهت الأمن القومي العربي على مدى أكثر من خمسة وسبعين عامًا، وهو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. ولم يقتصر تأثير هذا الصراع على البعد العربي فقط، بل تجاوزه ليُصبح قضية دولية بامتياز نظرًا لموقعه الجغرافي الحساس وأبعاده الاستراتيجية والاقتصادية. كما أن انخراط القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في تفاصيل هذا الصراع، يعكس عمق تأثيره في صياغة السياسات الإقليمية والدولية على حد سواء.

ثانيا: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في خصوصية الإشكالية التي تعالجها، وحداثة الظاهرة موضوع المذكرة، إذ تتناول تحوّل قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد عملية "طوفان الأقصى". ويُضاف إلى ذلك أن هذه الدراسة تأتي في سياق يفتقر إلى إنتاج علمي ممنهج حول الموضوع، حيث اقتصر التناول حتى الآن على تحليلات صحفية أو دراسات صادرة عن مراكز أبحاث، دون أن ترقى إلى مستوى الدراسة الأكاديمية المتكاملة، مما يجعل هذه الدراسة مساهمة نوعية في فهم المتغيرات الجديدة في الصراع.

أسباب اختيار الموضوع

أولاً: الأسباب الذاتية

يعود اختياري لموضوع "تغير قواعد الاشتباك في القضية الفلسطينية في ضوء هجمات 7 أكتوبر" إلى قناعتنا العميقة بأهمية هذا الحدث المفصلي في تاريخ الصراع العربي–الصهيوني وما أحدثه من تحولات نوعية في أساليب المقاومة والتعاطي الإقليمي والدولي مع القضية الفلسطينية وباعتبارنا طالبا مهتمًا بالقضايا السياسية نرى في هذا الموضوع فرصة لتطبيق المفاهيم والنظريات التي درسناها على حالة واقعية ومعاصرة بما يثري خبرتنا العلمية ويعزز مساهمتنا الأكاديمية كما أن ارتباطنا الوجداني بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية

إنسانية عادلة يشكّل دافعًا إضافيًا للتعمق في تحليل أبعاد هذا التحول الإستراتيجي والمساهمة في بناء فهم أوسع حول تداعياته.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية:

- **أهمية القضية الفلسطينية** :تحتل القضية الفلسطينية موقعًا مركزيًا في الوجدان العربي وفي المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، لما لها من انعكاسات على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- **تحليل قواعد الاشتباك** :تشكّل دراسة تطور قواعد الاشتباك مدخلًا مهمًا لفهم تغير موازين القوى وتبدّل التكتيكات والاستراتيجيات في النزاع، لا سيما في ضوء عملية "طوفان الأقصى."
- **التحولات العسكرية والتكنولوجية** :مع تطور أدوات الحرب الحديثة وتغير طبيعة العمليات العسكرية، بات من الضروري إعادة تقييم مفاهيم الاشتباك والردع، وتحليل كيفية توظيف المقاومة الفلسطينية لها في مواجهة التفوق العسكري لدى الكيان.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية المرتبطة بتحليل وتحولات قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس، خاصة بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، ويمكن تحديد أبرز هذه الأهداف فيما يلي:

1- تحليل تطور مفهوم قواعد الاشتباك في السياق الفلسطيني والكيان الصهيوني، وبيان أبعاده القانونية والعسكرية والسياسية.
2- دراسة العوامل والدوافع التي أسهمت في تغيير قواعد الاشتباك بين الطرفين، سواء كانت داخلية متعلقة بالمقاومة أو خارجية متعلقة بالتحولات الإقليمية والدولية.
3- تسليط الضوء على انعكاسات عملية طوفان الأقصى على مسار الصراع، واستكشاف ما أحدثته من تحولات ميدانية واستراتيجية في قواعد اللعبة.
4- فهم طبيعة التغير في التكتيكات والاستراتيجيات لدى حركة حماس في التعامل مع الاحتلال، مقارنة بالمراحل السابقة للصراع.
5- استشراف مستقبل الصراع الفلسطيني الصهيوني في ظل تغير قواعد الاشتباك، وتقديم سيناريوهات محتملة للمآلات القادمة بناء على المعطيات الجديدة.

6- الإسهام في إغناء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني، من خلال تقديم تحليل علمي ومعاصر لمرحلة دقيقة ومفصلية من تاريخه.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

يتناول عدد من الدراسات والأبحاث موضوع تطور قواعد الاشتباك في الصراع الفلسطيني–الصهيوني، لا سيما في ظل التحولات الاستراتيجية والتكتيكية التي شهدها الميدان الفلسطيني في السنوات الأخيرة. ومع أن هذا المجال ما يزال يفتقر إلى الدراسات الأكاديمية الموسعة التي تعالج عملية "طوفان الأقصى" كتغير نوعي في قواعد الاشتباك، إلا أن بعض الأدبيات ساهمت في إرساء قاعدة معرفية أولية لهذا الموضوع، ومن أبرزها:

دراسة الدكتور طه محمود بعنوان "طوفان الأقصى: دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج"، وهي من الدراسات الرائدة التي حاولت تسليط الضوء على أبعاد الهجوم المفاجئ لحركة حماس في 7 أكتوبر 2023، من خلال تحليل أسبابه وسياقاته ونتائجه السياسية والعسكرية. وقد أشارت الدراسة إلى أن "طوفان الأقصى" أحدث تحولًا جذريًا في قواعد الاشتباك، ونقل المقاومة الفلسطينية من مرحلة رد الفعل إلى المبادرة الهجومية، مع ما رافق ذلك من ارتباك استراتيجي في الموقف الصهيوني.

أما دراستنا فقد سعت إلى تحليل أوسع وأشمل تجاوز الجانب العملياتي للعملية إلى دراسة **تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس** في ضوء هذه العملية مركّزة على البنية الاستراتيجية للصراع وتحول التوازنات الإقليمية ودور الفاعلين المؤثرين وخصوصاً محور المقاومة مع قراءة استشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية.

نقاط التشابه والاختلاف

- **من حيث المنهجية** اعتمدت دراسة الدكتور طه على المنهج التحليلي–الوصفي، في حين جمعت دراستنا بين التحليل المقارن والاستشراف السياسي ما أتاح تقديم رؤية مركبة تتناول الحدث كجزء من مسار تاريخي واستراتيجي أطول.
- **من حيث الموضوع** ركّزت دراسة الدكتور طه على النتائج الفورية للعملية وقراءة ميدانية للتكتيكات والأساليب بينما تناولت دراستي الطوفان بوصفه لحظة فاصلة أعادت تشكيل قواعد الاشتباك وأسست لتحول محتمل في بنية الصراع السياسي والعسكري.

- **من حيث الامتداد التحليلي**، تناولت دراستنا الأبعاد القانونية والدولية المرتبطة بالعملية بما في ذلك آليات محاسبة الاحتلال ومخاطبة المؤسسات الدولية إضافة إلى استراتيجية كسب الرأي العام العالمي وهي زوايا لم تكن حاضرة بنفس القوة في دراسة الدكتور طه.

نقاط التكامل:

تبرز الدراستان كجهدين متكاملين إذ توفر دراسة الدكتور طه مدخلًا مهمًا لفهم المعطيات الميدانية والنتائج الفورية في حين تعمّق دراستي في قراءة التأثيرات بعيدة المدى للعملية على النظام الإقليمي وعلى مشروع المقاومة وعلى مستقبل إدارة الصراع.

أطروحة الدكتوراه للباحث عزّ الدين سامي شعبان كسّاب (2018) بعنوان "دور الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحركة المقاومة الإسلامية حماس في تحرير فلسطين"، والتي تعد من الأعمال الأكاديمية التي تناولت البُعد الاستراتيجي لحركة حماس بشكل شامل، حيث رصدت تطور أدواتها السياسية والعسكرية منذ نشأتها، وتطرقت إلى كيفية صياغتها لقواعد اشتباك جديدة في كل مرحلة من مراحل التصعيد مع الكيان الصهيوني، مستندة إلى تحولات داخلية وخارجية أثرت على القرار المقاوم.

كما صدرت مجموعة من المقالات التحليلية والدراسات الميدانية من مراكز بحثية مثل مركز الزيتونة للدراسات، والمركز الفلسطيني للدراسات السياسية ومن بينها التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2022–2023 لدكتور محسن محمد صالح وحرره فريق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات حيث تناول التقرير تطورات القضية الفلسطينية خلال عامي 2022–2023 مع تركيز خاص على التحوالات الكبرى في البيئة الفلسطينية الداخلية وتداعيات العدوان الإسرائيلي المتواصل وخصوصا معركة طوفان الأقصى التي إندلعت في أكتوبر 2023 والتي تناولت بدورها انعكاسات التصعيدات العسكرية على قواعد الاشتباك.

ورغم أن هذه الدراسات لم تعالج عملية طوفان الأقصى بشكل مباشر، فإنها تشكل خلفية تحليلية مهمة لفهم المسار التصاعدي في أداء المقاومة والانتقال من الدفاع إلى الهجوم.ومن الدراسات ذات الصلة بعض الأبحاث التي تناولت تأثير التحولات الإقليمية والدولية (مثل اتفاقات التطبيع، والتحولات في مواقف بعض الفواعل الدولية) على طبيعة الاشتباك بين حماس والاحتلال، مما سمح بفهم أوسع للبيئة التي سبقت عملية طوفان الأقصى ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم معالجة أكاديمية معمقة ومتكاملة لهذا التحول، بالاعتماد على منهج تحليلي مقارن يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمعطيات الميدانية والقراءات المستقبلية.

الدراسات الغربية:

من بين أبرز الدراسات الغربية التي تناولت موضوع قواعد الاشتباك، تبرز دراسة "**J.F.R. Bodden– Hosang**" بعنوان *"Rules of Engagement"* ، الصادرة سنة 2017، والتي تعد من الدراسات المرجعية في هذا المجال. تناولت الدراسة قواعد الاشتباك من منظور القانون الدولي الإنساني والقانون العسكري، مركزة على الإطار القانوني الذي يحكم استخدام القوة في النزاعات المسلحة، وتحديداً من قبل الجيوش النظامية. كما ناقشت الدراسة كيفية صياغة قواعد الاشتباك لتتناسب مع طبيعة كل عملية عسكرية، من حيث التهديدات والأهداف والبيئة العملياتية.

ورغم أن الدراسة لا تتناول الحالة الفلسطينية بشكل مباشر، فإن ما تطرحه من مفاهيم وتحليلات قانونية وعسكرية يمكن توظيفه لفهم كيفية تعاطي الجيش الكيان مع قواعد الاشتباك في مواجهة حركات المقاومة، ومنها حركة حماس، خصوصاً في ظل تغير طبيعة الصراع بعد عملية طوفان الأقصى.

إلى جانب الدراسات الأكاديمية كذلك هناك من تناولت قواعد الاشتباك من منظور قانوني وعسكري، ومن بينها كتاب "**Rules of Engagement**"الصادر سنة 2016 عن **كلية الأركان المشتركة للقوات المسلحة (Joint Staff College of the Armed Forces)**للكاتبين **Gustavo Adolfo Trama**و **.Álvaro Ribeiro Mendonça**و يُعد هذا المؤلَّف مرجعاً أساسياً في التعليم العسكري الغربي، حيث يقدم تحليلاً عميقا لمفهوم قواعد الاشتباك ضمن إطار العمليات المشتركة، مع التركيز على التكامل بين السياسة العسكرية والأهداف الاستراتيجية.

تناول المؤلفان قواعد الاشتباك كأداة تنظيمية تهدف إلى ضبط استخدام القوة المفرطة بما يتناسب مع المعايير الأخلاقية والقانونية والعملياتية في ظل تعدد البيئات العسكرية وتداخل الأدوار بين الجيوش والقوات شبه النظامية. كما ناقش الكتاب الإشكاليات التي تواجه القادة الميدانيين في ساحات القتال وتفسير وتطبيق قواعد الاشتباك، خاصة في النزاعات التي تتداخل فيها الجبهات المدنية والعسكرية، كما هو الحال في الحروب الحديثة ذات الطابع غير المتوازن و رغم تركيزه على السياقات الغربية، فإن ما يقدمه هذا المرجع من أطر نظرية وتطبيقية يمكن أن يسهم في فهم الكيفية التي تتعامل بها الجيوش النظامية، ومنها جيش الكيان الصهيوني مع قواعد الاشتباك، وكيفية توظيفها أو خرقها في مواجهة حركات المقاومة مثل حماس، خاصة بعد التحول النوعي الذي أحدثته عملية طوفان الأقصى.

مقدمة

إشكالية الدراسة:

عرف الصراع الفلسطيني الصهيوني تحولات متتالية في أدواته وأساليبه، إلا أن عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 مثّلت تحولاً كبيرا واستثنائيا في قواعد الاشتباك بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني فقد أعادت هذه العملية خلط الأوراق سياسياً هذا جهة من وعسكرياً من جهة اخرى، وطرحت تساؤلات عميقة حول طبيعة المرحلة الجديدة من الصراع، وتداعيتها المستقبلية وانطلاقاً من هذا التحول الجذري نطرح **الإشكالية الرئيسية** للدراسة في السؤال الآتي:

إلى أي حد ساهمت عملية "طوفان الأقصى" في إعادة صياغة قواعد الاشتباك بين حركة حماس والكيان الصهيوني؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

1. ما هو مفهوم قواعد الإشتباك وكيف تطور عبر مراحل الصراع ؟
2. ما أبرز العوامل التي قادت إلى تغيير قواعد الاشتباك بين حركة حماس والكيان الصهيوني بعد 7 أكتوبر
3. ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع بين حركة حماس والكيان الصهيوني في ضوء هذه التحولات المختلفة؟

فرضيات الدراسة

ترتكز الدراسة على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تسعى إلى التحقق منها، وهي كالآتي:

1. **عملية "طوفان الأقصى" مثّلت تحولاً نوعياً** في قواعد الاشتباك من خلال فرض واقع ميداني جديد أربك منظومة الردع الإسرائيلية التقليدية.
2. **التحول في قواعد الاشتباك لم يكن وليد لحظة مفاجئة** بل تمخض عن تراكمات استراتيجية داخلية وخارجية ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوة
3. **المرحلة الجديدة تحمل تداعيات استراتيجية** على مستقبل القضية الفلسطينية سواء على صعيد المقاومة أو على مستوى التحولات الإقليمية والدولية.

المنهج المستخدم:

تعتمد هذه الدراسة على توظيف منهجين رئيسيين لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل التحولات التي طرأت على قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس، خاصة بعد عملية طوفان الأقصى:

المنهج المقارن:

يُستخدم هذا المنهج لمقارنة قواعد الاشتباك قبل وبعد 7 أكتوبر 2023، من خلال تحليل الفروقات في وسائل العسكرية التي اعتمدها كل طرف. ويتيح هذا المنهج الوقوف على مدى التحول في بنية الصراع وأدواته عبر الزمن، وإبراز سمات المرحلة الراهنة في المواجهة.

المنهج أداة الوصف:

يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة وتحليل مكوناتها، من خلال تتبع الأحداث والمواقف والتصريحات المرتبطة بتغير قواعد الاشتباك، وتحليل السياقات التي أدت إلى ذلك. كما يسهم في تفكيك الأبعاد العسكرية والسياسية لهذه التحولات، واستنباط النتائج التي تعكس واقع الصراع ونتائجه المستقبلية.

التصميم الهيكلي للدراسة

يعالج هذا البحث مسألة مركزية تتعلق بتغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة المقاومة الإسلامية حماس، على ضوء عملية طوفان الأقصى التي شكلت نقطة تحول ومنعرج حاسم في مسار الصراع الفلسطيني–الصهيوني. وقد اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد خطة بحثية تتناول ثلاثة فصول، تنطلق من التأسيس الاطار المفاهيمي والنظري، مروراً بتفسير التحول في قواعد الاشتباك، وصولاً إلى مستقبل القضية الفلسطينية في ظل هذا التغير.

ينطلق الفصل الأول من ضرورة تأصيل المفاهيم وتحليل الخلفيات النظرية للعملية: حيث يُعنى بتفكيك مفهوم قواعد الاشتباك من حيث التعريف و النشأة والأهمية والأهداف التي تؤديها ضمن النزاعات المسلحة يقدم قراءة أولية شاملة لعملية طوفان الأقصى من خلال الوقوف على السياقات النظرية المؤطرة لها وتحليل دوافعها العميقة واستعراض الأهداف التي رمت إليها حماس من خلال هذه العملية وكذلك يتناول مجموعة من المقاربات المفسرة لسلوك الأطراف في النزاعات المسلحة ويقترح ثلاث مقاربات تحليلية: المقاربة العسكرية، السياسية والدولية (وفق منظور الأمم المتحدة).

يركز الفصل الثاني على دراسة قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني حركة حماس قبل وبعد طوفان الاقصى:

ويمكننا اعتبار الفصل الثاني هو اساس المذكرة حيث يحلل العوامل التي دفعت إلى كسر قواعد الاشتباك التقليدية المعروفة والتي كانت تحكم الصراع بين الكيان الصهيوني وبين حركة حماس مثل تصاعد الاعتداءات على المقدسات، واتفاقيات التطبيع، وخطاب المقاومة العقائدي والسياسي،و يرصد معالم قواعد الاشتباك التي سادت قبل أكتوبر 2023، مع التركيز على أنماط الرد، والتحالفات، وأدوات المواجهة، التي ظلت غالباً محدودة ولا تخرج من إطار المناوشات بين الطرفين حيث تبلورت قواعد جديدة في الاشتباك تجلت في المبادرة الهجومية وتعدد جبهات القتال وتكثيف الضغوط السياسية والعسكرية على الكيان الغاصب.

بينما يتوجه هذا الفصل نحو قراءة مستقبلية وتحليلية لأثر التغير في قواعد الاشتباك على مستقبل الصراع حيث يستعرض هذا الفصل التداعيات الناتجة عن هذا التحول، سواء في البعد العسكري أو السياسي أو المجتمعي، مع التركيز على التحديات و يقترح جملة من السيناريوهات المستقبلية التي قد تنبثق عن تغير قواعد الاشتباك من الهدنة طويلة الأمد إلى التصعيد الإقليمي أو الضغط الدولي وكذلك يتضمن قراءات تقييمية مختلفة لعملية طوفان الأقصى بين من يعتبرها مخاطرة ميدانية ومن يراها بداية تحول استراتيجي جذري، مع التطرق إلى ضرورة إعادة بناء أدوات المقاومة وتجاوز الإخفاقات السابقة.

صعوبات الدراسة:

اعترضت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي كان لها أثر نسبي في مسار إنجازها، ومن أبرزها:

1. حداثة الموضوع، مما أدى إلى نقص في المراجع والدراسات الأكاديمية التي تناولت تغيّر قواعد الاشتباك بعد عملية طوفان الأقصى بشكل معمق.
2. حساسية القضية قيد البحث باعتبارها تمس صراعاً مفتوحاً ومعقداً الأمر الذي تطلب توخي الموضوعية
3. تشابك الأبعاد المرتبطة بالظاهرة المدروسة، والتي تجمع بين السياسي والعسكري، مما استلزم مقاربة تحليلية متعددة المستويات لضبط الظاهرة المدروسة بدقة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة

شهدت العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في الأدوار الموكلة إلى القوات العسكرية اوالقوات العاملة في الميدان، ما أدى إلى إثارة نقاشات متعددة الأبعاد سياسية وعقائدية بشأن استخدام القوة، وهو موضوع قديم في محتواه. وقد أظهرت التجارب العملية، سواء في المهام القتالية أو السلمية أو في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية داخل الوطن أو خارجه أهمية وجود تخطيط دقيق ومسبق سواء من خلال عمليات حقيقية أو عبر مناورات. ويتجلى ذلك خصوصاً فيما يتعلق بصياغة قواعد الاشتباك، والتدريب عليها وتطبيقها بإعتبارها الإطار الذي ينظم استخدام الأسلحة المميتة ويضع حدوداً قانونية وأخلاقية لاستخدام القوة في العمليات العسكرية[1].

ويظل السؤال يطرح نفسه حول ماهية استخدام القوة ولمن تُوجّه وإلى أين توجه وما مدى مشروعيتها. فالحرب بطبيعتها مسألة سياسية أكثر منها عسكرية. ومع بروز العولمة، تقلصت الحدود الجغرافية وأصبح العالم قرية صغيرة وأصبحت الجيوش أكثر انخراطًا في الساحة الدولية سواء من خلال المشاركة في التحالفات العسكرية أو في مهام حفظ السلام بتفويض من الأمم المتحدة، أو في عمليات الاستقرار ضمن مظلة منظمات اقليمية كما أضحى لها دور متنام وكبير في الداخل خصوصا في ادارة الكوارث الطبيعية والازمات الانسانية.

استناداً إلى ما تقدم يقتضي الأمر إخضاع استعمال القوة من قبل القوات المسلحة لرقابة سياسية جليّة وذلك لأن قواعد الاشتباكات تجسد توجهات الدولة في سياستها الداخلية والخارجية، خصوصاً عند تنفيذ مهام خارج حدودها. لذا، يجب على الجهات السياسية، وعلى رأسها وزارة الدفاع، تبني نظام دائم ومحدد لقواعد الاشتباك، لضمان تدريب القوات وفق أُطُر قانونية واضحة وتجنب الأخطاء التي قد تنتهك القانون الدولي أو تتسبب في أضرار جانبية وخسائر غير متعمدة أثناء العمليات.[2]

[1] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destro,**''RULES OF ENGAGEMENT''**.Buenos Aires,Joint staff collrge of the armed forces,2016.P:5

[2]Gustavo Adolf trama, Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destroy ,Ibidem

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية حول قواعد الاشتباك

المطلب الاول:مفهوم قواعد الاشتباك

مفهوم ومصطلح متداول في المجال العسكري، ويدرّس في العلوم العسكرية، ويقصد به القواعد التي يلتزم بها الجيش في استعمال القوة أثناء أي عملية عسكرية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي في نزاعات مسلحة أو مهام لحفظ السلام، ولقواعد الاشتباك أبعاد قانونية وعسكرية وإستراتيجية وسياسية[1]

ويشمل المفهوم الأطر أو المبادئ التوجيهية التي يجب أن تلتزم بها القوات العسكرية أو المتقاتلة عند أي معركة أو قتال في ما بينها، بهدف الحصول على شكل معين للمعركة يجنبها "التصرفات والأفعال اللاإنسانية"، وقد تطور المفهوم حتى صار يشمل المعارك السياسية والاقتصادية والتجارية.[2]

وكإضافة لي مفهوم المقدم نضيف قواعد الاشتباك هي مجموعة من الضوابط والتوجيهات التي تُحدد كيفية تصرف القوات المسلحة خلال الأزمات العسكرية والنزاعات المسلحة، وتشمل التعليمات الصادرة من الجهات العليا بشأن سُبل الرد على التهديدات الخارجية، مثل انتهاك السيادة الجوية أو البرية أو البحرية للدولة.

كما تُعنى هذه القواعد بتنظيم استخدام القوة وفق ما تسمح به القوانين الوطنية والدولية، خاصة القانون الدولي الإنساني، حيث توضح متى وكيف يُسمح بالرد على العدو، وتُعزز احترام حقوق الأسرى وضمان سلامتهم أثناء العمليات القتالية، مما يسهم في ضبط السلوك العسكري ضمن إطار قانوني وأخلاقي واضح.[3]

على الرغم من أن قواعد الاشتباك ليست مفهوماً مستحدثاً، إلا أن طريقة تعريفها تختلف باختلاف الخلفيات والأهداف التي ينطلق منها الباحثون والجهات المعنية. فغالباً ما يُقدَّم التعريف انطلاقاً من منظور عمليات متعددة تنفذها منظمات دولية، أو من زاوية الممارسة الخاصة بدولة التي ينتمي إليها.

---

[1] " **قواعد الاشتباك.. ما قبل الضغط على الزناد" ،متحصل عليه من:**https://n9.cl/m8zq7 ، بتاريخ **2025/05/27**

[2] **" قواعد الاشتباك.. ما قبل الضغط على الزناد"**، نفس المرجع

[3] العقيد صلاح الدين الزيداني ،''قواعد الاشتباك''،المسلح،العدد 47،اوت 2016.ص41

ومع ذلك، فإن هذه التعريفات قد تكون مبسطة ولا تعكس الفروقات الجوهرية الموجودة بين نظم قواعد الاشتباك المعتمدة لدى مؤسسات كحلف الناتو، الاتحاد الأوروبي، أو الأمم المتحدة، وبين تلك التي تعتمدها الدول على حدة. ولذلك، تبرز الحاجة إلى تحديد ما تعنيه هذه القواعد وما لا تعنيه بدقة، قبل الانتقال إلى عرض أبرز التعريفات وتحليلها، بهدف الوصول إلى فهم شامل لمفهوم قواعد الاشتباك ودلالاته المتعددة.[1]

تعريف قواعد الاشتباك وفق المنظور الأممي

تُعد قواعد الاشتباك (Rules of Engagement – ROE) من بين الأدوات التنظيمية الأساسية التي تعتمدها السلطات السياسية والعسكرية لضبط استخدام القوة أثناء العمليات العسكرية . ووفقًا لتعريف هيئة الأمم المتحدة، تُفهم قواعد الاشتباك على أنها: ''مجموعة من التوجيهات الصادرة عن القيادة العسكرية، تُحدد من خلالها الضوابط والقيود القانونية والعملياتية التي تحكم استخدام القوة، بما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بهدف حماية الأرواح وضمان تنفيذ المهام في سياقات النزاع أو عمليات حفظ السلام''[2]

وتشمل هذه القواعد تحديد الظروف التي يُسمح فيها باستخدام القوة، ونوعها، ومدى التصعيد الواجب إتخاذه في الظروف التي تواجه العسكري، وطبيعة الردود على التهديدات أو الأعمال العدائية. كما تتضمن تعليمات واضحة بشأن احترام حقوق المدنيين، والتعامل مع المقاتلين وأسرى الحرب، بما يضمن الحد من الانتهاكات.

وتُبنى قواعد الاشتباك على عدد من المبادئ الأساسية، أبرزها:

- **مبدأ الضرورة** :أي أن استخدام القوة لا يُسمح به إلا عندما يكون ذلك ضروريًا لتحقيق هدف عسكري مشروع.
- **مبدأ التناسب** :أي ألا تتجاوز القوة المستخدمة حجم التهديد أو الضرر المتوقع.
- **مبدأ التمييز** :أي التفرقة الصارمة بين الأهداف العسكرية والأشخاص المدنين.
- **الرقابة والمساءلة** :أي إخضاع أي تجاوز أو مخالفة للمحاسبة وفقًا للقانون الدولي.

[1] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destro, ibid , P:7

[2] "RULES OF ENGAGEMENT", متحصل عليه : https://n9.cl/5ywet ,25/05/2025

من خلال هذه المبادئ، تسعى قواعد الاشتباك إلى ترشيد استخدام القوة العسكرية، ومنع الانزلاق نحو الانتهاكات أو الجرائم الحرب، وتوفير أساس قانوني يُحتكم إليه أثناء النزاعات المسلحة أو الأزمات الأمنية.

تعريف حلف الناتو:

"فهي إيعازات تصدر من جهة عسكرية مأذونة ترسم الظروف والحدود التي يسمح فيها للقوات المسلحة بالشروع في الاشتباك أو مواصلته. ولا توجد قواعد متوافق عليها دولياً، بل إن كل جيش في كل بلد يحدد "قواعد الاشتباك" الخاصة به، لكل معركة أو عملية عسكرية قد يقوم بها. ولا يسمح باستعمال القوة إلا في ثلاث حالات، وهي الدفاع عن النفس ومساعدة أشخاص في حال خطر وفي نزاع مسلح دولي ورد عدوان وفي حال تُظهر هذه الصياغة فهمًا دقيقًا لمفهوم "قواعد الاشتباك" كإطار تنظيمي تتحكم من خلاله القيادة العسكرية في استخدام القوة ضمن سياقات محددة وهو ما يعكس الطابع السيادي للدول في إدارة عملياتها القتالية وفقاً لمصالحها واستراتيجياتها الدفاعية وتشير الفقرة بوضوح إلى غياب معيار دولي موحد مما يسلط الضوء على الفجوة بين الممارسات العسكرية الوطنية والقانون الدولي الإنساني خصوصًا في حالات النزاع المسلحالإذن باستخدام القوة.[1]

تُظهر هذه الصياغة فهمًا دقيقًا لمفهوم "قواعد الاشتباك" كإطار تنظيمي تتحكم من خلاله القيادة العسكرية في استخدام القوة ضمن سياقات محددة وهو ما يعكس الطابع السيادي للدول في إدارة عملياتها القتالية وفقاً لمصالحها واستراتيجياتها الدفاعية وتشير الفقرة بوضوح إلى غياب معيار دولي موحد مما يسلط الضوء على الفجوة بين الممارسات العسكرية الوطنية والقانون الدولي الإنساني خصوصًا في حالات النزاع المسلح

وكذلك التعريف الذي قدمته وزارة الدفاع الامريكية حيث عرفت قواعد الاشتباك '' قواعد الاشتباك على أنها تعليمات تصدر عن السلطة العسكرية المختصة، تُحدد الشروط والضوابط التي يجب أن تلتزم بها القوات الأمريكية عند الشروع أو الاستمرار في أي مواجهة عسكرية مع الأطراف الأخرى [2]،،

إن تعريف وزارة الدفاع الأمريكية لقواعد الاشتباك يعكس فهماً مختلفا يتسم بالمرونة والانضباط ويؤكد أن هذه القواعد لا تُعد مجرد توجيهات عملياتية تجسد على أرض الواقع بل تمثل إطارًا قانونيًا وسياسيًا يحكم

[1] سوسن مهنا ،"قواعد الإشتباك متى ظهر المفهوم دوليا وماهي ظوابطه؟" ،متحصل عليه من :https://n9.cl/otd1fq ،بتاريخ 2025/05/27

[2] سوسن مهنا، مرجع نفسه

سلوك القوات المسلحة في ميادين القتال غير أن هذا التعريف على الرغم من شموليته يطرح تحديات في السياقات التي لا تتسم بتكافؤ عسكري أو قانوني كما هو الحال في النزاع الفلسطيني مع الكيان حيث تتفاوت موازين القوى بشكل كبير وتغيب أحيانًا آليات المساءلة لقانونية.

المفهوم الاجرائي لقواعد الاشتباك:

هي ضوابط عملية تصدر عن السلطات السياسية المخولة لها إصدار الاوامر ، تُحدد من خلالها متى وكيف يمكن للقوات المسلحة استخدام القوة القاهرة خلال العمليات العسكرية أو الأمنية، بما يضمن التقيّد بالقانون الدولي ويحافظ على الانضباط العسكري أثناء الاشتباك مع العدو أو في حالات التوتر والنزاع.

المطلب الثاني: نشأة مفهوم قواعد الاشتباك

تعود أصول قواعد الاشتباك إلى ستينيات القرن العشرين، حيث ظهرت أولى المحاولات المنظمة لوضع إطار قانوني وعسكري للتحكم في استخدام القوة العسكرية أثناء النزاعات. فقد تم تطبيق قواعد بريطانية في مالطا عام 1966، بالإضافة إلى قواعد أمريكية خلال حرب فيتنام، ما يمثل بداية تطور هذه القواعد وتبلورها وظهورها على الساحة الدولية. ومنذ ذلك الحين، توسع استخدام قواعد الاشتباك، خاصة في عمليات حفظ السلام، لتشمل النزاعات المسلحة بشكل أوسع مع بداية التسعينيات، مما يعكس أهميتها المتزايدة في تنظيم سلوك القوات المسلحة والجندي في ساحة المعركة وضبط العمليات العسكرية التي تقوم بها في العصر الحديث[1].

لا يمكن تصور تنفيذ العمليات العسكرية، بمختلف أنواعها، دون وجود قواعد اشتباك تنظم استخدام القوة وتضبط سلوك الوحدات القتالية في الميداني وضبط عملياتها. وعلى الرغم من أن بعثات الأمم المتحدة قد اعتمدت منذ نشأتها مبادئ توجيهية لتنظيم استخدام القوة من قبل قواتهاالاممية، إلا أن هذه المبادئ لم تُعرف دائماً بمصطلح قواعد الاشتباك. وقد شهد مفهوم قواعد الاشتباك تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة، نتيجةً لتزايد انخراط الجيوش في عمليات حفظ السلام والتدخلات متعددة الجنسيات، ما أدى إلى الحاجة إلى تقنين استخدامها وتعزيز الطابع القانوني والسياسي لها في مسرح العمليات الدولية.

[1] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destro,PP:27-28

تعتبر قواعد الاشتباك نتاجاً لتطور تاريخي متدرّج، ارتبط بالتغيرات التي طرأت على طبيعة النزاعات المسلحة، حيث بدأ الاهتمام بهذا المفهوم يتبلور منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، إبان الحرب الباردة، مع تصاعد الحاجة إلى تنظيم استخدام القوة بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي. وقد جاءت هذه القواعد استجابةً للجهود الدولية الرامية إلى تقنين السلوك العسكري وخاصة الجندي أثناء العمليات، خاصة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقيات جنيف، التي أرست ووضعت إطاراً قانونياً واضحاً لكيفية معاملة المدنيين وأسرى الحرب، وشكّلت بذلك مرجعية أساسية لتطور قواعد الاشتباك المعاصرة[1].

تُعرّف اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 أسرى الحرب بأنهم أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع الذين يقعون في الاسر من قبل الطرف الخصم. كما تتضمن الاتفاقية فئات أخرى وهم الأفراد المدنين قد يضعون في هذا الوضع أو يعاملون على أساسه. ويُعتبر الاحتجاز في هذه الحالة إجراءً احترازياً وقائيا لمنع الأسرى من العودة إلى الأعمال القتالية، وليس شكلاً من أشكال العقوبة. وبالتالي، لا يجوز محاكمتهم على مشاركتهم المباشرة في العمليات العسكرية.

قبل أن تتطور قواعد الاشتباك بصيغتها الحديثة، كانت تُستخدم حصراً كإرشادات تنظم سلوك القوات المسلحة خلال أوقات الحرب ومع مرور الوقت تم تحديد هذه الإرشادات بشكل أكثر دقة تحت مسمى "قواعد الاشتباك في زمن الحرب". وفي عام 1994، شهدت هذه القواعد تحوّلاً نوعياً، حيث تم استبدالها بتوجيهات صادرة عن هيئة الأركان المشتركة وهي الهيئة التي تضم أعلى القادمة العسكريين التابعين لي وزارة الدفاع الامريكية تقضي بضرورة توافق استخدام القوة حتى في زمن السلم مع أحكام القانون الدولي وذلك بحسب ما ورد في موسوعة بريتانيكا[2].

المطلب الثالث: اهمية تحديد قواعد الاشتباك

تشكل قواعد الاشتباك أداةً جوهرية لضبط استخدام القوة خلال العمليات العسكرية، إذ تضع الإطار القانوني والتكتيكي الذي يوجه سلوك القوات المسلحة أثناء النزاع. وتُبنى هذه القواعد والتعليمات على مبادئ القانون الدولي الإنساني، لا سيما مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب. وتكمن أهمية قواعد الاشتباك في دورها الحاسم في ضمان احترام حماية المدنيين، التي تُعد من أبرز أهداف المجتمع الدولي.

[1] سوسن مهنا، مرجع سابق

[2] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destro, ibid

فوفقاً للقانون الدولي الإنساني، يتمتع السكان المدنيون بحماية عامة ضد آثار العمليات القتالية، ويحظر استهدافهم أو تعريضهم للخطر بشكل مباشر.[1]

وبهذا تعمل قواعد الاشتباك على توجيه القوات نحو استخدام القوة فقط ضد الأهداف العسكرية المشروعة، مع التأكيد على الالتزام بالقيود القانونية والأخلاقية، بما يحد من وقوع خسائر بشرية غير مبررة، ويمنع الانتهاكات مثل التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. لذا، فإن الالتزام بقواعد الاشتباك يمثل ضمانة عملية لتجسيد المبادئ الإنسانية خلال النزاعات المسلحة.

وانطلاقاً من الحرص على تجنّب أي التباس أو غموض، قمنا بالاطلاع على مفهوم "قواعد السلوك" كما ورد في مستند صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والموجّه إلى المقاتلين. تهدف هذه الوثيقة إلى توجيه المقاتلين نحو تعديل سلوكهم بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي الإنساني، خصوصا في الظروف غير المتوقعة التي قدتنشأ خلال سير النزاع المسلح. وتستعرض الوثيقة نطاق العمل الإنساني الدولي، الذي يشمل حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية، بالإضافة إلى فرض قيود على وسائل وأساليب القتال، بما في ذلك بعض أنواع الأسلحة والتكتيكات العسكرية.[2]

يُعتبر حق الدفاع عن النفس للوحدة العسكرية من المبادئ الراسخة والمتفق عليها عمومًا، حيث يُمنح لقائد الوحدة – سواء كانت فرقة صغيرة أو سفينة أو طائرة أو حتى قوة متعددة الجنسيات تعمل كوحدة واحدة – الحق باتخاذ الإجراءات الضرورية للدفاع عن وحدته في حال تعرضها لهجوم وشيك.

ورغم أن هذا الحق لا يُثار حوله خلاف كبير، إلا أن الأساس القانوني الذي يقوم عليه لم يُوضَّح بشكل دقيق في الكتابات القانونية.

وكذلك هناك الدفاع عن الاخرين يقصد بالدفاع عن الآخرين، تدخل دولة ما عسكريًا لحماية أفراد أو جماعات لا يحملون جنسيتها، ولا ينتمون إلى كيانها السياسي، وذلك في حال تعرضهم لهجوم مسلح أو تهديد وشيك بوقوعه. وتُعد هذه المسألة محل نقاش واسع في الفقه القانوني الدولي، إذ تختلف وجهات النظر بشأن مدى مشروعية استخدام القوة في هذا السياق. ففي حين ترى بعض الدول أن هذا النوع من التدخل يدخل ضمن مفهوم الدفاع المشروع عن النفس، سواء الفردي أو الجماعي، فإن دولًا أخرى تعتبر أن استخدام

[1] Melzer Nils," **Direct participation in hostilities**: under international humanitarian law", Geneva, Switzerland: International Committee of the Red Cross,2009,04

[2] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra, destro.P:16

القوة لحماية رعايا دولة أجنبية لا يندرج ضمن الحقوق المقررة في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ما لم يصدر تفويض صريح من مجلس الأمن، أو بناءً على طلب رسمي من الدولة المعنية[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن استخدام القوة في إطار هذا الحق يجب أن يكون محدودًا بالرد على الهجمات الوشيكة فقط، كما يجب أن يلتزم بمعايير الضرورة والتناسب، وهي شروط غالبًا ما تُذكر في قواعد الاشتباك .

ويُعد هذا الحق أصيلًا، ويظل ساريًا بغض النظر عن طبيعة المهمة أو ما تتضمنه قواعد الاشتباك والضرورة.[2]

وبناءا على ذلك، تبرز وثيقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر مدى أهمية تقييد المقاتلين بقواعد التصرف المستمدة من القانون الدولي الإنساني، لضمان حماية المدنيين وتنظيم استخدام الوسائل والأساليب القتالية في ظل تعقيدات النزاعات المسلحة.

المطلب الرابع: اهداف قواعد الاشتباك

يرى المحلل العسكري والأمني عبدالله أمين أن أحد الأهداف الرئيسية لقواعد الاشتباك تتمثل في حماية الجبهة الداخلية للدولة والمجتمع، وذلك عبر إيصال رسالة ردع واضحة وجلية للعدو مفادها أن أي اعتداء على هذه الجبهة سيُقابل بردّ حازم وقوي يُلحق به خسائر تفوق بكثير ما يمكن أن يحققه من مكاسب من خلال استهدافه بالنار والدمار[3].

ويشير عبد الله أمين أيضًا إلى أن من بين أهداف قواعد الاشتباك العمل على تقليل مدة الحرب لما تحمله من تكاليف وخسائر باهظة على كلا الطرفين، سواء المنتصر أو المهزوم. فكلما طال أمد الحرب، زادت خسائرها وتضاعفت تكلفتها ولذلك، يسعى كل طرف إلى إنجاز مهامه وتحقيق أهدافه بسرعة وفعالية بأقل الخسائر الممكنة، وهو ما يجعل من قواعد الاشتباك أداة حاسمة في تسريع وتيرة الحسم وتقليل آثار الصراع.

---

[1] الن كول، فيليب درو، روب مكلوخين، ''**دليل قواعد الاشتباك**''، ايطاليا، المعهد الدولي للقانون الانساني ،2010 ،ص03

[2] Boddens Hosang," **Rules of Engagement: Rules on the Use of Force as Linchpin for the International Law of Military Operations**", Amsterdam Universiteit van Amsterdam,2017, PP110-111

[3] سوسن مهنا، مرجع نفسه

ويذهب إلى أن من بين الأهداف أيضاً كبح جماح القدرات الهجومية والدفاعية للعدو، إذ إن أي تصعيد من جانب أحد الأطراف في استخدام القوة العسكرية يُقابَل غالباً بتصعيد مماثل من الطرف الآخر، ما يفضي إلى مضاعفة التكاليف وزيادة تعقيد النزاع وتمديد مدته الزمنية[1].

كانت المهمة التقليدية للقوات المسلحة تتمثل في تنفيذ الاستراتيجية العسكرية بهدف تحقيق النصر في الحرب، وذلك من خلال تدمير أو شل قدرات القوات المعادية عبر سلسلة من المعارك، حتى يتم إجبار الدولة الخصم على الاستسلام أو التوصل إلى هدنة.

لكن مع تطور الأسلحة وزيادة قوتها التدميرية الهائلة وحجم الدمار الذي تخلفه والتي امتدت آثارها لتشمل المدنيين، بدأت الدول في السعي للحد من استخدام القوة عبر أدوات قانونية أبرزها الاتفاقيات التي تعقد بين الدول للحد من التسابق نحو التسلح.

وفي هذا السياق، جاء ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ليضع قيودًا صارمة على استخدام القوة، إذ بينه وحدده على حالات محددة، كالدفاع عن النفس (المادة 51)* أو مواجهة تهديد للسلم والأمن الدوليين كما نص الفصل السابع (المادة 42)*، مما أدى إلى حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية خارج هذه الأطر القانونية[2].

ويضيف أمين أن من أبرز أهداف قواعد الاشتباك ضبط الأوامر للقوات، سواء كانت قوات رئيسية أو إسناد، وذلك من خلال توجيهات واضحة وصريحة تُدرج ضمن نصوص دقيقة لا تحتمل التأويل او التقدير، ولا تُترك لتقديرلأحكام المقاتل أو القائد. وتُعد هذه الأوامر ملزمة للتنفيذ غير قابلة للمناقشة، ويُحاسب من يخالفها، إلا إذا فرضت الظروف الميدانية المستجدة في ارض المعركة على المقاتل التراجع عنها أو تجاوزها مؤقتًا ، إلى جانب طبيعة المهمة العسكرية، على ما تنص عليه قواعد الاشتباك المضمنة في ملحقات الخطط العسكرية ومدونات السلوك[3].

---

[1] Boddens Hosang , ibid, P 111

[2] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destroy,ibid:28

*المادة (51): تؤكد حق الدول في الدفاع عن النفس الفردي او الجماعي إذاتعرضت لهجوم مسلح ؛الى أن يتخذ مجلس الامن الاجراءات اللازمة لحفظ السلم .ويشترط على الدولة التي تمارس هذا الحق ان تبلغ المجلس فورا بالاجراءات المتخذة.

*المادة(42): تجيز لمجلس الامن ان يتخذ اجراءات عسكرية (براءبحرا،جوا) غذا راى ان التدابير السلمية (كالوساطة والعقوبات)غير كافية لحفظ او استعادة السلم والامن الدوليين ويشمل ذلك استخدام القوة من خلال قوات دولية ضد الدولة او الجهة المهددة للسلم

[3] سوسن مهنا، مرجع سابق

المبحث الثاني: لمحة تعريفية حول طوفان الاقصى

أقدمت فصائل المقاومة الفلسطينية على تنفيذ عملية "طوفان الأقصى" بهدف حماية المقدسات الدينية والدفاع عن الشعب الفلسطيني، في ظل تصاعد الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني، من قتل وتشريد ونهب للأراضي في ظل صمت عالمي، إلى جانب الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية.

وقد جاءت هذه العملية كردّ طبيعي على تزايد هذه الممارسات، وأسفرت عن آثار بالغة على الكيان الصهيوني.

المطلب الاول: الاطار النظري لعملية طوفان الاقصى

في صباح يوم 7 أكتوبر 2023، وفي تمام الساعة السادسة والنصف، شرعت كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في تنفيذ عملية عسكرية نوعية واسعة النطاق أطلقت عليها اسم "طوفان الأقصى". استهدفت العملية مستوطنات ما يُعرف بغلاف غزة، وتمكّن المقاتلون خلالها من اختراق الحدود والسيطرة على عدد من المستوطنات، إلى جانب أسر عدد كبير من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. وتُعد هذه العملية تحولًا نوعيًا في تاريخ المقاومة الفلسطينية وتخلد في كتب التاريخ وكتب الاستراتجيات، ليس فقط بسبب حجمها واتساعها، بل أيضًا لأنها شهدت للمرة الأولى عبور مقاتلين من قطاع غزة إلى العمق الإسرائيلي[1].

وقد وصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنها تمثل "حربًا حقيقية"، لما حملته من دلالات استراتيجية تتعلق بتطور قدرات المقاومة من جهة، وتكشف عن هشاشة الوضع الداخلي في الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى.

فاجأت عملية طوفان الأقصى العديد من الأطراف المعنية بالصراع الفلسطيني مع الكيان سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وذلك من حيث طبيعتها وحجمها وتوقيتها ونتائجها وقد أثارت تساؤلات واسعة حول قدرة المقاومة الفلسطينية في غزة على تجاوز الحصار البري والبحري والجوي الخانق و المشدد وتهريب ما يلزم لتنفيذ العملية كما شكلت صدمة كبيرة للكيان سواء من حيث حجم الخسائر

[1] محمد عبد الرزاق، "، **طوفان الأقصى: تطور نوعي وعملية مفاجئة في قلب إسرائيل** "، متحصل عليه: 2023/05/20،https://n9.cl/f7nju

التي تكبدتها أو من حيث فشل أجهزتها الأمنية والعسكرية في اكتشاف التحضيرات المسبقة للعملية والاستعداد للتصدي لها هذا الفشل دفع الكيان إلى السعي للانتقام من قطاع غزة خاصة بعد حصولها على دعم سياسي وعسكري واسع من القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي استغلت مشاهد قتل المدنيين وأسر بعضهم لتبرير موقفها.[1]

أولًا: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

تُعد حركة "حماس" من أبرز الحركات الفلسطينية المناضلة التي ظهرت لمقاومة المشروع الصهيوني، وتحقيق التحرير التام لفلسطين، معتمدة في توجهاتها على المرجعية الإسلامية. تأسست الحركة في التاسع من سبتمبر عام 1987، مع بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى، على يد الشيخ أحمد ياسين وعدد من النشطاء الإسلاميين في قطاع غزة[2].

وقد عبّرت "حماس" منذ انطلاقتها عن رؤيتها التي تقوم على مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل المتاحة، وعلى رأسها المقاومة المسلحة، معتبرة أن تحرير الأرض واجب ديني ووطني. وفي عام 2017، أعلنت الحركة من خلال وثيقة سياسية جديدة تبنيها لقيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس، كما أكدت في الوثيقة نفسها فك ارتباطها التنظيمي عن جماعة الإخوان المسلمين، في إطار سعيها لإبراز هويتها كحركة مقاومة وطنية ذات استقلالية سياسية وتنظيمية[3].

ومن بين أهداف حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

تتوزع أهداف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى أربع فئات: أهداف عامة، واستراتيجية، ومرحلية، وظرفية ويُعد الهدف العام للحركة إقامة الدولة الإسلامية باعتبارها ثمرة ونتيجة طبيعية للتحرير وهو ما يعكس وجود علاقة ترابط جدلي بين مشروع التحرير وبناء الدولة؛ إذ ترى الحركة أن الطريق إلى الدولة يبدأ من بوابة التحرير، فهما هدفان متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

---

[1] _____،"عملية طوفان الأقصى، تطوارتها،وأبعادها ،وتداعيتهاالمحتملة ،اكتوبر 2023 ،ص04

[2] نبيل محسن بدر الدين ، ''تداعيات عملية طوفان الاقصى على القضية الفلسطينية''،جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة،العدد26، 169، 25-12-2023،ص04

[3] نبيل محسن بدر الدين ،ص04

أما الأهداف الاستراتيجية فتتمثل في تحرير كامل التراب الفلسطيني من نهر الأردن إلى البحر المتوسط من الاحتلال الصهيوني مستندة في ذلك إلى ثلاث دوائر دعم رئيسية: الدائرة الفلسطينية، والعربية، والإسلامية.

وفيما يخص الأهداف المرحلية فهي تتركز على تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة أي الأراضي المحتلة عام 1967م إلى جانب العمل على أسلمة المجتمع الفلسطيني وبث القيم والمبادئ الإسلامية، وتعزيز الوعي والالتزام الديني، باعتبارها مقومات أساسية لصمود الشعب الفلسطيني وإطلاق مشروع التحرير، وضمان استمرارية خيار المقاومة المسلحة في مواجهة مشاريع التسوية كما تسعى حماس من خلال هذه الأهداف إلى تفعيل الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع وإفشال محاولات الاختراق الصهيوني للمنطقة واستنزاف العدو الصهيوني على المستويين الأمني والاقتصادي وكشف جرائمه وانتهاكاته وتحقيق وحدة وطنية فلسطينية تقوم على برنامج المقاومة والتحرير.

أما الأهداف الظرفية فتتمثل في السعي لتحييد القدرة العسكرية الإسرائيلية من خلال دفعها للتحول إلى قوة تُشبه وحدات مكافحة الشغب بدلاً من كونها جيشاً ذا طابع هجومي كما تشمل هذه الأهداف تعزيز شرعية الحركة السياسية وجعلها طرفاً أساسياً في المعادلة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[1].

تنتهج حركة المقاومة الإسلامية (حماس) استراتيجيات متعددة تُنظَّم في أربعة مجالات رئيسية تمثل أُطر عملها الأساسية وهي:

1. **العمل العسكري الجهادي داخل الأراضي الفلسطينية** :يُعد هذا المجال الركيزة الأساسية في مشروع المقاومة حيث تسعى الحركة إلى تطويره وتوسيعه باستمرار بهدف الحفاظ على فعاليته وتعقيد مسارات استهدافه من قِبل الاحتلال ومنع احتوائه أو إضعافه.
2. **العمل السياسي** :ترى حماس في العمل السياسي ضرورة لا تنفصل عن مشروعها الجهادي، بل تمثل مكملاً له. وهي تسعى إلى توظيف التغيرات في البيئة الدولية واستثمار التحولات السياسية الإقليمية والعالمية بما يخدم أهدافها ويعزز من حضورها ومكانتها.

[1] عزالدين سامي شعبان كساب، "دور الإستراتجية السياسية والعسكرية لحركة المقاومة الإسلامية –حماس–في تحرير فلسطين"، (أطروحة دكتوراه جامعة بيروت سنة 2018)، ص84

3. **العمل الإعلامي** :تعطي الحركة أهمية بالغة للإعلام، باعتباره أداة حيوية في معركة الوعي، ووسيلة لإعادة تشكيل الذهنية العربية والإسلامية، وتحفيزها نحو تبني القضية الفلسطينية والدفاع عنها، من خلال خطاب إعلامي فاعل ومؤثر يواكب تطورات الصراع.

4. **العمل على إقامة "دولة التمكين** :"وهي ليست مجرد حكومة مؤقتة أو إدارة محلية بل مشروع شامل لإقامة دولة تُحكم بمنظومة إسلامية متكاملة تتولاها قيادة مؤمنة وملتزمة بالإسلام منهجاً وسلوكاً ويقف خلفها شعب واعٍ اختار الإسلام مرجعية شاملة لتنظيم حياته ومجتمعه[1].

ثانيا:عملية طوفان الاقصى

منذ تنفيذ حركة "حماس" لعملية "طوفان الأقصى"، لم تتوقف التحليلات التي سعت إلى فهم الأبعاد الكاملة لهذه العملية النوعية والجريئة، والتي مثّلت نقطة تحول محورية في مسار الصراع، بل وفي ملامح المشهد السياسي والأمني في الشرق الأوسط بأسره. وقد أثارت هذه العملية التي نُفذت في السابع من أكتوبر 2023، تساؤلات متعددة بشأن الدوافع والأسباب التي دفعت الحركة إلى مهاجمة مستوطنات غلاف غزة، والسيطرة على بعضها، وقتل وأسر عدد من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

كما فتحت هذه العملية الباب واسعًا للنقاش حول تداعياتها على عدة مستويات، خاصة ما يتعلق بمستقبل حكم حماس في قطاع غزة، ومصير جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، فضلًا عن انعكاساتها على فرص استئناف العملية السياسية والتسوية بين الجانبين الفلسطيني والكيان الصهيوني[2].

تكتسب هذه الحرب طابعًا استثنائيًا لعدة أسباب، أبرزها أنها تمثل أول مرة يُقدم فيها الفلسطينيون على شن هجوم خاطف واسع النطاق ضد الكيان الصهيوني الغاصب دون انذار مسبق، مما أدى إلى تكبدها خسائر ثقيلة من القتلى والجرحى في تاريخ الكيان. كما أنها تُعد أول حرب تدور احداثها داخل المناطق التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1948، إضافة إلى كونها المواجهة الأولى التي تعلن فيها إسرائيل رسميًا الحرب على فصائل مقاومة غير تابعة لدولة. كل هذه العوامل مجتمعة تجعل من هذه الحرب حدثًا

[1] عزالدين سامي شعبان كساب، مرجع نفسه، ص85

[2] منصور ابو كريم، **عملية طوفان الاقصى (الاهداف، التداعيات، المآلات)**. ب ط ، فلسطين :مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية،2024،ص03

غير مسبوق في مسار الصراع العربي الصهيوني، يحمل في طياته تحولات نوعية على المستويين العسكري والسياسي.[1]

لم يكن توقيت السابع من أكتوبر مصادفة، بل جاء محمّلًا بدلالات ورمزية تاريخية مقصودة. فقد اختارت حركة المقاومة هذا اليوم بالتحديد، بعد مرور خمسين عامًا على حرب أكتوبر 1973، في محاولة لاستحظار روح المفاجأة والانتصار التي ارتبطت بتلك الحرب. ومن خلال هذه العملية المباغتة، سعت الحركة إلى إعادة إنتاج مشهد تاريخي مشابه، وفرض واقع سياسي جديد يربك ويخلط الحسابات لدى الكيان ويرجع كفة الميزان لصالحه ويؤسس لمرحلة جديدة في الصراع، يكون فيها للمقاومة الكلمة العليا في المبادرة والتأثيرعلى الساحة.

مثّلت عملية طوفان الأقصى تحولاً استثنائياً في طبيعة الصراع ، نظراً لما أحدثته من آثار عميقة على المستويين الفلسطيني وعلى المنطقة. فقد كشفت العملية عن ثغرات خطيرة في المنظومة الاستخباراتية لدى الكيان، التي فشلت في كشف العملية أو توقّع توقيتها وأسلوبها، وهو ما ألحق ضرراً بالغاً بصورة الكيان كدولة تملك واحداً من أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم. وأسهم هذا الإخفاق في إضعاف وزعزعة ثقة الداخل الإسرائيلي بمؤسساته الأمنية، كما أثار تساؤلات خارجية حول قدرة الكيان على حفظ أمنه وتقدير التهديدات في محيطه[2].

ثالثا: سمات عملية طوفان الاقصى

شهدت العملية تطورًا بارزًا في أداء المقاومة، لا سيما مقاتلي حركة حماس، الذين انتقلوا من مجموعات ثورية مسلحة إلى ما يشبه جيش تحرير نظامي، طبق قواعد الهجوم في وقت واحد للقوات المشتركة برية وجوية وبحرية وبشكل منسق ومتزامن ينعكس عن احترافية كبيرة. ورغم استخدام تكنولوجيا بسيطة، إلا أنها استُغلت بكفاءة عالية لتحقيق الأهداف المرجوة. وتُعد العملية نوعية واستثنائية، فاقت كل التوقعات من حيث الأهداف، والتوقيت والتحركات والأساليب وحجم الخسائر التي ألحقوها العدو.

وتشكل هذه العملية منعطفًا تاريخيًا يرسم ملامح المرحلة القادمة في الشرق الأوسط، حيث تميزت بعدد من السمات والخصائص، يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

[1] ، منصور ابو كريم ، مرجع نفسه،ص04

[2] منصور ابو كريم ، مرجع سابق

[3] نبيل محسن بدر الدين ، مرجع سابق، ص03

1-عنصر المفاجأة:

شكّل عنصر المفاجأة نقطة أساسية في هجوم حركة حماس، إذ جاءت العملية غير متوقعة للعديد من الأطراف المعنية بالصراع الفلسطيني مع الكيان، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. فقد تجاوزت التوقعات وذات طابع استثنائي من حيث طبيعتها، وحجمها، وتوقيتها، ونتائجها، ما منحها بعدًا استثنائيًا في ميزان المواجهة.

2-الاختراق الاستخباراتي والسرية العالية :

تميزت العملية بقدر عالٍ من السرية والدقة و الاحتراف في التخطيط والتنفيذ، حيث فشلت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية في رصد المؤشرات أو التنبؤ و توقع بموعد الهجوم ومجرياته، ما شكّل إخفاقًا أمنيًا غير مسبوق للمنظومة الاستخباراتية للكيان.

3-الانفراد في القرار والتخطيط والتنفيذ:

تبيّن من خلال مجريات العملية أن قرار تنفيذ طوفان الأقصى كان خالصًا لحركة حماس ونتيجة قرار مستقل، دون مشاركة مباشرة أو تنسيق مسبق مع حلفائها حتى المقربين منهم ورغم احتمال معرفتهم بوجود نوايا لتنفيذ عمل عسكري إلا أنهم لم يكونوا مطّلعين على تفاصيله أو توقيته الدقيق ويُعزى هذا المستوى من المفاجأة إلى درجة عالية من السرية والانضباط داخل الحركة مما يعكس احترافية كبيرة في التخطيط والتنفيذ بعيدًا عن التسريبات.

4-دلالة التوقيت:

اختارت حركة حماس توقيت العملية بعناية بالغة، حيث انطلقت فجر يوم السبت، في وقت يشهد عادة انخفاضًا في اليقظة الأمنية للكيان، كما تزامنت مع الذكرى الخمسين لحرب أكتوبر 1973 لأنتصار العربي على الكيان الصهيوني وكذلك بما تحمله من رمزية قومية ونفسية مرتبطة بالمبادرة والهجوم المباغت. كما وقعت العملية خلال عيد "العرش" اليهودي، وهو من فترات الأعياد التي عادة ما تشهد تراخيًا نسبيًا في الإجراءات العسكرية والامنية، ما عزز عنصر المفاجأة ورفع من فاعلية الهجوم وهذا ما شل رد الفعل لدى الكيان.

5-على مستوى التضليل الاستراتيجي:

أبدعت حركة المقاومة في تنفيذ خطة تضليل ممنهجة و محكمةأربكت حسابات العدو، حيث استغلت الانقسامات الداخلية في داخل دولة الكيان، ولا سيما التوترات حول سياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وعمدت إلى تصدير صورة بأنها منشغلة بتحقيق مكاسب اقتصادية وإدارية في قطاع غزة، ما رسّخ لدى استخبارات العدو قناعة بعدم نية الحركة في شن هجوم عسكري واسع، وهو ما ساعد في إنجاح عنصر المفاجأة.[1]

6-من حيث أسلوب الاقتحام والأدوات المستخدمة:

تميزت العملية بتكامل وتنوع الوسائل القتالية، حيث استخدمت المقاومة الطائرات المسيّرة، والاقتحام البري، والأنفاق، والقوات المحمولة جواً (المظليين)، إضافة إلى إزالة أجزاء من السياج الأمني الفاصل. وقد تم تنسيق هذه الأدوات ضمن خطة عسكرية دقيقة سمحت بتجاوز التحصينات الإسرائيلية بسرعة وكفاءة[2].

7- من زاوية تطبيق مبدأ "الصدمة:"

استطاعت كتائب القسام تنفيذ الهجوم بطريقة قائمة على عنصر الصدمة حيث نفّذت اقتحامات مباشرة وعمليات اشتباك سريعة تلاها انسحاب تكتيكي منظم لبعض الوحدات بعد إتمام المهام وأسفرت العملية عن خسائر فادحة في صفوف الاحتلال بينهم عدد من كبار الضباط، ما شكل صدمة استراتيجية وعسكرية للمنظومة الأمنية للكيان بأكمله.

8- من حيث التكنولوجيا والأمن المعلوماتي:

أظهرت المقاومة احترافية عالية في تطبيق الأمن التشغيلي* خلال الإعداد والتنفيذ حيث تفادت استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية التي يمكن رصدها ما أربك أجهزة الاستخبارات لدى الكيان وأفقدها القدرة على التقاط أي مؤشرات مبكرة للهجوم كما أن الهجوم جاء واسع النطاق وسريعاً إلى حدّ أربك أنظمة الدفاع الجوي (القبة الحديدية) التي لم تكن مهيّأة أو في حالة جاهزية لمواجهة تهديد بهذا الحجم.

9- من حيث المفاجأة والتكتيك الميداني:

[1] نبيل محسن بدر الدين، مرجع سابق، ص04

[2] مرجع نفسه

* لأمن التشغيلي :(Operational Security) يسمى أيضاً "الأمن الإجرائي (Procedural Security) "يعد أحد أنواع الأمن السيبراني وهو عملية واستراتيجية على حد سواء تستخدمها الشركات من خلال النظر في أمان الشبكة.

كان الهجوم مكثفاً ومدروساً على جميع الاصعدة، اعتمد على سرعة التنفيذ وتعدد محاور المواجهة، مما شلّ قدرة الاحتلال على الاستجابة، وأوقعه في حالة من الفوضى العسكرية والتلخبط الامني. وقد نجحت المقاومة في شق الثغرات والانتشار الميداني قبل أن يتمكن العدو من استيعاب طبيعة الهجوم أو السيطرة على مساراته.

10-من حيث تغيير قواعد الاشتباك:

غيّرت عملية طوفان الأقصى المعادلة العسكرية والسياسية بين المقاومة والاحتلال، إذ كسرت الصورة النمطية للمواجهات السابقة التي كانت تُخاض دفاعياً من داخل غزة، ونقلت المعركة إلى داخل العمق للكيان. وبهذا، فرضت المقاومة واقعاً جديداً اصبحت هي من تحدد فيه زمن ومكان وشكل المواجهة، مما مثّل تغييراً جوهرياً في قواعد الاشتباك وأساليب الحرب[1].

المطلب الثاني:أسباب عملية طوفان الاقصى

جاءت عملية "طوفان الأقصى" كرد فعل مباشر على السياسات العدوانية المستمرة من قبل الكيان الصهيوني والتي تمثلت في تصعيد الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني والتعدي على مقدساته خصوصاً في المسجد الأقصى. كما ساهمت الأوضاع الإنسانية المتدهورة في غزة، واستمرار الحصار والاعتقالات التعسفية والتوسع الاستيطاني، إلى جانب تجاهل المجتمع الدولي لمعاناة الفلسطينيين، في دفع المقاومة لاتخاذ قرار بتنفيذ عملية عسكرية خاطفة تحمل أبعاداً استراتيجية وأمنية تهدف إلى كسر معادلة هيمنة الكيان وفرض معطيات جديدة في الصراع.

ومن اسباب عملية طوفان الاقصى الكثير من الدوافع منها:

1- استمرار الانتهاكات ضد المسجد الاقصى:

صرّح صالح العاروري، النائب السابق لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بأن عملية طوفان الأقصى جاءت كإجراء استباقي لإحباط هجوم واسع كانت سلطات الاحتلال تخطط لتنفيذه ضد قطاع غزة ، مؤكداً أن الجانب الدفاعي في العملية فاق في قوّته وتأثيره الشقّ الهجومي الذي فاجأ الكيان وجعله في حالة صدمة لم يفق منها الى الان والعالم بأسره.

[1] نبيل محسن بدر الدين ، مرجع نفسه ،ص04

وفي السياق ذاته، أوضح باسم نعيم، عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة، أن العملية جاءت كردّ مباشر على السياسات الكيان المتصاعدة، لاسيما ما يتعلق منها بمحاولات فرض السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، تمهيداً لهدمه، ومساعي تهويد مدينة القدس، وعمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين وطردهم من بيوتهم وأراضيهم. كما أشار إلى استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي أدّى إلى عزله الكامل وتحويله إلى ما يشبه السجن المفتوح، في ظل تهديدات متزايدة بضم مستوطناتها غير الشرعية إلى سيادة الكيان بشكل رسمي.[1]

2-عدم رفع الحصار عن غزة بل تشديده:

على الرغم من أن حركة حماس لم تضع الحصار المفروض على قطاع غزة كسبب مباشر لاندلاع عملية طوفان الأقصى بل أكدت أن العملية جاءت نصرةً للقدس ودفاعا عن المقدسات ورداً على الانتهاكات بحق المسجد الأقصى إلا أن استمرار الحصار منذ عام 2007 وتفاقمه بعد كل جولة تصعيد يمثل عاملاً مركزياً في تعقيد الوضع الكارثي الإنساني الذي يعيش فيه سكان القطاع. فبعد حرب سيف القدس شدّد الاحتلال قيوده على غزة ومنع دخول مواد كانت متاحة سابقاً كما فرض قيوداً إضافية على الصيد البحري ما عمّق الأزمة الاقتصادية والمعيشية.

ويبدو أن الاحتلال يتعمد بعد كل مواجهة إحكام الخناق على القطاع، في محاولة منه للضغط على المقاومة من جهة ودفع السكان إلى حالة من السخط الداخلي من جهة أخرى، في إطار سياسة ممنهجة تستهدف "كيّ الوعي" الجماعي. كما أن تأخير عملية إعادة الإعمار يزيد من معاناة السكان، ويغذي حالة الإحباط العام، ما يجعل الحصار المستمر أحد العوامل المحرّكة في تصاعد الغضب الشعبي والمقاومة[2].

3-تصاعد الانتهاكات ضد الأسرى الفلسطينيين

شهدت الفترة الأخيرة تصعيدًا خطيرًا في الإجراءات القمعية التي تمارسها سلطات الكيان الصهيوني ضد الأسرى الفلسطينيين، في إطار سياسة ممنهجة تستهدف حقوقهم المدنيةوظروفهم المعيشية داخل السجون. فقد اتخذ وزير الأمن القومي في حكومة الكيان قراراتتعسفية منذ توليه المنصب، شملت تقليص كميات المياه، وإغلاق المخابز داخل السجون، إضافة إلى طرح مقترحات لتنفيذ أحكام إعدام بحق أسرى نفذوا عمليات فدائية.

[1] منصور ابو كريم ، ص ص6-7

[2] ثامر السباعنة ، ''حروب غزة ''، مقالات في طوفان الاقصى، فلسطين 2025،ص24

هذه الممارسات دفعت المقاومة، إلى توجيه تحذيرات واضحة للاحتلال بأن استمرار الضغط على الأسرى سيقابل بردّ فعل مقاوم. غير أن الاحتلال واصل تجاهله لتلك التحذيرات، مستفيدًا من تراجع الموقف العربي، واستعداد عدد من الدول لتطبيع العلاقات مع الكيان دون شروط.

كما يستمر الاحتلال في المماطلة ورفض عقد صفقات تبادل أسرى، محاولًا استغلال الانقسام السياسي والضعف الإقليمي بين الفصائل لتعزيز هيمنته، دون الاكتراث للمعايير الإنسانية أو الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى[1].

4-توسع المستوطنات اليهودية:

تُعد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أبرز مظاهر الانتهاك للقانون الدولي، حيث تؤكد الأمم المتحدة وغالبية دول العالم عدم شرعيتها. ومنذ احتلال الكيان الغاصب لتلك الأراضي بعد حرب عام 1967، استمر التوسع الاستيطاني بوتيرة متصاعدة، حتى بلغ عدد المستوطنين في تزايد مقارنة بإخواننا الفلسطينيين حيث تتناقص اعدادهم بصفة دورية ومستمرة ، بحسب تقديرات الأمم المتحد خاصة في الضفة الغربية، حيث يتم تسجيل أكثر من مئة حادث شهريًا، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق صرّح القيادي في حركة حماس، أسامة حمدان بأن هناك خشية متزايدة لدى الفلسطينيين من وجود نية لدى حكومة الكيان لتهجيرهم قسريًا من الضفة الغربية وأشار إلى أن الكيان حشد قواته العسكرية في الضفة خلال الأسابيع التي سبقت عملية "طوفان الأقصى" بهدف كبح أي تحرك فلسطيني احتجاجًا على جرائم المستوطنين، وتمهيدًا لشن عمليات اقتحام للمخيمات والمدن الفلسطينية التي باتت تشهد تناميًا في أعمال المقاومة[2].

5- عرقلة المشاريع الأمريكية الصهيونية كصفقة القرن و عمليات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل وخاصة مع السعودية

شهدت الساحة الإقليمية والدولية في الأعوام الأخيرة سلسلة من المشاريع والمخططات الأمريكية-الصهيونية، مثل "صفقة القرن" ومبادرة "السلام الإبراهيمي"*، والتي تهدف جميعها إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة بما يضمن دمج الكيان الصهيوني ضمن المنظومة الإقليمية كقوة مركزية معترف بها.

[1] نبيل محسن بدر الدين، مرجع سابق، ص06

[2] محسن بدر الدين، مرجع نفسه

وتسعى هذه المبادرات إلى تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل وتهميش القضية الفلسطينية، خاصة مع تصاعد الحديث عن تطبيع محتمل مع السعودية في هذا السياق جاءت عملية "طوفان الأقصى" كتحرك استراتيجي من المقاومة الفلسطينية لعرقلة تلك المشاريع وإعادة تسليط الضوء على مركزية القضية الفلسطينية ورفض محاولات شرعنة الاحتلال وتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني[1].

- **مشروع صفقة القرن:**

هي المبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017، وعُرفت إعلامياً بـ"صفقة القرن" والتي سعت إلى طرح تصور لحل الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، من خلال فتح الأبواب أمام شرق أوسط مستقر خالي من التوترات، على أن تكون دولة الاحتلال جزءاً معترفاً به إقليمياً، وقوة مهيمنة في المنطقة.

رغم ضمان الخطة فكرة إقامة دولة فلسطينية، فإنها اشترطت ألا تتعارض هذه الدولة مع المبدأ الأمريكي الثابت المتمثل في ضمان أمن دولة وتحقيق مصالحها. وقد سعت الصفقة من خلال مبدأ تبادل الأراضي إلى فرض تسوية تتماشى مع الرؤية وتوجه دولة الكيان بما في ذلك ضم أجزاء من الضفة الغربية، مع استثناء القدس والمستوطنات الكبرى.

ويُعد هذا المشروع استكمالاً لمخططات صهيونية أقدم تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية والاقتصادية للمنطقة. وقد تضمّنت الصفقة بشكل غير مباشر مقترحات بضم الضفة الغربية (دون القدس والمستوطنات) إلى الأردن في إطار كونفدرالية وتسليم إدارة قطاع غزة لمصر في محاولة لإنهاء الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي بما يتماشى مع الرؤية الاسرائيلية.

---

* سُمّيت اتفاقية السلام بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل رسميًا باسم معاهدة اتفاق إبراهيم للسلام، وكذا أطلق على اتفاقية السلام الموقع بين البحرين وإسرائيل، وهما الاتفاقان اللذان رعتهما الولايات المتحدة وأعلنت عنهما في 11 سبتمبر 2020.

1 نبيل محسن بدر الدين، ص06

تهدف جهود الاحتلال الصهيوني بدعم من القوى الغربية وبعض الأنظمة العربية إلى طمس القضية الفلسطينية ودفنها من خلال مسارات التطبيع ومخططات مثل "صفقة القرن" التي تسعى إلى إقامة تحالف استراتيجي تتزعم فيه إسرائيل بينما ينخرط بعض العرب بدور التابع والمنفذ وفي هذا الإطار يُستبعد الفلسطينيون تماماً وتُغيب قضيتهم عن أي معادلة سياسية في محاولة واضحة لتصفيتها نهائياً وتحقيق انتصار كامل ونهائي للمشروع الصهيوني[1]

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لعملية طوفان الاقصى

لقد انطلقت عملية طوفان الأقصى مدفوعة بجملة من الدوافع والأهداف المتداخلة، التي يمكن تصنيفها إلى مرحلية تكتيكية وأخرى استراتيجية بعيدة المدى. وفيما يلي نوجز أبرز تلك الدوافع والأهداف، انطلاقًا من قراءتنا وتحليلنا للمشهد:

جاءت عملية "طوفان الأقصى" استجابة مباشرة ومتوقعة لتصاعد الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، لا سيما في ظل ممارسات المستوطنين المتطرفين، وتواطؤ بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة التي أعلنت بشكل صريح عن نواياها لتقسيم المسجد، بل وطرحت دعوات صريحة لهدمه وإقامة هيكلهم المزعوم مكانه.

وفي هذا السياق، تمثل العملية تحركًا استراتيجيًا من قبل المقاومة الفلسطينية للحد من هذه التوجهات وردع الاحتلال عن الاستمرار في سياساته التهويدية، كما شكلت في الوقت ذاته محاولة لحماية الرمزية الدينية والوطنية للمقدسات الإسلامية. وعليه، فإن إطلاق اسم "طوفان الأقصى" على العملية يحمل دلالات واضحة على أن الدفاع عن المسجد الأقصى كان في صلب الدوافع المباشرة للعملية، كما يعكس التزام المقاومة بوعودها السابقة بالرد الحازم على أي انتهاك للمقدسات، وهو ما يعزز من مصداقيتها أمام الجماهير الفلسطينية والعربية[2].

وايضا من بين الأهداف:

1. تحقيق تقدم في ملف الأسرى :سعت المقاومة إلى أسر عدد من الجنود الإسرائيليين لفرض صفقة تبادل تُفضي إلى الإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين، بمن فيهم المعتقلون السياسيون.

[1] طه محمود ،طوفان الاقصى :دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج ،لندن،ب د ن،2024،ص09

[2] طه محمود ، مرجع سابق ،ص08

2. إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية :جاءت العملية في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل مشاريع التطبيع وصفقة القرن، حيث هدفت إلى إعادة تسليط الضوء على الحقوق الوطنية الفلسطينية وتثبيتها في الوعي العربي والدولي.

3. تحقيق مكاسب استخباراتية وعسكرية :تمكّنت المقاومة من اختراق المواقع العسكرية والاستيلاء على معلومات ووثائق وأجهزة حساسة تابعة لفرقة غزة، إلى جانب إلحاق خسائر بشرية ومادية مباشرة، ما شكل ضربة موجعة للمنظومة الأمنية والعسكرية للكيان.

4. تقويض أمن المستوطنات :استهدفت العملية زعزعة الاستقرار داخل المستوطنات، خصوصًا في غلاف غزة، ما أضعف ثقة المستوطنين في الحماية الأمنية، وساهم في الحد من الهجرة الوافدة، وتشجيع الهجرة العكسية، وهو ما يُعد ضربة استراتيجية لمشروع الاستيطان.

5. إلحاق أضرار اقتصادية وأمنية بالاحتلال :كشفت العملية عن هشاشة البنية الأمنية الإسرائيلية، ما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين والشركات الأجنبية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والسياحة، فضلًا عن الخسائر المادية المباشرة الناتجة عن تدمير المعدات والمنشآت خلال العمليات القتالية.

6. إضعاف منظومة الردع الإسرائيلية

هدفت عملية "طوفان الأقصى" إلى تقويض أسس الردع التي يعتمد عليها الكيان من خلال تجاوز قواعد الاشتباك التقليدية بشكل مفاجئ وصادم. وقد برهنت العملية على أن المقاومة لم تعد تلتزم بالنمط المتوقع في سلوكها، بل باتت مستعدة لاتخاذ خطوات غير تقليدية، ما أدّى إلى إرباك التقديرات الأمنية والعسكرية لدى الكيان. ونتيجة لذلك، تراجعت قدرة إسرائيل على التنبؤ بسلوك خصومها، الأمر الذي أضعف شعورها بالأمن وأفقدها جزءًا من السيطرة التي اعتادت فرضها في إدارة الصراع.[1]

يرى بعض المحللين أن لحركة حماس دوافع داخلية غير معلنة قد تكون ساهمت في اتخاذ قرار تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"، من أبرزها:

1. كسر العزلة السياسية والاقتصادية التي بدأت تخنق الحركة تدريجياً، خصوصاً في ظل موجات التطبيع العربي مع إسرائيل، ما أضعف مكانة حماس كأداة ضغط إقليمي على الكيان المحتل.

[1] طه محمود، مرجع نفسه، ص ص09-10.

2. تعزيز الحضور الإعلامي والسياسي للحركة، من خلال إعادة تسليط الأضواء عليها كقوة مقاومة في صدارة المواجهة مع الاحتلال، بما يمنحها زخماً شعبياً داخلياً وخارجياً، لا سيما في الأوساط العربية والإسلامية.

3. تحويل الأنظار عن الأزمات الداخلية في قطاع غزة، خصوصاً الأزمة الاقتصادية، عبر توجيه الرأي العام نحو صراع مباشر مع إسرائيل، بما يسهم في توحيد الجبهة الداخلية خلف الحركة[1].

قد شكّلت عملية "طوفان الأقصى" نقطة تحوّل استراتيجية في الصراع مع الكيان، إذ لم تكن مجرد عملية عسكرية، بل حملت رسائل سياسية وأمنية عميقة أعادت ترتيب أولويات الصراع وفرضت قواعد اشتباك جديدة في المنطقة و أعادت ترتيب موازين القوىتداعيات طوفان الاقصى

المطلب الرابع: تداعيات طوفان الاقصى

مثّلت عملية "طوفان الأقصى" تحوّلًا استراتيجيًا حقيقيًا في مسار الصراع، حيث انتقلت المواجهة من أيدي الجيوش النظامية إلى حركات المقاومة الشعبية المسلحة المدعومة بحاضنة شعبية وجماهيرية عربية واسعة. وقد أدّت هذه العملية إلى تسريع التحول التدريجي في الرأي العام الدولي لصالح الحقوق الفلسطينية المنتهكة واعادت تسليط الضوء عليها، بعدما كان هذا التحول يسير ببطء، إذ جاءت العملية لتمنحه دفعة قوية حتى في داخل الدول التي كانت تُعرف بعدائها التاريخي للقضية الفلسطينية.

أما على الجانب الاخر للكيان، فقد ألزمت العملية العقل السياسي والأمني بإعادة تقييم الرؤية المتفائلة التي روّج لها اليمين الصهيوني المتطرف بشأن مستقبل الكيان، واضطرته إلى مراجعة حساباته في ضوء الواقع الجديد الذي فرضته المقاومة[2].

ومن خلال النتائج العسكرية والسياسية التي أفرزتها عملية السابع من أكتوبر، رأى الكيان أن حركة المقاومة قد تجاوزت جميع الخطوط الحمراء، ولم تعد تمثل تهديدًا محدودا لأمن مستوطنات غلاف غزة فحسب، بل باتت تُعد تهديدًا مباشرًا يهدد وجود الكيان.

[1] نبيل محسن بدر الدين،ص08

[2] وليد عبد الحي ،''سيناريوهات مابعد طوفان الاقصى''،يناير2024،ص10

وعلى هذا الأساس، أعلن الكيان الحرب على قطاع غزة وعلى حركة حماس تحديدًا، محددة أهدافًا رئيسية للعملية العسكرية، تمثلت في تدمير البنية العسكرية للحركة، وإنهاء سيطرتها على القطاع، تمهيدًا لإعادة فرض السيطرة عليه بشكل كامل[1].

لكن تداعيات عملية الطوفان ستحمل معها للعامين القادمين مسارات متعددة وتنطوي على تداعيات لا بد من التنبه لها، والتفكير في إعداد الخطط الاستراتيجية للتعامل معها:

على جانب الفلسطيني:

أسفر العدوان الإسرائيلي عن دمار شامل واسع النطاق شمل التدمير الكلي أو الجزئي لأكثر من ربع مليون وحدة سكنية ومنشأة تجارية ومؤسسات رسمية وخدماتية إضافة إلى مرافق طبية مثل المستشفيات والصيدليات، والمؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات، والمساجد. كما طالت الأضرار مئات الكيلومترات من الطرق ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومصادر المياه، مع تسرب في شبكات الصرف الصحي أما على المستوى الإنساني، فقد خلّف العدوان خسائر بشرية جسيمة في الارواح، وتسبب في فقدان مئات الآلاف من الأطفال والنساء وذوي الإعاقة لمعيلهم، وتوقّف شبه كامل لمؤسسات الإنتاج في القطاع[2].

جاءت النتائج على غير ما كانت تأمله حركة حماس، فالعملية التي هدفت إلى تعزيز حضورها سياسيا، وفرض واقعا جديدا على الكيان والجلوس على طاولة المحادثات، إضافة الى فرض ضغط من أجل السعي لتحرير الأسرى من سجون الكيان، تحولت إلى حرب شاملة. إذ أعلن الكيان حالة الحرب على قطاع غزة والحركة، وشكلت حكومة طوارئ، وتمكنت من كسب دعم واسع من المجتمع الدولي بذريعة حقها في الدفاع عن النفس.

ولكن رغم ذلك:

1. أعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية :ساهمت عملية "طوفان الأقصى" في إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمامين العربي والدولي، بعد محاولات ممنهجة من قبل الكيان الصهيوني، وبدعم من الإدارة الأميركية، لتهميشها أو تصفيتها، خاصة من خلال مشروع "صفقة القرن" واتفاقيات التطبيع مع الدول العربية.

[1] منصور ابو كريم،**عملية طوفان الاقصى (الاهداف،التداعيات،المآلات)** .ب ط ،فلسطين :مركز فينيق للابحاث والدراسات الحقلية،2024،ص12

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص11

2. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني :أظهرت المعركة قدرة الشعب الفلسطيني على ابتكار وسائل جديدة لتعزيز صموده في وجه العدوان، ورفضه الانكسار، بما يعكس إرادة جماعية متجذرة في مقاومة الاحتلال والوقف في وجهه.

3. فرصة استراتيجية لعقد صفقة تبادل أسرى :وفرت العملية في ظل وقوع عدد كبير من جنود وضباط الاحتلال في أسر المقاومة فرصة غير مسبوقة لفرض شروط فلسطينية على الاحتلال لعقد صفقة تبادل أسرى طال انتظارها بعد مماطلات إسرائيلية متكررة في هذا الملف.

4. تحول نوعي في مسار المقاومة :شكّلت العملية نقطة تحول جوهرية في أداء المقاومة بقطاع غزة، سواء على مستوى اختيار توقيت الهجوم، أو على صعيد تنفيذ الاجتياح البري داخل الأراضي المحتلة، أو من حيث حجم العملية وأسلوبها فضلًا عن استخدام تكتيكات خداع ميداني عالية المستوى أربكت المنظومة الأمنية والعسكرية للكيان.[1]

على جانب دولة الاحتلال:

أسفرت أحداث السابع من أكتوبر عن تداعيات بالغة الخطورة على الساحة السياسية الداخلية داخل الكيان، يُرجّح أن تُفضي في المستقبل القريب إلى زعزعة استقرار حكومة بنيامين نتنياهو وربما الإطاحة بها. إذ يُضاف إلى ملفات الفساد التي تلاحق نتنياهو، ومساعيه الأخيرة للحد من استقلالية السلطة القضائية، تحديان رئيسيان يُنتظر منه الإجابة عنهما بعد انتهاء العمليات العسكرية في غزة.

أولهما يتمثل في تقديم تفسير مقنع للإخفاق الأمني والعسكري غير المسبوق، والذي عرّض الأمن القومي للكيان لاختراقات خطيرة على كل الجبهات، وأدى إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والأسرى في صفوف الإسرائيليين. أما التحدي الثاني، فيكمن في تقييم نتائج العمليات العسكرية التي باشرها الكيان، وما إذا كانت قد حققت أهدافها المعلنة، لا سيما في ضوء الخسائر الفادحة التي لحقت به على المستويين البشري والمادي[2].

[1] **رامز مصطفى جبارين**، "دراسة: قراءة استراتجية في معركة طوفان الأقصى"، متحصل عليه: https://n9.cl/m525n : بتاريخ: 2025/05/25

[2] حبيب منذر عباس، علي رزاق شحيت، **''التداعيات السياسية والاقتصادية لعملية طوفان الاقصى ''**، العدد78، 30-9-2024،ص516

وفي هذا السياق، يتزايد الحديث داخل الأوساط السياسية والإعلامية داخل الكيان عن احتمالية المساءلة السياسية والقانونية للقيادة الحاكمة، في ظل ما يُنظر إليه على أنه فشل في تحقيق الردع. وقد أشار وزير الأمن القومي، إلى خطورة الوضع السياسي، مُحذّراً من أن أي وقف لإطلاق النار في ظل الخسائر الحالية قد يؤدي إلى تفكيك حكومة نتنياهو[1].

نجحت عملية طوفان الأقصى في إحداث تحوّل نوعي في مسار الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني، حيث شكّلت ضربة موجعة لهيبة دولة الاحتلال وأسطورتها الأمنية وكسرت نمطية الجيش لا يهزم، وكرّست صورة جديدة لفصائل المقاومة كقوة هجومية قادرة على تغيير قواعد الاشتباك. فقد أظهرت العملية فشلاً استخباراتياً وعسكرياً مهينا لدى الأجهزة الأمنية التي لطالما تفاخر الاحتلال بتفوقها وقدرتها على التنبؤ بالمخاطر.

جاءت العملية لتؤكد انتقال فصائل المقاومة من حالة الدفاع المحدود عبر الرشقات الصاروخية، إلى الهجوم المنظم والمباغت براً وبحراً وجواً، ما شكّل مفاجأة استراتيجية للمنظومة العسكرية كما كشفت العملية عن هشاشة نظام القبة الحديدية إذ اضطرت للاستعانة بالدعم الأمريكي لي التغطية على هزيمتها المذلة واستعادة الحد الأدنى من التوازن النفسي والعسكري.

على جانب دول الاقليم:

1. إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية :أسهمت الحرب الحالية في إعادة إحياء الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية واعادتها الى واجهة الاحداث إذ أعادت إلى الواجهة الطرح العربي القائم على حل الدولتين، بعد فترة من التهميش والتجاهل المتعمد لها، والذي كان أحد العوامل المحفزة لتفجّر الوضع القائم.
2. عرقلة مسارات التطبيع الجارية :ساهمت عملية "طوفان الأقصى" في إبطاء التقدّم في مسارات التطبيع، خصوصًا بين المملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني، حيث بات من الصعب الفصل بين التطبيع وتسوية القضية الفلسطينية

[1] حبيب منذر عباس، علي رزاق شحيت، مرجع نفسه ،ص516

3. تراجع فاعلية اتفاقيات التطبيع القائمة :من المرجّح أن تشهد بعض الدول التي أبرمت اتفاقات تطبيع كالمغرب، تراجعًا في وتيرة التعاون مع الاحتلال تحت ضغط شعبي متزايد في حين قد تستمر دول أخرى، كالإمارات في نهجها القائم.

4. تنشيط القنوات الدبلوماسية :أدت الحرب إلى تعزيز الاتصالات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الفاعلة في الإقليم مثل مصر وقطر وتركيا والأردن لا سيما في ملفات تبادل الأسرى وإعادة إعمار غزة ومستقبل الحكم في القطاع وطبيعة العلاقة مع المقاومة.

5. تهديد استقرار بعض الأنظمة العربية :قد تشهد بعض الأنظمة العربية ارتدادات داخلية نتيجة موقفها السلبي وانبطاحها المذل إتجاه المجازر المرتكبة في غزة، ما يعيد إلى الأذهان مشهد الانهيارات السياسية بعد نكبة عام 1948، خاصة في ظل تنامي الغضب الشعبي واحتقان الرأي العام العربي[1].

على جانب الدولي:

1- كشفت عملية "طوفان الأقصى" عن هشاشة المشروع الأميركي في الشرق الأوسط، بعد أن هزّت أسس قوة القبة الصهيونية وأبرزت تصاعد قدرات محور المقاومة الذي يرفع شعار تحرير فلسطين ما ينذر بتحولات محتملة في الخريطة السياسية وربما الجيوسياسية للمنطقة على المدى البعيد.

2- من المرجح أن تواصل الإدارة الأميركية جهودها لاحتواء أي توسع نحو حرب إقليمية شاملة، وتسعى لمنع هزيمة الكيان وإعادة ترميم ما تحطم التي تلقت ضربة قاسية في السابع من أكتوبر، نظرًا لما قد يترتب على اندلاع حرب واسعة من تهديد مباشر للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل تراجع النفوذ الأميركي عالميًا.

3- تضح أن الولايات المتحدة لن تلتزم الحياد وتبقى في وضع المتفرج بل يُتوقع أن تزداد عدوانيتها دفاعًا عن مصالحها ونفوذها مما يفتح المجال لتصاعد المواجهة على المستويين الإقليمي والدولي، في ظل تحرك قوى كبرى مثل روسيا والصين مدعومة بتحالفات سياسية واقتصادية وربما عسكرية بقيادة إيران لإعادة تشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب وهذا ما نلاحظه جليا على مستوى الساحة الدولية وإن لم يكن ذلك قريب التحقق.

[1] رامز مصطفى جبارين ،مرجع نفسه

4- من المتوقع أن تزداد شرعية حركات المقاومة الفلسطينية في نظر العديد من الدول، لتُعامل كفاعل دولي محوري في القضية المركزية للشرق الأوسط، خاصة في ظل تنامي اهتمام دول كبرى كروسيا والصين باستثمار في هذه القضية للقضاء على الهيمنة الأميركية في المنطقة.

5- تصاعد العداء للولايات المتحدة في الإقليم نتيجة مشاركتها الضمنية في العدوان على قطاع غزة، ورفضها المستمر لوقف إطلاق النار لا سيما من خلال استخدامها المتكرر لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن[1].

6- يُتوقع أن تعاني الولايات المتحدة من عزلة متزايدة دوليًا، بسبب انحيازها غير المشروط للكيان الصهيوني، ودعمها المستمر لانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني.

7- من المرجح أن تشهد خريطة التحالفات الدولية تحولات ملحوظة، مع تراجع مكانة واشنطن، وبروز فاعلين جدد على الساحة يسعون إلى إعادة ترتيب ميزان القوى العالمي.

8- كشفت الحرب عن ازدواجية المعايير في النظام الدولي، إذ يتم التغاضي عن جرائم الاحتلال وتُمنع محاسبته، في حين تُعاقب دول أخرى.

9- قد تمثل الأزمة فرصة ذهبية للصين لتعزيز حضورها في المنطقة، في ظل الانكماش التدريجي للدور الأميركي، لا سيما في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية[2].

لقد انطلقت عملية طوفان الأقصى مدفوعة بجملة من الدوافع والأهداف المتداخلة، التي يمكن تصنيفها إلى مرحلية تكتيكية وأخرى استراتيجية بعيدة المدى. وفيما يلي نوجز أبرز تلك الدوافع والأهداف، انطلاقًا من قراءتنا وتحليلنا للمشهد:

جاءت عملية "طوفان الأقصى" استجابة مباشرة ومتوقعة لتصاعد الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، لا سيما في ظل ممارسات المستوطنين المتطرفين، وتواطؤ بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة التي أعلنت بشكل صريح عن نواياها لتقسيم المسجد، بل وطرحت دعوات صريحة لهدمه وإقامة هيكلهم المزعوم مكانه.

[1] **رامز مصطفى جبارين** ،مرجع نفسه

[2] **رامز مصطفى جبارين**، مرجع سابق

وفي هذا السياق، تمثل العملية تحركًا استراتيجيًا من قبل المقاومة الفلسطينية للحد من هذه التوجهات وردع الاحتلال عن الاستمرار في سياساته التهويدية، كما شكلت في الوقت ذاته محاولة لحماية الرمزية الدينية والوطنية للمقدسات الإسلامية. وعليه، فإن إطلاق اسم "طوفان الأقصى" على العملية يحمل دلالات واضحة على أن الدفاع عن المسجد الأقصى كان في صلب الدوافع المباشرة للعملية، كما يعكس التزام المقاومة بوعودها السابقة بالرد الحازم على أي انتهاك للمقدسات، وهو ما يعزز من مصداقيتها أمام الجماهير الفلسطينية والعربية[1].

وايضا من بين الأهداف:

7. **تحقيق تقدم في ملف الأسرى** :سعت المقاومة إلى أسر عدد من الجنود الإسرائيليين لفرض صفقة تبادل تُفضي إلى الإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين، بمن فيهم المعتقلون السياسيون.

8. **إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية** :جاءت العملية في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل مشاريع التطبيع وصفقة القرن، حيث هدفت إلى إعادة تسليط الضوء على الحقوق الوطنية الفلسطينية وتثبيتها في الوعي العربي والدولي.

9. **تحقيق مكاسب استخباراتية وعسكرية** :تمكّنت المقاومة من اختراق المواقع العسكرية والاستيلاء على معلومات ووثائق وأجهزة حساسة تابعة لفرقة غزة، إلى جانب إلحاق خسائر بشرية ومادية مباشرة، ما شكل ضربة موجعة للمنظومة الأمنية والعسكرية للكيان.

10. **تقويض أمن المستوطنات** :استهدفت العملية زعزعة الاستقرار داخل المستوطنات، خصوصًا في غلاف غزة، ما أضعف ثقة المستوطنين في الحماية الأمنية، وساهم في الحد من الهجرة الوافدة، وتشجيع الهجرة العكسية، وهو ما يُعد ضربة استراتيجية لمشروع الاستيطان.

11. **إلحاق أضرار اقتصادية وأمنية بالاحتلال** :كشفت العملية عن هشاشة البنية الأمنية الإسرائيلية، ما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين والشركات الأجنبية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والسياحة، فضلًا عن الخسائر المادية المباشرة الناتجة عن تدمير المعدات والمنشآت خلال العمليات القتالية.

12. **إضعاف منظومة الردع الإسرائيلية**

[1] طه محمود ، مرجع سابق ،ص08

هدفت عملية "طوفان الأقصى" إلى تقويض أسس الردع التي يعتمد عليها الكيان من خلال تجاوز قواعد الاشتباك التقليدية بشكل مفاجئ وصادم. وقد برهنت العملية على أن المقاومة لم تعد تلتزم بالنمط المتوقع في سلوكها، بل باتت مستعدة لاتخاذ خطوات غير تقليدية، ما أدّى إلى إرباك التقديرات الأمنية والعسكرية لدى الكيان. ونتيجة لذلك، تراجعت قدرة إسرائيل على التنبؤ بسلوك خصومها، الأمر الذي أضعف شعورها بالأمن وأفقدها جزءًا من السيطرة التي اعتادت فرضها في إدارة الصراع.[1]

يرى بعض المحللين أن لحركة حماس دوافع داخلية غير معلنة قد تكون ساهمت في اتخاذ قرار تنفيذ عملية "طوفان الأقصى"، من أبرزها:

4. **كسر العزلة السياسية والاقتصادية** التي بدأت تخنق الحركة تدريجياً، خصوصاً في ظل موجات التطبيع العربي مع إسرائيل، ما أضعف مكانة حماس كأداة ضغط إقليمي على الكيان المحتل.
5. **تعزيز الحضور الإعلامي والسياسي للحركة**، من خلال إعادة تسليط الأضواء عليها كقوة مقاومة في صدارة المواجهة مع الاحتلال، بما يمنحها زخماً شعبياً داخلياً وخارجياً، لا سيما في الأوساط العربية والإسلامية.
6. **تحويل الأنظار عن الأزمات الداخلية في قطاع غزة**، خصوصاً الأزمة الاقتصادية، عبر توجيه الرأي العام نحو صراع مباشر مع إسرائيل، بما يسهم في توحيد الجبهة الداخلية خلف الحركة[2].

قد شكّلت عملية "طوفان الأقصى" نقطة تحوّل استراتيجية في الصراع مع الكيان، إذ لم تكن مجرد عملية عسكرية، بل حملت رسائل سياسية وأمنية عميقة أعادت ترتيب أولويات الصراع وفرضت قواعد اشتباك جديدة في المنطقة و أعادت ترتيب موازين القوى.

[1] طه محمود، مرجع نفسه، ص ص09-10.

[2] نبيل محسن بدر الدين،ص08

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة لقواعد الاشتباك

المطلب الأول: مقاربة هيئة الامم المتحدة

تنص قواعد الاشتباك وفقاً للمقاربة الأممية على ضرورة احترام المبادئ الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك منع استهداف المدنيين والمنشآت الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والجسور والأنفاق، نظراً لما تمثله من أهمية لحياة السكان المدنيين واستمرارية الخدمات الأساسية.

كما تؤكد الأمم المتحدة على ضمان الحماية الكاملة للطواقم الطبية، وتمكينها من أداء مهامها بحرية وأمان، من خلال توفير سبل الإجلاء والمعالجة الميدانية، والسماح لها بالتدخل الطبي دون أي تهديد أو خوف على حياتها. وتشدد القواعد على أن الطواقم الطبية لا يجوز أن تُدرج ضمن بنك الأهداف من قبل أي من الأطراف المتنازعة، لأن استهدافها يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان وهذا مانراه غائبا في المشهد الفلسطيني، ويشكّل جريمة حرب يُحاسب عليها مرتكبوها أمام المحاكم الدولية[1].

بمعنى الامم المتحدة في تحديدها لقواعد الإشتباك ركزت على الأممية والعالمية بحيث تشمل مقاربتها على بناء قانوني لقواعد الإشتباك يحترم فيها القانون الدولي الإنساني وتحارب كل إنتهاك لحقوق الإنسان بما فيها الإعتداء على المدنين أو سرقة ممتلكاتهم او إغتصاب النساء كحالة من العقاب الجماعي والتشديد على تحييد الفئات الهشة.

وعليه فإن الأمم المتحدة في نظرتها لقواعد الإشتباك تتسم بنوع من الحمائية والتصرف الرشيد للأطراف المتصارعة، والضغط عليهم أوقات الإشتباك من أجل تحييد الأطفال والنساء والشيوخ وذوي الإحتياجات من أصل النزاع، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لهم والدواء، وكذى عدم إستهداف المباشر للبنى التحتية والتي تصيب المدن في شريانها الأساسي وتؤدي إلى تفاقم معاناة الفئات الضعيفة واستهدافها.

وبناء على ذلك فإن قواعد الإشتباك من منظور الأمم المتحدة ليست فقط أدوات قانونية لتنظيم الحرب بل هي أيضا آلية أخلاقية وإنسانية تهدف إلى تقليل وطأة النزاع على المدنين ومنع تحول الحروب إلى ساحات للفوضى والعنف العشوائي الغير المبرر وضمان الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية في أحلك الظروف.

[1] Boddens Hosang ," **Rules of Engagement: Rules on the Use of Force as Linchpin for the International Law of Military Operations**", Amsterdam Universiteit van Amsterdam,2017,P:106

المطلب الثاني: مقاربة العسكري الميداني

تمثل هذه العقيدة القتالية الجانب التنفيذي للعقيدة العسكرية الشاملة، حيث تجمع بين مجموعة من الأفكار والنظريات والمبادئ والقواعد المتعلقة بالعلم العسكري وفن الحرب .وتشمل هذه العقيدة مختلف المجالات مثل التنظيم، التجهيز، التسليح، التدريب، واستخدام الموارد أثناء العمليات الحربية بهدف تحقيق الأهداف العسكرية النهائية التي تصب في مصلحة أهداف الأمة .بناءً على ذلك، تتضمن هذه العقيدة عدة محاور رئيسية :

- تحديد نوع وشكل العمل العسكري الذي يُعتزم تنفيذه، مثل العمليات الدفاعية، الهجومية، الدفاع الفعّال، الحرب الوقائية، أو حتى الحرب الشعبية.
- معرفة الخصائص العامة للأسلحة والتجهيزات المناسبة لطبيعة العمل العسكري المُزمع تنفيذ
- دراسة الطرق والأساليب المتعلقة بالتكتيكات التعبوية
- وضع التصور العام لمنظومة القيادة والسيطرة
- تصميم الإطار العام الخاص بإعداد المقاتلين وتدريبهم.
- تحديد مستويات الكفاءة القتالية المطلوبة تحقيقها .يتناول المذهب القتالي، أو العقيدة القتالية، عادةً أدوار ومهام القوات العسكرية الأهداف الحالية الهيكل الإداري و مبادئ استخدام القوة.[1]

بمعنى ان العسكري الممارس هو الادرى بالميدان وبقواعد الاشتباك وفقا للخبرة الممارستية وكذى تراكم الاخطاء ومحاولة غربلتها واخراج نقاط الضعف وتحويلها الى نقاط قوة وفقا لمقاربة SWOT بالأضافة الى نموذج دفيد استون (المدخلات والمخرجات).

مثلما فعلت حركة حماس في تسليم الاسرى الدفعة الاولى والثانية قبل توقفها تماما لي غاية اعلان نهاية الحرب (وقف اطلاق النار) بتاريخ 19 يناير 2025حيث استفادت من اخطائها السابقة وبرغم تسليم الاسرى الا ان العدوان لايزال قائما فتوقفت عن تسليم الاسرى لغاية التوصل لصفقة تنتهي بموجبها الحرب الدائرة في غزة منذ 2023/10/07.

[1] Gustavo Adolf trama,Alvaro rbeiro Mendonca ,sabstian vigliero,evergistode vergra ,lucia aljandra destro,"RULES OF ENGAGEMENT".Buenos Aires,Joint staff collrge of the armed forces,2016.P:32

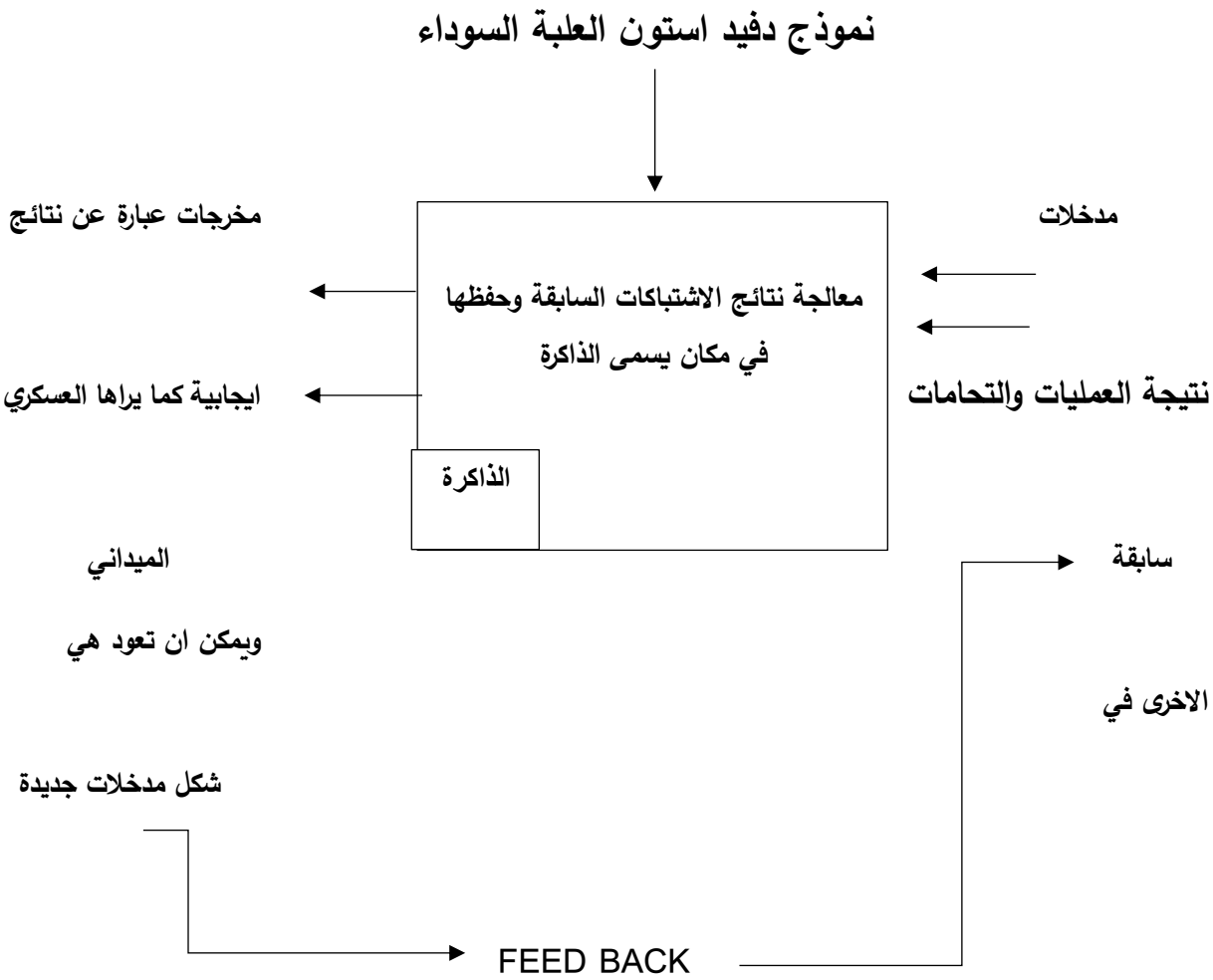

المطلب الثالث: أولوية السلطة السياسية

مثل هذه الفكرة مجموعة من القيم والمبادئ التي تعكس النظرية السياسية للدولة ورؤيتها للحرب كفلسفة ومفهوم .فهي تعالج تساؤلات جوهرية مثل :ما هي الحرب؟ ولماذا نخوضها؟ يشكل هذا الإطار الأساس العام للعقيدة العسكرية على مستوى الاستراتيجية الشاملة، حيث يحدد توجهاتها ويوجه مسارها . يتميز نطاق هذا النوع من العقيدة باتساعه الشديد، ولا يعلوه إلا العقيدة الشاملة للدولة.

تقوم هذه العقيدة بوضع التصورات العامة حول القضايا التالية الأهداف السياسية والعسكرية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال الفترة الحالية والمستقبلية التهديدات الحالية والمحتملة، بما في ذلك طبيعة وشكل الحرب المقبلة، وكذلك التحالفات القائمة والمتوقعة لخطوط العريضة لإعداد الدولة للحرب ضمن الإطار الزمني المتاح وتشمل ذلك الإعداد السياسي والاقتصادي إلى جانب إعداد الشعب والقوات المسلحة ومسارح

العمليات يتميز هذا المستوى من العقيدة بعدم خضوعه بشكل كبير للتغيرات الاستراتيجية أو التقنية كما هو الحال في المستويات العملياتية والتعبوية للعقيدة العسكرية[1]

فالسياسي لديه تصورات بعيدة المدى ويشتغل ضضمن حلقة التحالفات السياسية والرؤى المستقبلية، في حين أن العسكري ميداني بالأساس.

ولذلك غالبا ما يقال بأن السياسة هي قبل السلاح وبعده، بمعنى أن العمل السياسي هو الذي يتحكم في العمليات العسكرية، كما حدث في الكيان الصهيوني، حيث لغاية اللحظة لا يزال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يتحكم في القيادة العسكرية رغم الضغوط المفروضة عليه داخليا وخارجيا.

ومن المعروف بأن صانع الخطط هو من يحدد المعايير، وقواعد الاشتباك وطريقة الإشتباك وكذى وسائل الإشتباك توقيت الإشتباك، حسب ما هو متاح، ذلك ان المناورة يقوم بها السياسي قبل العسكري، ووفقا لهاته المقاربة فإن العسكري يخضع لإملاءات الطبقة السياسية الحاكمة.

[1]Gustavo Adolf trama,and others, Ibidem,P:29

الفصل الثاني:

قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قبل وبعد طوفان

يُعدّ فهم قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة المقاومة أحد المظاهر الأساسية لفهم طبيعة التحولات التي يشهدها الصراع الفلسطيني الصهيوني إذ لم تعد المواجهات بين الطرفين محكومة بتفاهمات ضمنية أو إشتباكات ظرفية بل أصبحت مرتبطة بتغيرات إستراتيجية عميقة أعادت رسم معالم الاشتباك خاصة بعد عملية طوفان الأقصى التي شكّلت تحولاً غير مسبوق في ميزان الردع والمعادلات القائمة.

في هذا السياق يُناقش هذا الفصل تطور قواعد الاشتباك بين الجانبين عبر ثلاث محطات أساسية: أولاً، تحليل العوامل التي دفعت نحو التغيير، من انتهاكات متكررة للمقدسات وظهور تحالفات إقليمية جديدة مثل " اتفاقات أبراهام "*[1]، إلى جانب فشل الرهان على الوساطات والدعم الخارجي. ثانياً استعراض طبيعة الاشتباك قبل العملية بما فيها أساليب الرد المحدود والتكتيكات المحسوبة وثالثاً التغير الجذري الذي طرأ على أسلوب المواجهة بعد طوفان الأقصى من حيث المبادرة والتكامل الفصائلي وتعدد جبهات الدعم.

ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل إلى تحليل الأبعاد المختلفة لتغير قواعد الاشتباك من خلال التطرق إلى الدوافع والخلفيات التي مهّدت لهذا التغير ثم الوقوف على طبيعة قواعد الإشتباك قبل عملية طوفان الأقصى وكيفية تحوّلها بعد العملية، مع الإشارة إلى المنعكسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية لهذا التحول على أرض الواقع.

*__الاتفاقيات الإبراهيمية__ أو __اتفاقيات إبراهام__ بالإنجليزيةAbraham Accord : ويُشار إليها أيضًا باسم __اتفاق إبراهيم__ أو __الاتفاق الإبراهيمي__؛ اسم يُطلق على مجموعة من اتفاقيات السلام التي عُقِدت بين إسرائيل ودول عربية برعاية الولايات المتحدة .استخدم الاسم أوّل مرة في بيان مشترك لإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، صدر في 13أغسطس2020 ،واستخدم لاحقًا للإشارة بشكل جماعي إلى اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين .كانت هذه هي المرة الأولى التي توقع فيها دولة عربية اتفاقية للسلام مع إسرائيل منذ أن وقع الأردن اتفاقية للسلام مع إسرائيل عرفت باسم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في عام .1994

المبحث الأول : دوافع تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس

شهدت العلاقة بين الكيان الصهيوني وحركة حماس تحولات ملحوظة وعميقة، إنعكست بشكل مباشر على قواعد الإشتباك المعتمدة بين الطرفين. فهذه القواعد لم تعد ثابتة أو تقليدية، بل أصبحت تتغير بفعل جملة من العوامل والمتغيرات السياسية والدينية والميدانية التي نستشفها على ارض الواقع ويتناول هذا المبحث بالدراسة أبرز الدوافع التي أدت إلى هذا التغير، وعلى رأسها الإنتهاكات الصهيونية المتكررة للمقدسات الإسلامية ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال اتفاقات التطبيع التي تهرول من اجلها الدول العربية، إضافة إلى تنامي قناعة المقاومة بضرورة المواجهة المباشرة لفرض معادلات جديدة على أرض الواقع.

المطلب الأول: الإنتهاكات المتكررة للحرم القدسي

منذ إحتلال الكيان الصهيوني للقدس بات المسجد الأقصى محوراً مركزياً للتوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نتيجة سلسلة من الانتهاكات المستمرة والدائمة التي تستهدف حرمته وقدسيته لدى المسلمين وقد جاء في تسجيل صوتي للقائد العام لكتائب القسام، محمد الضيف، خلال انطلاق عملية "طوفان الأقصى" أن ما يحدث هو رد مباشر على "الاعتداءات اليومية على الأقصى"، مؤكداً أن الاحتلال تجاوز الخطوط الحمراء بإهانة أحد أهم الرموز الإسلامية داخل باحات المسجد المبارك.

هذا التصريح يعكس حجم الغضب الشعبي والفصائلي تجاه ممارسات الإحتلال بحق المسجد الأقصى، والتي لم تقتصر على الاقتحامات اليومية بل شملت أيضاً إعتقالات وإبعادات للمصلين وعمليات قتل ميداني وهدم لمرافق وممتلكات فضلاً عن تكرار الإقتحامات من قبل جماعات استيطانية و يمينية متطرفة يقودها مسؤولون بارزون في حكومة الاحتلال.

وتعكس هذه الممارسات سياسة ممنهجة تهدف إلى فرض واقع جديد في القدس، بما يشمل السيطرة على المسجد الأقصى وتقسيمه، تمهيداً لتحقيق مخطط بناء "الهيكل المزعوم". وقد طالبت جماعات "الهيكل" المتطرف دولة الاحتلال ونشرها ما يقرب عن 11 بندا، من بينها فتح المسجد طوال الوقت للمستوطنين،

والسماح لهم بأداء طقوس دينية يهودية داخله، وإدخال أدوات دينية، في انتهاك صارخ للوضع التاريخي والقانوني القائم، ما شكّل إنذاراً خطيراً بالنسبة للفلسطينيين ودافعاً مركزياً لتصعيد المقاومة.[1]

لقد مثل الحرم القدسي الشريف أحد أبرز الرموز الدينية والسياسية في الوعي الفلسطيني والعربي الإسلامي، وقد أصبح هدفًا لانتهاكات متكررة من قبل قوات الاحتلال الصهيوني والمستوطنين. شملت هذه الانتهاكات الاقتحامات المتزايدة لساحات المسجد الأقصى، إلى جانب الاعتداء على المصلين وتقييد حرية العبادة. ونتيجة لتكرار هذه الاستفزازات، أصبحت حماية الحرم القدسي محورًا مركزيًا في معادلة الصراع، وأحد العوامل الحاسمة التي دفعت حركة حماس إلى إعادة النظر في قواعد الاشتباك، وتبني نهج أكثر تصعيدًا لردع الاعتداءات وفرض معادلات جديدة في الرد الميداني.

المطلب الثاني: إتفاقات إبراهام لتصفية القضية الفلسطينية

تُعد اتفاقيات إبراهام تحولاً مفصلياً وجذري في مسار العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، حيث أسهمت في إعادة ترتيب سلم الأولويات الإقليمية وتهميش القضية الفلسطينية على مستوى الدعم السياسي العربي. وقد مثّلت هذه الاتفاقيات خطوة غير محسوبة باتجاه تصفية تدريجية للقضية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على معادلات الصراع وفرض تحديات جديدة أمام حركات المقاومة، مما استدعى إعادة النظر في قواعد الاشتباك مع الاحتلال.

ولقد شهدت الإستراتيجية والرؤية الصهيونية تجاه عملية التطبيع تطوراً عبر مراحل تاريخية متعاقبة، تأثرت بكل مرحلة منها بالسياقات السياسية وموازين القوى السائدة آنذاك. ورغم اختلاف الظروف والوقائع، إلا أن جميع هذه المراحل اشتركت في هدف مركزي يتمثل في تعزيز شرعية الكيان الصهيوني وترسيخ أمنه الإقليمي، مع السعي المتواصل والمكثف إلى إضعاف الموقف العربي الموحد وتفكيك الإجماع الداعم للقضية الفلسطينية ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر منها:

المحور الأول: مسار تطبيع العلاقات العربية –الإسرائيلية قبل عام 2020

1– كامب دافيد ...السلام الكاذب:

[1] نبيل محسن بدر الدين، ''تداعيات عملية طوفان الاقصى على القضية الفلسطينية''، جامعة الملكة أروي العلمية المحكمة، العدد 26، 169، 25–12–2023، ص05.

ما يُسهم اتفاق كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني في تهدئة السياسة العدوانية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، بل اعتبرته إسرائيل خطوة استراتيجية لتحييد أكبر قوة عربية، ما منحها مساحة أوسع للتحرك العسكري والسياسي في المنطقة بكل اريحية. وقد ظهرت تبعات هذا التحييد في سلسلة من الإجراءات التصعيدية، من أبرزها قصف المفاعل النووي العراقي في جوان 1981، وقرار ضم الجولان السوري في ديسمبر من نفس العام، ثم اجتياح لبنان في جوان 1982، إضافة إلى السيطرة على مياه نهر الليطاني، وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985[1].

وتجسدت رؤية الرئيس المصري أنور السادات للصراع مع إسرائيل في اعتماد خيار السلام بديلاً عن الحرب، مع القبول بوجود دولة الاحتلال كدولة في المنطقة، وتقديم ضمانات أمنية لها. في المقابل، عبّر رئيس الوزراء الصهيوني في ذلك عن رؤية بلاده للسلام من خلال التأكيد على ضرورة التطبيع الكامل، بما يشمل الاعتراف الرسمي، التعاون الاقتصادي، وفتح الحدود، على أن يتم ذلك عبر مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع باقي الأطراف العربية.

2- التطبيع قبل التوقيع :

قبل توقيع معاهدة السلام بين الأردن والكيان الصهيوني، برزت عدة مؤشرات تدل على وجود توافق شبه تام بين الطرفين بشأن مسار التطبيع، وهو ما تأكد من خلال إعلان اتفاقيتين برعاية أمريكية سبقتا توقيع المعاهدة بعدة أشهر :

البيان الثلاثي (الأمريكي – الأردني – الإسرائيلي)، الذي تضمّن اتفاقاً مبدئياً على بدء التعاون في مجالات متعددة، مثل التجارة والطيران المدني والطاقة والمياه والبنية التحتية إلى جانب التعاون الأمني وإعادة رسم وضبط الحدود.

الإعلان المشترك الأردني – الإسرائيلي، الذي نصّ صراحة على إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وفتح باب تطبيع العلاقات الثنائية.

[1] صورية تريمة ، "مسارات التطبيع العربي –الاسرائيلي ... من كامب دفيد الى إتفاق ابراهام"، مجلة مدارات سياسية، العدد 02، المجلد 05، 2021، ص227

وتجدر الإشارة إلى أن الإعداد لهذه المعاهدة لم يكن مقتصراً على إنهاء النزاع فحسب، بل كان جزءاً من تصور استراتيجي لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، يتمثل في إقامة علاقة إقليمية خاصة تجمع بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين.[1]

المحور الثاني: اتفاق أبراهام لعام 2020: السياق والابعاد

اتفاق "أبراهام" هو الاسم الذي أُطلق على مسار تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة الكيان الصعيوني من جهة أخرى، وقد تم الإعلان عنه رسميًا في سبتمبر 2020 من خلال بيان ثلاثي مشترك جمع الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات ودولة الكيان. تضمّن البيان التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الثنائية مع التأكيد على العمل من أجل حلّ عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية استنادًا إلى ما عُرف إعلاميًا بـ"صفقة القرن"، التي شكّلت المرجعية السياسية لهذا الاتفاق.

وتُعتبر اتفاقية "أبراهام" بمثابة خطوة غير مسبوقة من حيث شرعنتها لحق اليهود المتطرفين في أداء شعائرهم داخل المسجد الأقصى، وذلك من خلال مساواة هذا الحق مع حق المسلمين، وهو ما أثار موجة رفض فلسطيني واسع. كما فتحت الاتفاقية الباب أمام سلسلة اتفاقيات تطبيع لاحقة، شملت كلًا من السودان والمغرب.

السياق السياسي والأهداف الاستراتيجية

جاء توقيع هذه الاتفاقيات في ظل تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم، وهو ما شكّل انعطافة في السياسة الخارجية الأمريكية بسبب صعود تيارات اليمين وتراجع نفوذ النخب السياسية التقليدية. وقد تبنّت إدارة ترامب استراتيجية جديدة للأمن القومي، أثارت الكثير من الجدل داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية، لا سيما فيما يتعلق بتوجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، صنّفت الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب ثلاثة تهديدات رئيسية لأمنها القومي، تمثّلت في:

1. التوسّع والنفوذ المتزايد لكل من روسيا والصين.
2. ما أُطلق عليه "الدول المارقة" كإيران وكوريا الشمالية.
3. التنظيمات "الإرهابية الجهادية" المعادية للولايات المتحدة.

[1] _____،"ماذا نعرف عن الإتفاقيات الإبراهيمية وتأثيرها في منطقة شرق الأوسط"، متحصل عليه: https://n9.cl/2o97mL، بتاريخ:2025/05/25 م

وبناءً على هذه التهديدات، عملت واشنطن على إعادة تشكيل المشهد الإقليمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، من خلال دفع دول عربية حليفة نحو إقامة علاقات رسمية مع الكيان، بما يحقق هدفًا مزدوجًا: مواجهة النفوذ الإيراني، وتكريس التحالف الإسرائيلي–العربي كقوة موازنة في الإقليم[1].

انطلاقًا من هذه المعطيات، حمل اتفاق "أبراهام" بعدين متباينين؛ أولهما ظاهر ومعلن جرى الترويج له إعلاميًا كخطوة نحو السلام والتعاون الإقليمي، وثانيهما خفي، يعكس أهدافًا استراتيجية بعيدة المدى يعمل أطراف الاتفاق على تحقيقها تدريجيًا، على المستويات القريبة والمتوسطة والبعيدة.[2]

الأبعاد المعلنة لإتفاق "أبراهام":

في محاولة لإضفاء طابع إيجابي على الاتفاق، سعى الموقعون على الاتفاقية إلى تبريره بوصفه مساهمة في حل الصراع الفلسطيني مع الكيان. وقد تضمّن البيان المشترك بنودًا مثل دعم "السلام العادل" والسعي نحو تعاون اقتصادي وتجاري واسع، وهو ما تم تأطيره لاحقًا فيما يسمى بـ الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط.

لكن بنود الاتفاق، خاصة البند السابع، تكشف أن الأهداف الحقيقية تتماشى مع ما ورد في "صفقة القرن" التي تقوم على:

- إعادة تعريف القضية الفلسطينية على أسس اقتصادية لا سياسية.
- توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان ومصر.
- تمويل دول الخليج للجانب المالي من هذه التسويات.

أما الحديث عن وقف خطة ضم الأراضي الفلسطينية فلم يكن أكثر من تأجيل تكتيكي، كما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في تلك الفترة بنيامين نتنياهو، الذي شدد على أن الضم لا يزال جزءًا من برنامجه السياسي.[3]

الابعاد الغير المعلنة (الخفية):

أولًا: خنق المجال الحيوي الإيراني

سعت الإمارات والكيان الصهيوني إلى مواجهة النفوذ الإيراني عبر تحالف استراتيجي مشترك، مدعوم من الولايات المتحدة، بهدف الحد من تمدد طهران في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ويعود التعاون الأمني

[1] صورية تريمة، مرجع سابق ،ص229

[2] صورية تريمة ، مرجع نفسه

[3] صورية تريمة، مرجع نفسه، ص230

والاستخباراتي بين الطرفين إلى سنوات ما قبل الاتفاق، وازداد مع الانسحاب الأمريكي من بعض مواقع التأثير الإقليمي في المنطقة.

ثانيًا: مواجهة النفوذ التركي–القطري في ليبيا

حاولت الإمارات عرقلة النفوذ التركي الداعم للحكومة الليبية الشرعية في طرابلس، خاصة بعد توقيع اتفاقيتي الحدود البحرية والدعم العسكري بين أنقرة وحكومة الوفاق الوطني الليبية ومع فشل أبوظبي في فرض سلطة حليفة لها داخل ليبيا، اتجهت إلى توسيع تحالفاتها مع الكيان لموازنة النفوذ التركي والقطري.

ثالثًا: الحد من التمدد التركي في العالم العربي

تسعى الإمارات عبر علاقتها مع الكيان إلى كبح النفوذ التركي المتزايد في الدول العربية مثل قطر والكويت والجزائر وتونس مستفيدة من الفتور الظاهر في أولويات واشنطن تجاه هذا التمدد وتعمل على عرقلة العلاقات الإسرائيلية–التركية كأداة ضغط سياسية وإستراتيجية.

رابعًا: التقرب من الجزائر عبر البوابة الإماراتية

يحاول الكيان، من خلال تنسيقها مع الإمارات، الاقتراب من الجزائر، البلد الذي يصنفه اصحاب القرار في تل أبيب على أنه من أشد أعداء الكيان الصهيوني وقد وصف محلل استخباراتي في الموساد الجزائريين بأنهم "الأكثر عداء لإسرائيل"، مؤكدًا أن تل أبيب فشلت طيلة عقود في اختراق هذا البلد أو كسر عدائه التاريخي لها.[1]

المطلب الثالث: العدو محتل لأولى القبلتين ولا بد من إزالته

ترى حركة حماس أن الصراع مع الاحتلال الصهيوني هو صراع وجودي وحضاري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال هذا الاحتلال من كامل أرض فلسطين وتطهيرها والقضاء على هذا الطفيلي الجاثم على صدر الأمة العربية، وتعتبر أن المقاومة المسلحة تمثل الخيار الاستراتيجي الأخير الأساسي في ظل غياب مشروع تحرري عربي وإسلامي شامل وهي الضامن لبقاء جذوة الصراع مشتعلة لا تنطفئ ومنع العدو من التمدد وتثبيت احتلاله.

وتؤمن الحركة بأن العمل العسكري يشكل أداة ردع فعالة للحد من اعتداءات الاحتلال على الشعب الفلسطيني، وتؤكد أن المواجهة ليست ضد اليهود كأصحاب ديانة بل ضد المشروع الصهيوني كقوة استعمارية عنصرية تحتل الأرض وتنتهك الحقوق.

[1] مرجع السابق، ص231

كما توضح حماس أن ساحة نضالها تقتصر على الأرض الفلسطينية المحتلة ولا تستهدف مصالح أو ممتلكات أي دولة أخرى، ولا تدخل في صراعات مع أطراف دولية، إذ ترى أن جهدها يجب أن يُوجَّه حصراً نحو مقاومة الاحتلال.

وتحرص الحركة على قصر عملياتها على الأهداف العسكرية للاحتلال، وتتجنب قدر الإمكان المساس بالمدنيين. وإن حصل ذلك، فتعتبره رداً على جرائم الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين وكذلك بمبدأ الدفاع عن النفس.

وتؤكد حماس التزامها بتعاليم الإسلام السمحة وبمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان في إطار مقاومتها، مشددة على أن نضالها ليس بدافع الانتقام أو سفك الدماء، بل دفاع مشروع ضد احتلال استيطاني عنصري لا يزال على أرض فلسطين.

كما ترى حركة حماس أن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود لا صراع حدود، فهو صراع حضاري ومصيري يستهدف تحرير الأرض والمقدسات وتحرير بيت المقدس ولا يمكن تسويته أو إنهاؤه إلا بزوال الاحتلال الصهيوني بكافة أشكاله، وفي مقدمتها المشروع الاستيطاني في فلسطين.

وتؤمن الحركة بأن أفضل سبيل لإدارة هذا الصراع يتمثل في تعبئة وتوحيد طاقات الشعب الفلسطيني والكل يجب ان يقف صف واحد تحت راية الجهاد والمقاومة لي دحر هذا المحتل، بما يضمن استمرار المواجهة وتصعيدها بكل الوسائل المتاحة، مع التأكيد على أهمية إبقاء شعلة الصراع متقدة في نفوس الفلسطينين إلى أن تنضج الظروف اللازمة لحسم المعركة، ويتهيأ الواقع العربي والإسلامي عبر نهوض الأمة، وتوحيد إرادتها، وتكامل قواها السياسية والعسكرية[1].

وتُعد المقاومة المسلحة لدى حماس الركيزة الاستراتيجية الأساسية في مواجهة المشروع الصهيوني، وخصوصاً في ظل غياب مشروع عربي أو إسلامي متكامل للتحرير، مما يجعلها الضمانة الوحيدة لاستمرار حالة الاشتباك مع الاحتلال، ومنعه من التوسع خارج الأراضي الفلسطينية.

[1] ثامر السباعنة، ''حروب غزة ''، مقالات في طوفان الاقصى، فلسطين 2025،ص08

المبحث الثاني: قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قبل طوفان الاقصى

قبل عملية "طوفان الأقصى"، سادت بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قواعد اشتباك غير مكتوبة، لكنها أصبحت عرفًا يضبط العلاقة بين الجانبين في فترات التصعيد والتهدئة. فقد اعتمد الطرفان على معادلة توازن دقيق، تقوم على الردع المتبادل وتقدير الظروف السياسية والميدانية، مع تدخل وسطاء إقليميين لاحتواء أي تصعيد كبير. ورغم التفوق العسكري لدى الكيان، تمكنت حماس من فرض معادلات رد ورفع كلفة أي عدوان على غزة، مما ساهم في استمرار هذا النمط حتى جاء "طوفان الأقصى" ليكسر تلك القواعد ويغيّر المشهد كليًا.

المطلب الأول: ردات الفعل على الإعتداءات المتكررة

رغم أن العملية لم تكن مفاجِئة تمامًا للاحتلال الإسرائيلي، فإن حجمها وتأثيرها شكّلا صدمة كبيرة لم يتفق منها الكيان واخلطت جميع حساباته، كونها مثّلت أكبر ضربة يتلقاها منذ تأسيسه. فقد جاءت "طوفان الأقصى" بعد تراكم مؤشرات عديدة تنذر بانفجار وشيك، في ظل انسداد الأفق السياسي، وتراجع فرص الحلول السلمية، وتزايد السياسات القمعية والعدوانية التي كان يمارسها الكيان في حق شعبنا الفلسطيني.

فعلى مدى أكثر من ثلاثين عامًا منذ توقيع اتفاق أوسلو، لم تُحقق أي مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني، بل استغل الاحتلال الاتفاقات لتعزيز مشروعه الاستيطاني، وتكريس سيطرته على الضفة الغربية، وتصعيد تهويد القدس، وفرض واقع جديد في المسجد الأقصى، عبر مخطط التقسيم، وتكثيف الاقتحامات اليومية تحت غطاء "مشروع الهيكل الثالث"* الذي يروج له المتطرفون.

وقد كشف تقرير صادر عن محافظة القدس عام 2023 عن تجاوز عدد مقتحمي المسجد الأقصى حاجز الأربعين ألفًا، في ظل تصعيد تقوده حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة تعمل على فرض وقائع جديدة بالقوة، تمهيدًا لتحويل الصراع إلى صراع ديني مفتوح[1].

حيث يحاول الكيان فرض واقع جديد في المسجد الأقصى يتماشى مع رؤيته الدينية والسياسية، وذلك بالتنسيق مع ما تُعرف بـ"جماعات الهيكل" وتعمل سلطات الاحتلال على تنفيذ مخططات تهويدية متعددة تهدف إلى إزالة الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى تمهيدًا لإقامة "الهيكل" المزعوم مكانه.

[1] شيماء منير، "الحرب في غزة وانعكاساتها الاستراتيجية على القضية الفلسطينية"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2023، ص13

وقد شملت هذه السياسات مشاريع حفر وتنقيب مستمرة تحت وحول المسجد، بالتوازي مع منع أعمال الترميم والصيانة، ما يشكل تهديدًا خطيرًا لبنيته التاريخية. كما تبنّت جماعات المعبد العديد من الخطط والبرامج، نُفذ بعضها بالفعل، ضمن استراتيجية مدروسة لتغيير معالم الحرم القدسي الشريف[1].

في المقابل، يقف المقدسيون، مدعومين بفصائل المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مواجهة هذه المخططات بإرادة وتصميم، معتبرين أن أي اعتداء على القدس أو الأقصى هو بمثابة استفزاز خطير و"لعب بالنار" لن يمر دون رد.

ثانيًا: تغليب مسار التطبيع على حساب تسوية القضية الفلسطينية؛ فقد منحت إدارة بايدن أولوية واضحة لدفع عجلة التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، في حين تم التعامل مع القضية الفلسطينية من منظور إنساني ضيّق تحت عنوان "السلام الاقتصادي"*. وفي هذا الإطار، ركزت الإدارة الأمريكية على تذليل العقبات أمام التفاهم السعودي مع الكيان، وكانت تُحضّر لزيارة وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، إلى كل من الرياض وتل أبيب قبل اندلاع المعركة، بهدف استكمال مفاوضات التطبيع بين الطرفين[2].

ثالثًا: اتجهت حكومة نتنياهو نحو تصعيد الصراع مع الفلسطينيين عبر تبني سياسة الحسم الأمني والاقتحامات، من خلال تنفيذ عمليات اغتيال تستهدف قيادات المقاومة، والتشديد على الأسرى داخل السجون والتضييق عليهم، فضلًا عن تنفيذ اقتحامات متكررة للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، كما حدث في أريحا ونابلس وجنين.

إلى جانب ذلك مارست السلطات الإسرائيلية تضييقًا ممنهجًا على الفلسطينيين في الداخل المحتل، ووفرت الغطاء والدعم لي ممارسات المستوطنين.

ووفقًا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة(OCHA) فقد استُشهد منذ بداية عام 2023 وحتى نهاية أوت، ما لا يقل عن 172 فلسطينيًا، وأصيب 7,372 آخرون، وتم هدم

[1]Mohsen Mohammad Saleh, The Palestine Strategic Report 2022 – 2023, Beirut, Lebanon: Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations, 2024, P 161

[2]Mohsen Mohammad Saleh, ibidem, P161

* مفهومه: مشروع "الهيكل الثالث" هو فكرة لبناء هيكل يهودي ثالث في جبل الهيكل في القدس، بعد تدمير الهيكل الأول والثاني. يرى البعض أنه واجب ديني يجب على اليهود تنفيذه، بينما يرى آخرون أنه غير عملي أو محظور من الناحية الدينية.

* لسلام الاقتصادي في القضية الفلسطينية يُقصد به الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاقتصادية المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ووضع الأساس لسلام شامل. هذه الجهود تشمل مشاريع مشتركة، وتبادل تجاري، وتعزيز التعاون في مجالات مختلفة، وتطوير البنية التحتية، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

780 منزلًا في الضفة الغربية. كما سجّلت أوتشا معدّلًا شهريًا لاعتداءات المستوطنين بلغ نحو 100 اعتداء شهريًا بزيادة 39% عن معدل عام 2022، في ظل حماية مباشرة من جيش الاحتلال. وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، قتلت القوات الإسرائيلية 40 طفلًا فلسطينيًا، في ظل تصاعد مستمر لحالة الإعتداءات الممنهجة على الفلسطينيين من الآلة العسكرية للكيان[1].

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن استخلاص تشابه واضح بين أسباب "طوفان الأقصى" وسابقه "معركة سيف القدس" في عام 2021، خصوصًا فيما يتعلق بمركزية المسجد الأقصى والقدس كعامل تفجير رئيسي في كلا المواجهتين.

المطلب الثاني: التعويل على الإسناد العربي والإسلامي

تعتبر المقاومة الفلسطينية أن الأمة العربية والإسلامية تمثل الظهير الحقيقي والسند والداعم الاستراتيجي لها في معركة التحرر من الاحتلال حيث لا يمكن عزل قضية فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي. وعلى الرغم من حالات التراجع التقهقر في مواقف السياسية لبعض الدول، إلا أن حركات المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس، ما زالت تراهن على استنهاض وعي الشعوب والأحرار في العالم العربي والإسلامي، وتفعيل وشحن طاقاتهم لنصرة القدس والمسجد الأقصى، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة مخططات الاحتلال ومشاريعه التهويدية.

لقد أظهرت عملية "طوفان الأقصى" مدى فعالية وقوة محور المقاومة، لما يملكه من فصائل قتالية تتمتع بخبرة ميدانية وإمكانات عسكرية نوعية، إلى جانب اعتمادها على أساليب غير تقليدية في إدارة الصراع. وقد أظهرت هذه الفصائل قدرتها على مواجهة الجيوش النظامية وتجاوزها من حيث التكتيك والفعالية، الأمر الذي أثار مخاوف بعض الأطراف الدولية خاصة الولايات المتحدة الامريكية من احتمال دخولها مباشرة من محور المقاومة منذ بداية العملية.

وفي هذا السياق، جاءت دعوة القائد العام لكتائب القسام، محمد الضيف، واضحة في خطابه حين توجه إلى "فصائل المقاومة الإسلامية في لبنان وإيران واليمن والعراق وسوريا" مطالباً إياها بالالتحام والدخول على خط المواجهة مع المقاومة الفلسطينية، في إشارة إلى إدراكه أن الرهان الحقيقي للمقاومة يكمن في دعم

[1] شيماء منير، مرجع سابق، ص14

محور المقاومة، وليس الأنظمة العربية والإسلامية الرسمية العميلة التي تميل إلى التخاذل، نظراً لارتباطاتها بالمصالح والنفوذ الأمريكي.[1]

وقد أعلنت إيران وحلفاؤها الإقليميون، في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن، تأييدهم الواضح لعملية "طوفان الأقصى" ودعمهم للمقاومة الفلسطينية. وتفيد التقارير بأن إيران قدمت دعماً متنوعاً لحركة حماس، شمل التدريب والتخطيط والتسليح، كما اتهمتها إسرائيل بشن هجمات سيبرانية خلال المواجهات. وفي السياق ذاته، شهد جنوب لبنان اشتباكات محدودة بين حزب الله وقوات الاحتلال، ما يعكس تنسيقاً ميدانياً محدوداً في إطار دعم المقاومة الفلسطينية.

يُعد الموقف اليمني مشرفا و يعتبر من أبرز المواقف الفاعلة والمتقدمة ضمن محور المقاومة تجاه عملية "طوفان الأقصى". فقد جاءت استجابة اليمن قيادةً وشعباً داعمة بشكل متنوع ومتعدد الأبعاد، حيث باركت ورحبت بالعملية الجهادية التي استهدفت الكيان الصهيوني، وعبرت عن دعمها اللامحدود والواضح للقضية الفلسطينية.

وتنوّع الدعم اليمني خلال فترة طوفان الاقصى في ثلاثة مستويات رئيسية:

1. **الدعم السياسي** :تمثل في التصريحات والبيانات الصادرة عن القيادات السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المظاهرات الشعبية الأسبوعية المليونية التي شهدتها المدن الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء، والتي طالبت بوقف العدوان على غزة فورا وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وعاجل.
2. **الدعم المالي** :تمثل في حملات التبرعات الواسعة التي نظمتها مختلف الجهات لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
3. **الدعم العسكري المباشر** :تمثل في إعلان المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، عن تنفيذ عدة هجمات ورشقات باستخدام صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة استهدفت مواقع داخل الكيان الغاصب، إلى جانب تنفيذ عملية نوعية في البحر الأحمر تم خلالها الاستيلاء على السفينة الإسرائيلية "غالاكسي ليدر" واقتيادها إلى السواحل اليمنية.

[1] نبيل محسن بدر الدين، مرجع سابق، ص14

وأكدت القيادة اليمنية أن هذا التحرك يأتي "استجابة لمطالب الشعب اليمني والشعوب الحرة، ونجدةً لأهلنا المظلومين في غزة"، ما يعكس التزاماً واضحاً بخيار المقاومة ودعماً مباشراً لها على مختلف الأصعدة[1].

جاءت ردود الأفعال الرسمية للدول العربية تجاه عملية "طوفان الأقصى" متباينة واكثر من مخزية، تراوحت بين التحذير من التصعيد، والدعوة لضبط النفس، والمطالبة بحماية المدنيين، دون اتخاذ مواقف حاسمة ضد الكيان.

ففي مصر، أصدرت وزارة الخارجية بيانًا في 7 أكتوبر 2023، حذّرت فيه من تداعيات التصعيد، ودعت إلى وقف فوري للعنف، كما اقترحت استضافة قمة دولية لبحث مستقبل القضية الفلسطينية. أما السعودية، فاكتفت بالتعبير عن "القلق"، داعية إلى التهدئة وحماية المدنيين، كما أشارت تقارير إلى تعليق المملكة لمحادثات التطبيع مع الكيان.[2]

من جهتها، اعتبرت **العراق** أن ما يجري هو نتيجة طبيعية لسياسات الاحتلال القمعية، داعمة لحق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال. أما **المغرب** فعبرت عن "قلقها العميق" من تفاقم الأوضاع، وأكدت رفضها لاستهداف المدنيين من أي طرف مع تأكيدها على ضرورة العودة إلى طاولة الحوار وفقًا لمبدأ حل الدولتين.

أما **لبنان** فقد عبّر رسميًا عن موقف متقارب مع "حزب الله" الذي اعتبر العملية ردًا مشروعًا على الانتهاكات الكيان بحق المقدسات. بينما دعت الأردن وتونس إلى وقف فوري للتصعيد، حيث أكدت الأخيرة على دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

أما **قطر**، فقد لعبت دور الوسيط في ملف تبادل الأسرى، فيما اكتفت **الإمارات وسلطنة عمان** بالإعراب عن القلق، والدعوة إلى حل سياسي شامل.

تكشف هذه المواقف عن غياب الإجماع العربي الفاعل، وافتقار التحرك العربي إلى آليات ضغط حقيقية على الاحتلال وتبين عن ضعف وخنوع، مما يضعف الموقف الفلسطيني.[3]

لقد أظهرت حرب "طوفان الأقصى" حقيقتها كحدث كاشف وفاضح أسقطت الأقنعة وكشفت وعرت المواقف على حقيقتها، حيث باتت مواقف الأنظمة والشعوب والمؤسسات واضحة لا لبس فيها تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة.

---

[1] نبيل محسن بدر الدين، نفس المرجع، ص14

[2] علي مطهر العثربي،"طوفان الاقصى ومسيرة النضال الفلسطيني:دراسة تحليلية 1948-2023 "،مجلة صنعاء للعلوم الانسانية ،عدد01،مجلد02، 2024 ،ص526

[3] علي مطهر العثربي، مرجع نفسه

ولم يعد هناك مجال للشك في تمييز من يقف بصدق إلى جانب الحق الفلسطيني وحقه المشروع وممن يكتفي بالشعارات والخطابات الزائفة الرنانة دون أي دعم حقيقي على ارض الواقع.

المطلب الثالث: تهريب الأسلحة من الدول المساندة للقضية

أكدت إيران ودول محور المقاومة، مثل لبنان (من خلال حزب الله)، وسوريا، والعراق، واليمن (من خلال جماعة أنصار الله – الحوثيين)، دعمهم الصريح للمقاومة الفلسطينية، وخاصة خلال عملية "طوفان الأقصى" التي انطلقت في 7 أكتوبر 2023. وقد تنوع هذا الدعم وتفاوت من حيث الشكل والمستوى بين الأطراف.

ففي ما يخص إيران، فقد لعبت دورًا محوريًا في دعم حركة حماس وفق ما تشير إليه تقارير استخباراتية غربية وتصريحات بعض قادة الحركة يتمثل هذا الدعم في توفير التدريب للمقاتلين ونقل المعرفة التقنية في تصنيع الأسلحة إضافة إلى الدعم بالأسلحة النوعية مثل الصواريخ والطائرات المسيرة، والتي كانت أحد أبرز ملامح المعركة. كما يُعتقد أن إيران ساعدت في وضع الخطط الاستراتيجية للعملية، مما يعكس تنسيقًا عسكريًا وأمنيًا متقدمًا مع حماس.

وبالتزامن مع بدء العملية، اتهمت إسرائيل إيران بشن هجمات سيبرانية (إلكترونية) استهدفت بنيتها التحتية الرقمية وشبكاتها الأمنية، في محاولة لإرباكها خلال المواجهات العسكرية مع الفصائل الفلسطينية.

أما على جبهة جنوب لبنان، فقد وقعت اشتباكات متقطعة بين "حزب الله" والجيش الإسرائيلي، في ما يُعتبر دعمًا غير مباشر لحركة حماس بهدف تشتيت تركيز العدو وفتح جبهات ضغط متعددة. حزب الله، الذي يُعد الذراع العسكري الأقوى لإيران في المنطقة، أصدر بيانات أكد فيها تأييده للمقاومة الفلسطينية ووقوفه إلى جانبها.

وفي اليمن، أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) دعمها للعملية، وقامت بإطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة باتجاه أهداف إسرائيلية، وفق بيانات رسمية صادرة عن متحدث القوات المسلحة اليمنية. كما تبنّت الجماعة عمليات في البحر الأحمر ضد سفن مرتبطة بإسرائيل، في تعبير مباشر عن الانخراط العسكري لصالح القضية الفلسطينية[1].

[1] نبيل محسن بدر الدين،مرجع نفسه

في العراق وسوريا، ورغم أن المساهمة المباشرة أقل وضوحًا، إلا أن المواقف الرسمية والرمزية عبرت عن انخراط في المحور الداعم للمقاومة، من خلال احتضان الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، والمساهمة في خلق بيئة إقليمية ضاغطة على إسرائيل.

إن تهريب الأسلحة وتقديم الدعم العسكري واللوجستي من قبل أطراف محور المقاومة يُعدّ ركيزة أساسية ومهمة في استمرار زخم المقاومة الفلسطينية، وهو ما ساهم في إحداث مفاجأة كبيرة خلال عملية طوفان الأقصى، وكشف عن تطور نوعي في قدرات حماس القتالية، ما يعزز فرضية أن المعركة كانت لها امتدادات إقليمية وتأثيرات دولية تتجاوز حدود قطاع غزة.

المطلب الرابع: تحيينات على مستوى التكتيكات وليس الاستراتيجيات

لم تُحدث عملية "طوفان الأقصى" تحولًا في الأهداف الاستراتيجية الكبرى للصراع بين المقاومة الفلسطينية والكيان، إذ بقيت الغايات الأساسية على حالها وهي تحرير الأرض والمقدسات من حيث السعي إلى التحرير أو فرض السيطرة. إلا أن التغيّر بوضوح خلال العملية هو التغيّر في طبيعة التكتيكات العسكرية المتبعة؛ فقد اعتمدت المقاومة على أساليب جديدة ومبتكرة في إدارة المواجهة، وأظهرت درجة عالية من التخطيط والدقة، واستخدمت تقنيات وأدوات قتال غير تقليدية كسلاح المفاجأة، والطائرات المسيّرة، والاقتحام البري، ما شكّل نقلة نوعية في أساليب الاشتباك، دون أن يعني ذلك تغييرًا في الثوابت أو الاستراتيجيات العامة التي سطر من أجله الصراع[1].

ولقد سلّطت عملية طوفان الأقصى الضوء على تطوّر ملحوظ في الأساليب التكتيكية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في إدارة المعركة، حيث تم التركيز على الهجوم المباغت والاستباقي، أو المفاجأة كخيار استراتيجي لكسر حالة الجمود القائمة وضرب منظومة القبة الحديدية. فقد بدأت العملية بقصف مكثف شمل إطلاق أكثر من 5000 صاروخ خلال 24 ساعة استهدفت عمق الأراضي المحتلة، وهو ما مثّل ضربة مفاجئة أربكت منظومة الدفاع الصهيونية وأصابتها بالتشبع.

تبع هذا القصف هجوم بري منظم اخترق الحدود باتجاه المستوطنات والقواعد العسكرية في العديد من النقاط، حيث نفذت كتائب القسام عمليات اقتحام عبر المسارات الجوية باستخدام الطائرات الشراعية،

1أحمد حسين الخطيب،"عملية طوفان الاقصى واثارها السياسية والإقتصادية والعسكرية والإستطانية على الكيان الإسرائيلي 2023-2024،مجلة الدراسات الإستراتجية والبحوث السياسية،العدد02،المجلد03، 2024 ،ص37

والبحرية عبر الزوارق، ما أسهم في السيطرة على عدد من المواقع والآليات العسكرية الإسرائيلية، من بينها قاعدة "رعيم"، التي تعد إحدى النقاط الأمنية الحساسة لدى الاحتلال[1].

كما أعلنت سرايا القدس، الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، انضمامها وانخراطها الكامل في المعركة، مؤكدة مشاركتها جنبًا إلى جنب مع كتائب القسام في مواجهة العدو في إطار وحدة ميدانية تعكس مدى تنسيق فصائل المقاومة في إدارة المواجهة المسلحة

ويمكننا القول إن عملية طوفان الأقصى شكّلت تحولًا نوعيًا في استراتيجية المقاومة الفلسطينية، من خلال الانتقال من نمط الدفاع ورد الفعل إلى تبني نهج الهجوم والمبادرة الفجائية. وقد تجلّى هذا التطور في تنفيذ عمليات منسقة براً وبحراً وجواً ما يعكس درجة عالية من التخطيط والجاهزية الميدانية. كما أن العملية كشفت عن تنسيق غير مسبوق بين فصائل المقاومة الفلسطينية واتحادها لدحر هذا المحتل الغاصب ودعم واضح من محور المقاومة العربي الذي ساهم في إسناد المعركة ميدانياً ومعنوياً ضد العدو الصهيوني ما يفتح مرحلة جديدة في معادلة الصراع ويعيد رسم قواعد الاشتباك.

[1] أحمد حسين الخطيب، مرجع نفسه

المبحث الثالث: تغير قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد طوفان الأقصى

لقد مثّلت عملية "طوفان الأقصى" تحولًا جذريًا في مسار الصراع بين حركة حماس والكيان الصهيوني إذ كسرت المقاومة الفلسطينية نمط الاشتباك التقليدي القائم على رد الفعل لتنتقل إلى مرحلة المبادرة والمباغتة. وقد كشفت العملية هشاشة المنظومة الأمنية لدى الكيان وأربكت موازين الردع القائمة منذ سنوات الأمر الذي استدعى إعادة النظر في قواعد الاشتباك التي حكمت العلاقة بين الطرفين كما أفرزت العملية تفاعلات إقليمية ودولية لافتة خصوصًا من قبل أطراف محور المقاومة، الأمر الذي يفتح المجال لتحليل أعمق لطبيعة هذه التغيرات وانعكاساتها على مستقبل الصراع.

المطلب الأول: المبادرة والصمود وتعزيز قدرة النفوذ والتغلغل.

لقد أظهرت عملية "طوفان الأقصى" أن الشعب الفلسطيني يمتلك قدرة استثنائية وروحًا قتالية على ابتكار أدوات تعزز صموده وتجعله أكثر مناعة أمام محاولات الإخضاع والانهيار، ما يدل على وعي كبير ومتقدم في مجابهة الاحتلال.

وشكّل نجاح المقاومة في أسر عدد كبير من الجنود والضباط من جيش الاحتلال نقطة تحول إذ أعاد إلى الواجهة ملف تبادل الأسرى وألزم الكيان الصهيوني التعاطي باستحقاق طالما تهرّب منه، ما جعل العملية ورقة ضغط ومساومة استراتيجية بيد المقاومة، وجعلها في موقف المسيطرة على مجريات الأحداث. أكّدت عملية طوفان الأقصى أنها نقلة نوعية في مسار الصراع، حيث بدا واضحًا تطور أداء المقاومة من حيث[1]:

- المبادرة في اختيار توقيت الهجوم
- التوغل البري غير المسبوق في عمق الأراضي المحتلة ورجوع منه بسلام بغنائم هذا راجع لي حالة التخبط التي عاشها جيش الإحتلال وغياب التنسيق
- تنويع في أسايعكسب الهجوم بين البر والبحر والجو
- تفعيل التكتيك والخداع الاستراتيجي بمهارة عالية.
- بالإضافة إلى تطور العمل الاستخباراتي المسبق.

[1] https://n9.cl/m525n, مرجع سابق

كان الهدف المحوري هو أسر أكبر عدد ممكن من الجنود والضباط لخلق معادلة ميدانية وسياسية جديدة.

العملية كسرت هالة التفوق التي لطالما أحاطت بسلطة الكيان وأظهرت هشاشته أمام الضربات المنظمة، كما كشفت صورته أمام العالم كدولة ديمقراطية لتعري حقيقته ككيان استيطاني عنصري قائم على المجازر والعنف.

عبّرت المقاومة عن شجاعة غير معهودة بتجاوزها للاعتبارات السياسية والتنظيمية التقليدية مع الحفاظ على عنصر السرية مما ساهم بفاعلية في نجاح عنصر المباغتة وضرب المنظومة الأمنية والعسكرية للكيان.

غيرت المعركة قواعد الاشتباك وفرضت واقعًا جديدًا يُزعزع صورة الكيان الصهيوني ويسقط مقولة الجيش الذي لا يقهر ويكشف زيف دعايته حول امتلاكه تفوقًا استخباراتيًا وعسكريًا[1].

في 7 أكتوبر 2023، تهاوت أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر" وتعرضت منظومة الردع الصهيونية لهزة قوية تهز كل أركانها، مما منح الفلسطينيين ومعهم شعوب العالم الحر دافعًا أقوى لمواصلة المواجهة والانتصار.

المطلب الثاني: تكاتف فصائل المقاومة وحرب الإستنزاف الطويلة المدى

مثّلت العملية وما تبعها من تطورات فرصة ثمينة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي من خلال السعي لتوحيد الصف الوطني وإنهاء الانقسام والتشتت. وتبرز في هذا السياق الحاجة الملحة إلى انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على إعادة بناء مؤسساتها وتفعيل دورها كمظلة شرعية جامعة تمثل كافة مكونات الشعب الفلسطيني[2].

وتكمن الخطوة الأهم في المرحلة الحالية في إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني على أسس تعكس التحولات السياسية والميدانية التي شهدتها القضية خلال السنوات الماضية بما يضمن تمثيلًا حقيقيًا

[1] مرجع نفسه.

[2] منصور ابو كريم، مرجع سابق، ص16

*" وحدة الساحات" يقصد به عملياً تحريك عدة ساحات أو جبهات في الوقت نفسه ضد العدو الإسرائيلي حتى لو بدأت المعركةَ إحدى حركات المقاومة لأسباب معينة. وهذه الساحات تشمل قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والجولان السوري والعراق واليمن، وأحياناً يشارك فيها فلسطينيو أراضي سنة 1948.

لتطلعات الشعب الفلسطيني وتضحياته ويعزز من قدرته على مواصلة نضاله السياسي والمقاوم في مواجهة الاحتلال.

تُمثّل عملية طوفان الأقصى اختبارًا فعليًا لمبدأ "وحدة الساحات"* الذي تؤكده فصائل المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها ان الكل مجند من اجل دحر المحتل الغاصب. ونظرًا لحجم هذه العملية ونقاط الإختراق العديدة في الجدار الفاصل وتعدد الجبهات ونتائجها الميدانية، بما في ذلك أسر عدد من الجنود والضباط والسيطرة المؤقتة على بعض المستوطنات في غلاف غزة منها موقع كرم أبو سالم العسكري شرق رفح فإن اللحظة الراهنة تشكل فرصة استراتيجية لإطلاق حرب متعددة الجبهات في كامل فلسطين لطالما كانت إسرائيل تتوجس منها[1].

ومع احتمال انخراط فصائل المقاومة الأخرى في المعركة تتزايد التوقعات بارتفاع كلفة الخسائر التي قد يتكبدها الكيان ولهذا دعت كتائب القسام وسرايا القدس الفصائل الفلسطينية الأخرى والمقاومين في الضفة الغربية والقدس للإنضمام إلى عملية طوفان الأقصى وهذا ماجعل الأوساط لدى الكيان تبدي قلقًا متصاعدًا من احتمال توسّع رقعة المواجهة لتشمل الجبهة الشمالية مع حزب الله في لبنان، ما يضع الكيان أمام احتمال خوض حرب على أكثر من جبهة وما قد يترتب عليه من خسائر بشرية ومادية كبيرة وتدمير واسع للبنية التحتية.

المطلب الثالث: الدعم وتعدد جبهات الاسناد

لقد كان لعملية "طوفان الأقصى"، التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 تحولًا نوعيًا في طبيعة الاشتباك مع الكيان الصهيوني ليس فقط من حيث عنصر المفاجأة أو اختراق التحصينات الأمنية، بل أيضًا من حيث اتساع نطاق المواجهة وفتح المجال أمام تعدد الجبهات.

فقد شكّلت العملية نقطة ارتكاز استراتيجية هدفت إلى نقل الصراع من حالة الإنغلاق التي كان يعيشها وحصر صراعه في الداخل إلى حالة الاستنزاف الشامل عبر إشعال أكبر عدد ممكن من جبهات الإسناد في توقيت متزامن أو متقارب.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى توافر جملة من المتطلبات الحيوية لضمان قدرة المقاومة على دعم وتعدد جبهات الإسناد، سواء داخل قطاع غزة أو عبر التنسيق مع خلايا فاعلة في الضفة الغربية أو من خلال ترقب دخول أطراف أخرى على خطوط المواجهة مثل الجبهة لبنانية أو الداخل الفلسطيني

[1] مركز حرمون، سوريا، أكتوبر 2023، ص09.

المحتل عام 1948. هذا التعدد في الجبهات وإن لم يتبلور كله ميدانيًا في لحظة واحدة، إلا أنه كان حاضرا ومنها:

الجانب السوري حافظت دمشق على موقفها التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية وسُجّل تطور محدود في العلاقة مع حركة حماس تمثل في استقبال الرئيس السوري السابق وفدًا من قيادة الحركة في أكتوبر 2022 ما شكّل مؤشرًا على إعادة فتح قنوات التنسيق السياسي بين الطرفين[1].

أما في لبنان فقد اتسمت العلاقة بين الفصائل الفلسطينية والدولة اللبنانية خلال عامي 2022–2023 بالجمود في ظل توترات داخلية مستمرة داخل المخيمات لا سيما في مخيم عين الحلوة حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بين عناصر محسوبة على حركة فتح وأخرى تنتمي إلى تيارات إسلامية غير أن انطلاق معركة طوفان الأقصى أحدث تحولًا لافتًا في المزاج الشعبي والتنظيمي داخل المخيمات الفلسطينية حيث توحدت مختلف القوى ووضعت جميعها خلافاتها جانبا ووقفت جنب خيار دعم غزة والمقاومة المسلحة.

وقد برزت لأول مرة مشاركة كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس في إطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية باتجاه مواقع للكيان ما يُعد نقلة نوعية في توسيع جبهات الإسناد العسكرية وفي هذا السياق، تعرضت قيادة حماس في لبنان لاستهداف مباشر أسفر عن استشهاد صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي للحركة وعدد من كوادرها في عملية اغتيال نفذها الكيان.

في موازاة ذلك، شارك حزب الله بشكل فعّال في المعركة من خلال تنفيذ قصف متكرر لمواقع عسكرية إسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، ما أدى إلى إخلاء عشرات المستوطنات وإرباك منظومة الأمن لدى الكيان ورغم هذا الانخراط حرص الحزب على ضبط قواعد الاشتباك بحيث لا تتدحرج الأمور إلى مواجهة شاملة، ملتزمًا بإدارة المواجهة ضمن إطار الردع المتبادل.

كما شاركت قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية في لبنان في استهداف تجمعات للمحتل ما يعكس تنامي التنسيق العملياتي بين الفصائل.[2]

تُظهر هذه المعطيات أن تعدد جبهات الإسناد في معركة طوفان الأقصى لم يكن عفويًا، بل نتاج تخطيط مسبق تطلب توفر بيئة سياسية مواتية، وقدرة تنسيقية عالية، واستعداد لوجستي وميداني يؤهل المقاومة لفتح أكثر من جبهة في توقيت متقارب. كما عكست هذه المشاركة المتعددة الحاجة إلى بنية

[1] محسن محمد صالح، **ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2022–2023** ،بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2024 ،ص ص43–47

[2] محسن محمد صالح، مرجع نفسه

تنظيمية مرنة ما يُبرز الأهمية الاستراتيجية لمطلب دعم وتعدد جبهات الإسناد كأحد مرتكزات تغير قواعد الاشتباك بعد طوفان الأقصى.

وشكّلت إيران أحد أبرز الفاعلين الإقليميين في المنطقة حيث اتسم موقفها بمزيج من النشاط الدبلوماسي المكثف والدعم غير المباشر لتوسيع جبهات الاشتباك ففي المرحلة الأولى حرصت طهران ولا سيما عبر وزارة الخارجية على حشد التأييد العربي والإسلامي للمقاومة الفلسطينية من خلال الدعوة إلى اتخاذ مواقف رافضة للعدوان والعمل على الضغط على بعض الدول لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني أو وقف التعاملات الاقتصادية معه غير أن هذه المساعي رغم زخمها الإعلامي والسياسي، لم تُحقق استجابات فعلية ذات أثر ملموس على ارض الواقع.

وفي مرحلة جديدة انتقل الخطاب الإيراني إلى المطالبة بوقف العدوان على غزة مترافقًا مع رسائل ضمنية تحمل تهديدًا واضحًا بإمكانية توسّع رقعة الاشتباك في حال استمرار العدوان الإسرائيلي وقد تزامن هذا التحذير مع نشاط واضح لمحور المقاومة، حيث شجعت إيران حلفاءها على تنفيذ هجمات مركّزة ضد الكيان وضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

فعلى مستوى العراق قامت فصائل المقاومة باستهداف قواعد عسكرية أمريكية في حين تبنّت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في اليمن استراتيجية تصعيدية شملت منع مرور السفن المرتبطة بالكيان الصهيوني عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ما أضاف بعدًا جغرافيًا عابرا للحدود واقتصاديًا جديدًا للمعركة وقد أدت هذه العمليات إلى اضطراب في الملاحة الدولية، ودفعت قوى دولية إلى نشر تعزيزات بحرية في المنطقة.

توضح هذه المعطيات أن الدور الإيراني لم يقتصر على التصريحات السياسية بل امتد إلى إدارة غير مباشرة لتوسيع جبهات الإسناد من خلال تنشيط أذرع محور المقاومة في أكثر من ساحة: لبنان، العراق، اليمن، وسوريا. هذا التوسع لم يكن ممكنًا إلا بتوفر قدر من التنسيق السياسي والعسكري، ما يعكس استجابة استراتيجية لمتطلبات الاشتباك متعدد الجبهات[1].

المطلب الرابع: المفاوضات والضغط على الزناد

لم تكن المفاوضات غير المباشرة بين المقاومة والكيان الصهيوني أقل تعقيدًا من المواجهة العسكرية بل ربما كانت أشد وقعا لما تحمله من مسؤولية كبيرة تقع على عاتق مفاوضي المقاومة الذين يمثلون صوت

[1] محسن محمد صالح، مرجع سابق

تضحيات شعب يواجه حرب إبادة وحشية أتت على الأخضر واليابس وتركت عداد الشهداء في تزايد لا يعرف التوقف.

لقد أدركت المقاومة أن تعزيز قدراتها الميدانية لا يمكن أن يكتمل دون ترسيخ مناعتها السياسية فالفعل العسكري الاستراتيجي لا يُقاس فقط بنتائجه في الميدان وحده بل بمدى قدرته على فرض شروط سياسية تعكس مصالح الشعب الفلسطيني وتضحياته.

من هذا المنطلق كان على المقاومة وكوادرها التي بادرت إلى إطلاق شرارة المواجهة أن تكون مستعدة لخوض معركة تفاوضية شاقة وطويلة النفس تلزم تضافر جميع الجهود. وقد استلهمت في ذلك دروس التجارب السابقة سواء تجربتها المباشرة أو التجارب العربية الأخرى وحرصت على دراسة طبيعة سلوك الاحتلال ومراكز صنع القرار فيه، إضافة إلى التركيبة السياسية المتمثلة في الحكومة والمعارضة. كما تابعت التحولات الدولية ومدى تأثيرها على الموقف لدى الكيان.

وقد بلورت المقاومة رؤيتها التفاوضية منذ اللحظة الأولى لانطلاق عملية "طوفان الأقصى"، حيث اتسمت هذه الرؤية بالمرونة الديناميكية لا بالجمود إذ ظلت تتطور وفقًا لتقديرات المشهد السياسي والميداني. وطرحت المقاومة مجموعة من الصيغ المتعلقة بمطالبها، أظهرت فيها مزيجًا من التصلب والمرونة وفق ترتيب الأولويات والمرحلة التي تمر بها المعركة.[1]

ولقد قدمت المقاومة الفلسطينية في الأيام الأولى من الحرب عرضها الأول لصفقة تبادل شاملة تُنهي ملف الأسرى بشكل جذري بعنوان "الكل مقابل الكل"، تقضي بالإفراج الكامل عن جميع أسرى الاحتلال مقابل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال.

في المقابل ردّ الكيان باستخدام القوة المفرطة بهدف كسر المقاومة ودفعها نحو الانهيار والاستسلام والرضوخ لشروط الكيان أو إثارة حالة من السخط الشعبي ضدها داخل القطاع وتأليب الرأي العام الداخلي ضدها على أمل أن يؤدي ذلك إلى تقويضها من الداخل وبالتالي تحقيق أهداف الحرب دون الحاجة لدفع أي ثمن حقيقي في ملف الأسرى.

وقد عزّز الكيان موقعه التفاوضي بدعم دولي واسع تجلى في التفويض الدولي الكبير الذي حصل عليه بالإضافة إلى الدعم الأمريكي المطلق الذي وصل إلى حدّ المشاركة وتقديم المساعدة والدعم المباشر في العدوان.

---

[1] أحمد الطناني، "تحليل الاستراتيجية التفاوضية للمقاومة في طوفان الأقصى"، متحصل عليه: https://n9.cl/1gqbo9، بتاريخ 2025/05/28.

من جهتها تركت المقاومة للميدان فرصة كافية لرسم مشهد واضح للعالم مفاده أن غزة ليست ساحة يمكن فرض النماذج الفاشلة عليها، وأن سياسات الاحتلال القائمة على القتل والتدمير لن تؤدي إلى استسلام المقاومة أو إجبارها على تقديم تنازلات لا تخدمها كما أثبتت المقاومة أن التعويل على تحقيق نصر سريع وساحق مستندًا إلى فارق القدرات العسكرية الهائل هو رهان خاطئ، فقد أظهرت المعركة صلابة البنية التحتية العسكرية للمقاومة وقدرتها على الصمود وإدارة معركة طويلة وهذا راجع لقوة ترسانتها والتحكم فيها بمهنية عالية.[1]

[1] أحمد الطناني، مرجع نفسه

الفصل الثالث:

مستقبل القضية الفلسطينية بعد تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد طوفان الأقصى

الفصل الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية بعد تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد طوفان الأقصى

لقد شهدت القضية الفلسطينية في أعقاب عملية طوفان الأقصى تحولات جذرية وعميقة في المشهدين العسكري والسياسي حيث أعادت المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس رسم معادلة الاشتباك مع الكيان الصهيوني من موقع الفعل الى رد الفعل لم تعد المقاومة تكتفي بردع العدوان حيث أستطيع إعتبار أن المهاجم أثبح ندافع والمدافع أصبح مهاجم بل باتت تبادر بتوجيه ضربات نوعية أربكت الحسابات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية وأثبتت امتلاكها القدرة على التغلغل والردع والهجوم في آنٍ واحد.

هذا التحول النوعي في قواعد الاشتباك أعاد الزخم للقضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا وأعادها إلى الساحة الدولية وطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل الصراع وطبيعة الرد المحتل وموقع المقاومة في الخارطة السياسية الفلسطينية كما فتح الباب واسعًا أمام إمكانية إعادة هيكلة المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تصاعد دور الفصائل المسلحة ودخ ليها الى خط المواجهة وتراجع فعالية المسار التفاوضي التقليدي.

في هذا الفصل، نحاول استشراف ملامح المستقبل الفلسطيني في ظل المستجدات على الساحة وذلك من خلال تحليل أثار تغير قواعد الاشتباك وفرص الوحدة الوطنية وأثر البيئة الإقليمية والدولية على مصير القضية.

المبحث الأول: أثار تغير قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس

المطلب الأول: خرق قواعد الإشتباك وأثرها على المديين القريب والبعيد

استطاعت المقاومة من خلال هذا الفعل المفاجئ والمنسق أن تقلب موازين التفاعل الميداني وتفرض واقعاً ميدانياً جديداً يُعيد تعريف أسس الصراع هذا التحول لم يقتصر على البعد اللحظي بل امتد ليؤسس لنمط اشتباك جديد مرشح للاستمرار اثارها على مستوى البعدين القريب والبعيد في ظل تنامي إرادة المقاومة وتآكل هيبة الردع لدى الكيان الصهيوني.

أولاً: الآثار القريبة المدى لمعركة طوفان الأقصى

1. **انهيار نظرية الأمن وتفوقها لدى الكيان** :سقطت المبادئ الأساسية التي قامت عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية وقد كشفت العملية هشاشة هذه النظرية أمام قدرات فصائل المقاومة.
2. **هزة سياسية داخل الكيان** :أحدثت العملية زلزالاً في المشهد السياسي داخل الميان لا سيما داخل حزب الليكود الحاكم الذي بات مهدداً بفقدان مكانته بعد سنوات من السيطرة وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع شعبيته بشكل ملحوظ.
3. **ضرب صورة إسرائيل كقوة إقليمية يُعتمد عليها** :كشفت عجز الكيان عن السيطرة على المقاومة الفلسطينية وفشلها في إدارة المعركة مما أثار شكوك الغرب في قدرتها على لعب دور شرطي المنطقة وهذا أدى إلى إضعاف موقفها داخل المنطقة
4. **تعطيل مسار التطبيع** :ألحقت المعركة ضرراً بالغاً بمشاريع التطبيع مع الدول العربية والإسلامية حيث أدت إلى تراجع الحماسة الرسمية تجاهه وإتسمت بالفتور خصوصاً ما يتعلق باعتبار الكيان قوة مستقرة وحامية.
5. **ضربة لثقة المجتمع الصهيوني بحكومته** :زعزعت العملية الإحساس الجماعي بالأمن داخل الكيان، وأعادت طرح سؤال "الوجود" لدى المجتمع الصهيوني وهو ما عبّر عنه وزير الحرب الإسرائيلي بالقول إن استمرار الحياة في إسرائيل مرهون بتدمير قدرات حماس[1]

[1] محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2024، ص225.

ثانياً: الآثار البعيدة المدى لمعركة طوفان الأقصى

1. **تفكيك أسطورة "الملاذ الآمن** :"شكّلت الضربة الموجعة للمشروع الصهيوني مساساً عميقاً بجوهره كملاذ آمن ليهود العالم وأثارت نزعة الاحساس بعدم الامان وهذا ما أدى إلى الهجرة العكسية ورجوع اليهود الى الدول التي قدموا منها.
2. **تعزيز المشروع الإسلامي في فلسطين** :أكدت المعركة أن الخيار الإسلامي المقاوم لا يزال فاعلاً ومؤثراً حيث تصدّرت حركة حماس والجهاد الإسلامي المواجهة مما أعاد الشرعية للمشروع الإسلامي كمظلة لتحرير الأرض واستعادة الحقوق.
3. **مركزية القدس في الوجدان العربي والإسلامي** :أعادت العملية التأكيد على أن القدس والمسجد الأقصى لا يزالان محوراً للصراع ومصدراً دائمًا للمقاومة الشعبية، وأن أي مساس بهما سيقود إلى تصعيد مفتوح.
4. **شرعنة خيار المقاومة** :أعادت المعركة الاعتبار لخيار المقاومة المسلحة بوصفه المسار الأكثر فاعلية في استرداد الحقوق خصوصاً مع فشل التسوية السياسية وتآكل مشروع أوسلو بعد ثلاثة عقود من التفاوض غير المجدي.
5. **انكشاف زيف القيم الغربية** :كشفت المعركة ازدواجية المعايير لدى الغرب، خصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان، والحرية، والعدالة، حيث ظهر دعم الغرب اللامحدود للعدوان رغم وضوح الانتهاكات، مما قوّض مصداقية تلك القيم أمام شعوب العالم[1].

المطلب الثاني: أهم التحديات خرق قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس

رغم التحديات التي فرضها خرق قواعد الاشتباك مع الكيان الصهيوني فإن عملية طوفان الأقصى أسفرت عن مكاسب مهمة واستراتيجية وسياسية مهمة لحركة حماس لا سيما على المستويين الفلسطيني الداخلي والساحة العربية والإسلامية فقد شكّلت العملية نقطة تحوّل بارزة في مسار الصراع إذ أعادت للمقاومة الفلسطينية زخمها الشعبي والرمزي الذي طالما مافقدته ورسخت قناعة متجددة بإمكانية تحرير الأرض

[1] محسن محمد صالح، مرجع نفسه، ص226

والمقدسات وأظهرت هشاشة المنظومة العسكرية لدى الكيان التي بدت عاجزة وفي حالة صدمة أمام ضربات محدودة ومنظمة من قبل المقاومة.

وعلى الصعيد الداخلي عززت العملية موقع حماس في البيئة الفلسطينية خاصة في ظل تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وعجزها عن تحقيق تقدم في مسار التسوية السياسية الأمر الذي عمّق حالة القطيعة بينها وبين الشارع الفلسطيني وقد تزامن ذلك مع تنامي التأييد الشعبي لخيار المقاومة لدحر الكيان لا سيما في الضفة الغربية والقدس حيث تصاعدت المواجهات والعمليات الفردية خلال السنوات الأخيرة.

أما خارجياً فقد أضفت العملية على حماس حضوراً متقدماً في الوجدان العربي والإسلامي بوصفها رأس حربة المقاومة في وقت شهدت فيه المنطقة اختلالات متسارعة في موازين القوى والهرولة نحو التطبيع وعليه فإن تعزيز مكانة حماس سياسياً واجتماعياً يبدو في المدى المنظور احتمالاً مرجحاً بخلاف ما تروّج له بعض الدوائر السياسية والإعلامية المعادية للمقاومة[1].

كشفت عملية طوفان الأقصى عن قوة محور المقاومة بما يمتلكه من فصائل مسلحة منظمة، وإمكانيات عسكرية متطورة وأساليب غير تقليدية في إدارة المعركة تعزز من فاعليته على الأرض وتمنحه القدرة على مجابهة الجيوش النظامية بكفاءة وقد بدا ذلك جلياً في تردد القوى الدولية والإقليمية في الانخراط المباشر إلى جانب الاحتلال خشية تصعيد الموقف وتطوره الى مواجهة و صراع إقليمي واسع النطاق.

وفي هذا السياق جاءت رسالة القائد العسكري لكتائب القسام محمد الضيف لتؤكد أهمية الرهان على محور المقاومة بوصفه الحليف الحقيقي للمقاومة الفلسطينية ففي خطابه الذي وجّهه إلى فصائل المقاومة في لبنان وإيران واليمن والعراق وسوريا دعا إلى وحدة الساحات وإتحاد الجبهات باعتبار أن المعركة مع الاحتلال تمثل معركة الأمة كلها لا الفلسطينيين وحدهم ويعكس هذا الخطاب إدراكاً عميقاً لمحدودية دعم الأنظمة العربية الرسمية التي تحكمها حسابات سياسية وتحالفات دولية لا سيما مع الولايات المتحدة.

وقد برز دعم محور المقاومة في مواقف وتصريحات واضحة لا سيما من إيران وحلفائها الإقليميين حيث عبّروا عن تأييدهم الكامل لعملية طوفان الأقصى وساهمت إيران بحسب تصريحات قادة حماس ومزاعم الكيان في تقديم دعم نوعي شمل التسليح والتخطيط والتدريب كما تحدثت تقارير إسرائيلية عن تعرض الكيان لهجوم سيبراني منسوب لإيران خلال فترة المعارك وعلى الجانب الميداني دخل حزب الله

[1] نبيل محسن بدر الدين،''**تداعيات عملية طوفان الاقصى على القضية الفلسطينية**''،جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة،العدد26، 169، 25-12-2023،ص13

اللبناني على خط المواجهة بعمليات محدودة على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة بما يعزز الضغط على الجيش الإسرائيلي ويشتت جبهاته.

تُظهر هذه المعطيات أن المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس باتت جزءاً من منظومة إقليمية ذات امتدادات استراتيجية قادرة على خلق بيئة ردع متعددة المستويات وتغيير قواعد الاشتباك بما تستتلزمه ارض المعركة وهذا ما يشير إلى احتمالات تصاعد وتكامل العمل بين مكونات محور المقاومة في أي مواجهة قادمة في ظل تراجع فاعلية الأنظمة الرسمية.

في أعقاب الصدمة التي تلقتها إسرائيل جراء عملية طوفان الأقصى بادرت إلى إطلاق عملية عسكرية مضادة حملت اسم "السيوف الحديدية" بدعم مباشر وواضح من الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة لاستيعاب الهجوم المفاجئ، واستعادة زمام المبادرة العسكرية والسياسية وقد عبّر رئيس الوزراء عن خطورة الموقف بإعلانه "حالة الحرب" وهو إعلان نادر لم تُقدم عليه إسرائيل منذ حرب أكتوبر عام 1973 ما يعكس حجم التهديد الذي شعرت به القيادة الإسرائيلية

وقد صاحب هذا الإعلان استدعاء واسع لقوات الاحتياط كما سارعت إسرائيل إلى طلب الدعم العسكري والسياسي من الولايات المتحدة وهو ما تُرجم بوضوح في الحضور الأميركي الكثيف عسكرياً وسياسياً في المنطقة بالتوازي أطلقت الحكومة الإسرائيلية حملة دبلوماسية لتأمين غطاء دولي لتحركاتها مع إطلاق موجة تهديدات ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، وكل من يقدم لها دعماً أو غطاء سياسياً، في محاولة لعزلها وتجريم تحركاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

ويُتوقع أن يتحمّل رئيس الوزراء نتنياهو مسؤولية الإخفاق الأمني والعسكري الذي كشفته العملية ما قد يؤدي إلى خروجه من الباب الواسع إلى جانب عدد من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية المرتبطة باتخاذ القرار وتُرجّح بعض التحليلات أن تشكّل هذه الأزمة فرصة لعودة التيارات الأكثر اعتدالاً في حكومة الكيان في محاولة لإعادة ترميم النظام السياسي المتصدّع واستعادة ثقة الشارع.

المطلب الثالث: الكلفة الكبيرة (البشرية والمادية)

شهد قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 وحتى 31 ديسمبر من العام نفسه (أي خلال 86 يوماً)، تصعيداً غير مسبوق في حجم

[1] نبيل محسن بدر الدين،مرجع نفسه، ص14

الجرائم والانتهاكات الإنسانية. فقد أسفر العدوان عن استشهاد 21,822 فلسطينياً، وإصابة 56,451 آخرين، بالإضافة إلى فقدان أكثر من 7,000شخص، تُقدّر التقارير أن 70%منهم من الأطفال والنساء.

وارتُكبت خلال تلك الفترة ما يزيد عن 1,825 مجزرة موثقة، من بينها مجازر طالت الأطفال (حوالي 9,000شهيد (والنساء 6,450) شهيدة .(كما طالت الهجمات العاملين في القطاع الإنساني والطبي، حيث استُشهد 312من الكوادر الطبية، و 40من فرق الدفاع المدني، و 106من الصحفيين، و 136موظفاً تابعاً للأمم المتحدة، ما يعكس استهدافاً مباشراً للكوادر المدنية والمؤسسات الإنسانية.[1]

توثيق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان لانتهاكات العدوان الإسرائيلي على غزة (حتى 26 ديسمبر 2023)

أفاد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (Euro-Mediterranean Human Rights Monitor)أن الإحصاءات الأولية حتى مساء 26 ديسمبر 2023 تشير إلى استشهاد 29,124 فلسطينياً في قطاع غزة منهم 26,706من المدنيينة بينهم 11,422 طفلاً، و 5,822 امرأة إضافة إلى 481 من الكوادر الصحية و 101صحفي كما أُصيب 56,122 شخصاً بجروح متفاوتة من بينهم مئات الحالات الخطيرة.

وأكد المرصد أن هذه الأرقام تشمل أيضاً آلاف الضحايا الذين تم انتشالهم من تحت أنقاض المباني التي دمرها القصف الإسرائيلي. واعتبر المرصد أن إسرائيل تمارس جريمة إبادة جماعية ممنهجة بحق المدنيين الفلسطينيين بهدف التهجير القسري وهو ما يُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقد يرتقي إلى جريمة حرب.

وأشار التقرير إلى أن قوات الاحتلال تستهدف بشكل متعمد السكان المدنين بغرض إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا وإحداث دمار واسع النطاق في البنية التحتية والممتلكات في سياق سياسة العقاب الجماعي والانتقام من السكان المدنيين[2].

الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: دمار شامل ونزوح واسع – (2023/10/7 2024/3/9)

[1] محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2024، ص233

[2] مرجع نفسه، ص234

أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد الفلسطينيين الذين نزحوا قسريًا داخل قطاع غزة جراء العدوان تجاوز 1.9مليون نسمة وهو ما يعادل قرابة 85% من سكان القطاع حيث باتوا بعيدين عن أماكن سكناهم الأصلية.

وفي السياق ذاته أوضحت *وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة* أن عدد الوحدات السكنية المتضررة بلغ نحو 369ألف وحدة، من بينها 79ألف وحدة سكنية دُمّرت كليًا، وأكثر من 290ألف وحدة تضررت جزئيًا كما بلغ عدد المباني المهدّمة بالكامل أكثر من 25,010 مبنى.

أما على مستوى البنية التحتية الدينية، فقد أعلنت *وزارة الأوقاف والشؤون الدينية* بتاريخ 21 يناير 2024 أن نحو 1,000 مسجد قد تعرض لتدمير كلي أو جزئي، من أصل 1,200 مسجد في القطاع بما في ذلك عدد من المساجد الأثرية بتكلفة إعادة إعمار تُقدّر بحوالي 500مليون دولار .كما تم تدمير ثلاث كنائس.

وتسبب العدوان كذلك في تدمير واسع للمرافق العامة والخدمية، حيث تم استهداف:

- 140 قراً حكومياً
- 433 منشأة تعليمية منها 99 مدمّرة كليًا و334 جزئياً
- 30 مستشفى و 53مركزاً صحياً أصبحت خارج الخدمة
- 25 مستشفى إضافي تضررت جزئيًا
- 122 سيارة إسعاف تم تدميرها
- 50 مقرًا لوسائل إعلامية تم استهدافها وتدميرها

كما لحق ضرر بالغ بالقطاع الزراعي، حيث تعرضت نحو 18% من المساحات الزراعية في القطاع للتلف المباشر، وتركزت الأضرار الكبرى في شمال غزة بنسبة 39 %من مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة، و 27%في محافظة غزة.[1]

خسائر الاحتلال وإنجازات المقاومة في عملية "طوفان الأقصى"

رغم إعلان الاحتلال الإسرائيلي عن تحقيق إنجازات خلال رده العسكري على عملية طوفان الأقصى إلا أنه تكبد خسائر وُصفها بأنها من بين الأشد في تاريخه فقد أقر رسميًا بوقوع 242أسيرًا في قبضة حركة حماس بتاريخ 7 أكتوبر 2023 لا يزال منهم 137أسيرًا محتجزين داخل قطاع غزة

[1] محسن محمد صالح، مرجع نفسه، ص235

ومن أبرز النتائج العسكرية التي حققتها المقاومة الفلسطينية خلال اليوم الأول للعملية إعلان *كتائب القسام* سقوط ما يُعرف بـ فرقة غزة التابعة للمنطقة العسكرية الجنوبية في جيش الاحتلال وتُعد هذه الفرقة من القوات الخاصة للكيان وتتمركز في قاعدة "رعيم "الواقعة على بعد 7 كيلومترات من حدود غزة وتُكلَّف بمهام متعددة تشمل حماية الحدود تنفيذ عمليات اغتيال، وتدمير الأنفاق المكتشفة في محيط القطاع.

وبحسب ما أفاد به الشهيد صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس فقد استندت خطة العملية إلى اختراق حدود غزة نحو مستوطنات الغلاف وتنفيذ هجمات مباشرة على فرقة غزة باعتبارها أحد أهم أدوات الاحتلال في فرض الحصار وتنفيذ سياسات القمع داخل القطاع وعلى الرغم من أن التقديرات العملياتية كانت تتوقع مواجهات ممتدة مع هذه الفرقة إلا أن القسام أكد حدوث انهيار سريع ومفاجئ في صفوفها خلال ساعات قليلة فقط الأمر الذي أتاح للمقاتلين التقدم بسرعة والسيطرة على مراكز القيادة والمواقع العسكرية.

وفق البيانات الرسمية التي سُمح بنشرها من قبل سلطات الاحتلال فقد بلغت حصيلة القتلى الإسرائيليين نحو 1,200 قتيل إضافة إلى أكثر من 7,262جريحًا بينهم 5,000جندي يُتوقع أن يُعترف بـ 3,000منهم كمعاقين دائمين نتيجة لإصاباتهم.

وقد اعترف جيش الاحتلال بمقتل ما يزيد عن 181 جنديًا منذ انطلاق العملية العسكرية البرية على قطاع غزة بتاريخ 27أكتوبر 2023 إلى جانب إصابة 2,707 جنود آخرين خلال الاشتباكات. وتشير الإحصاءات إلى أن يوم 7أكتوبر 2023 وحده شهد مقتل أكثر من 1,200إسرائيلي، من بينهم:

- 328من عناصر الجيش (ضباط وجنود)
- 57عنصرًا من الشرطة
- 10من جهاز الأمن الداخلي (الشاباك)
- 845من من يُصنفون كـ "مدنيين."

كما أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية بتاريخ 22أكتوبر 2023 عن ارتفاع عدد المصابين إلى 5,431 جريحًا معظمهم أُصيب خلال اليوم الأول من العملية ويُضاف إلى هذه الحصيلة 15قتيلاً ونحو 700 جريح سقطوا نتيجة إطلاق المقاومة الفلسطينية أكثر من 12 ألف صاروخ على مختلف المدن والمستوطنات منذ بدء العملية

المطلب الرابع: القدرة على توحيد الصف الداخلي

جسّدت معركة "طوفان الأقصى" بعد انطلاقها في 7 أكتوبر 2023، تجلياً عملياً لمفهوم "وحدة الساحات" رغم غياب التنسيق المسبق بين فصائل المقاومةفقد شاركت مختلف قوى المقاومة كلٌّ من موقعه في المعركة بصورة تعكس وحدة الهدف والمصير.

في قطاع غزة خاضت جميع الفصائل المسلحة المعركة وفي مقدمتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي تحت مظلة غرفة العمليات المشتركة التي نسّقت العمليات العسكرية ضد الاحتلال.

أما في الضفة الغربية والقدس فقد شهدت المناطق مواجهات عنيفة بين المقاومين والجيش الإسرائيلي والمستوطنين ما أسفر عن استشهاد قرابة 200 فلسطيني واعتقال أكثر من 2000 آخرين[1].

وفي الأراضي المحتلة عام 1948 ورغم محدودية التحركات مقارنة بما حدث عام 2021 فقد برزت بعض الفعاليات الشعبية المنددة بالحرب على غزة، تعبيراً عن الغضب الشعبي الفلسطيني.

على الجبهة اللبنانية، شارك حزب الله بفاعلية كبيرة، إلى جانب تنظيمات أخرى كقوات الفجر وكتائب القسام وسرايا الأقصى وأفواج المقاومة اللبنانية التابعة لحركة أمل وقد طالت العمليات مواقع عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا والمناطق الحدودية، كما استهدفت مستوطنات شمال فلسطين المحتلة.

أما في الجولان السوري المحتل فقد شهدت الجبهة بعض العمليات المحدودة من خلال إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة قابلها الاحتلال بقصف مكثف طال مطاري دمشق وحلب ومواقع لحزب الله وأسفر عن سقوط عدد من الشهداء[2].

وفي العراق شنّت فصائل المقاومة وعلى رأسها كتائب حزب الله، هجمات على القواعد الأميركية في العراق وسوريا رداً على الدعم الأميركي للاحتلال وهو ما قابله الجيش الأميركي بقصف مواقع لفصائل موالية لإيران .

اليمن أيضاً كان حاضراً في المعركة حيث أطلقت القوات المسلحة اليمنية المدعومة من حركة أنصار الله صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة باتجاه أهداف إسرائيلية، من بينها مطار إيلات، رغم اعتراض عدد منها من قبل الدفاعات الأميركية والإسرائيلية.

---

[1] محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2022-2023، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2024، ص ص236-237

[2] قاسم قصير ،"وحدة الساحات او وحدة الجبهات او محور المقاومة :بين الشعارات والوقائع"،المتحصل عليه: https://n9.cl/3j5ar: بتاريخ: 2025/05/25

أما إيران فقد اقتصرت مشاركتها على الحراك السياسي والدبلوماسي، من خلال اتصالات رفيعة المستوى، وتصريحات رسمية تؤكد دعمها لحركة حماس والمقاومة الفلسطينية محذّرة من انزلاق الوضع إلى حرب إقليمية شاملة تعصف بكامل المنطقة[1].

[1] مرجع نفسه

المبحث الثاني: أهم السيناريوهات العلاقة بعد تغير قواعد الاشتباك بين حماس والكيان الصهيوني

المطلب الأول: التوجه نحو هدنة طويلة المدى وترميم البيت المقاوم

في ظل تعاظم الكلفة والخسائر الإنسانية والدمار غير المسبوق في قطاع غزة برزت مقاربات دولية تدفع باتجاه هدنة طويلة الأمد تهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار وتهيئة بيئة ملائمة لإعادة الإعمار، وفتح المجال أمام تسويات مرحلية. وقد لعبت السياسة الأميركية خصوصاً في عهد الرئيس دونالد ترامب دوراً لافتاً في هذا الاتجاه حيث ظهر تأثيره حتى قبل توليه السلطة رسمياً من خلال الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للموافقة على وقف إطلاق النار عبر مبعوثه. وجاء هذا التدخل في سياق رؤية ترامب الأوسع التي ركزت على الانسحاب من النزاعات الخارجية ووفق نهج يميل إلى الانعزالية وتحقيق المصلحةحتى وإن تم ذلك على حساب الحلفاء التقليديين كما ظهر في السياسات الجمركية التي فرضها على أوروبا.

غير أن هذا التحول في السياسة الأميركية مثّل سيفاً ذا حدين؛ فمن جهة ساهم في دفع الاحتلال نحو قبول التهدئة تحت ضغط دولي، ومن جهة أخرى أثار تباينات سياسية مع الحلفاء الغربيين والعرب، لا سيما بعد رفض القمة العربية الطارئة خطة ترامب للتهجير وطرحها بديلاً يركز على إعادة إعمار غزة وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه.

في ضوء ذلك فإن فصائل المقاومة الفلسطينية باتت مطالبة اليوم ليس فقط بإدارة مرحلة ما بعد المعركة ميدانياً بل أيضاً بإعادة ترميم البيت المقاوم، وتثبيت مشروعها التحرري ضمن رؤية استراتيجية موحدة تمس جميع الفصائل ويتطلب هذا الأمر تعزيز التنسيق الداخلي وتفعيل وحدة القرار والتعامل بواقعية مع المعادلات الدولية والإقليمية دون التنازل عن الثوابت الوطنية أو الانزلاق في تفاهمات لا معنى لها لا تراعي الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني[1].

وفيما يتصل تأثير السياسة الأميركية على تطورات القضية الفلسطينية فقد أظهرت مواقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب انحيازاً كاملاً للموقف الإسرائيلي حيث أعلن صراحة دعمه لأي خيار تتخذه حكومة نتنياهو في عدوانها على غزة طالما لم تستجب حركة حماس لمطلبه بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى الإسرائيليين دفعة واحدة ويعكس هذا الموقف عقلية ترامب القائمة على منطق الصفقات والتي تجلت في

[1] ماجد ابو دياك، موقف حركة حماس والمقاومة الفلسطينية مابعد إستئناف الحرب على غزة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2025، ص09

سعيه خلال ولايته الأولى إلى تحقيق اختراق سياسي يتمثل في توسيع دائرة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، عبر ما يعرف بـ"الاتفاقات الإبراهيمية[1]."

ومن هذا المنطلق يبدو أن ترامب أعطى الضوء الأخضر لحكومة نتنياهو لإعادة شن الحرب على غزة في محاولة لإخضاع المقاومة وعلى رأسها حماس تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية ضمن رؤية سياسية تقوم على الغلق النهائي لهذا الملف والانصراف نحو مشاريع التطبيع وجذب رؤوس الأموال الخليجية إلى الداخل الأميركي. إلا أن هذا الرهان لا يأخذ عليه ويبقى محفوفاً بالمخاطر ومشكوكاً في تحققه في ظل صمود المقاومة وتماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية ورفض الشعوب العربية والإسلامية لنهج التطبيع بسياسة لي الذراع وما يرافقه من تجاهل للحقوق الوطنية الفلسطينية.

من هنا فإن المعركة السياسية لا تقل أهمية عن المعركة الميدانية ما يتطلب من فصائل المقاومة ليس فقط صد العدوان وتثبيت الإنجاز العسكري بل أيضاً التحرك السياسي لإفشال محاولات تصفية القضية عبر التطبيع وذلك من خلال ترميم الصف المقاوم وتعزيز وحدة الموقف الفلسطيني والتفاعل المدروس مع المتغيرات الدولية والإقليمية بما يخدم الثوابت الوطنية.[2]

المطلب الثاني: الضغط السياسي والقانوني على العدو الصهيوني وداعميه (المظاهرات والقضاء الدولي)

شكّلت الحرب على قطاع غزة منذ انطلاق عملية طوفان الأقصى محفّزاً لتحركات سياسية وشعبية واسعة في مختلف أنحاء العالم عبّرت من خلالها الشعوب والهيئات المدنية عن رفضها الواضح والصريح لجرائم الاحتلال الصهيوني ما أسهم في خلق موجة ضغط دولي تتجاوز النطاق الإنساني إلى الفضاءين السياسي والقانوني.

فقد خرجت تظاهرات حاشدة في عواصم ومدن عربية وغربية من بينها عمّان، والرباط، وتونس، والقاهرة، بالإضافة إلى نيويوركوسيدني ولندن، وبرلين، ولاهاي وأثينا، د ومومباي وغيرها من المدن التي عبّر فيها المشاركون عن غضبهم إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة وتدمير ممنهج وجرغئم ضد الإنسانية.

[1] ماجد ابو دياك، مرجع نفسه، ص09

[2] مرجع نفسه

تميّزت هذه الفعاليات برفع شعارات تطالب بوقف فوري للعدوان وبمحاسبة قادة الاحتلال كمجرمي حرب كما شهدت بعض الوقفات طقوس حداد على أرواح الشهداء الفلسطينيين وفي هذا السياق نظّمت مجموعة من العاملين، في قطاع الصحة ببريطانيا وقفة احتجاجية أمام مقر الحكومة مؤكدين مسؤولية المؤسسات الرسمية عن استمرار المجازر من خلال التواطؤ أو الصمت.

وفي المقابل سعت بعض الحكومات الأوروبية إلى قمع هذه التحركات مثل فرنسا التي حظرت المظاهرات المؤيدة لفلسطين وهددت المشاركين بعقوبات تصل إلى السجن والغرامات وألمانيا التي منعت أنشطة التضامن مع الأسرى الفلسطينيين في محاولة للحدّ من تنامي التأييد الشعبي العالمي للقضية الفلسطينية[1].

ومع ذلك فقد ساهم هذا الزخم الشعبي العالمي في إحداث تأثير سياسي واضح إذ أصبح من الصعب تجاهل حجم النقمة العالمية على سياسات الاحتلال كما تحوّلت تلك التظاهرات إلى أدوات ضغط فعالة يمكن الاستناد إليها في تحريك دعاوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية من أجل مساءلة الاحتلال على جرائمه.

وفي داخل الكيان الصهيوني ارتفعت أصوات الاحتجاج من عائلات الجنود الأسرى لدى المقاومة التي طالبت حكومة نتنياهو باتخاذ خطوات جدّية لعقد صفقة تبادل متهمةً إياه بالتقاعس والتلاعب السياسي بمصير أبنائهم كما انضمت منظمات مناهضة للاحتلال إلى هذا الحراك، مؤكدة على ضرورة وقف العدوان وإجراء مراجعة شاملة للجرائم المرتكبة بحق المدنيين[2].

إن تصاعد هذا الغضب الشعبي العالمي والاحتجاجات الداخلية في إسرائيل يعكس تبلور رأي عام ضاغط قادر على إرباك الاحتلال وحلفائه ويُشكّل أرضية يمكن البناء عليها في المسارات السياسية والقانونية لمحاصرة الاحتلال دولياً وإجباره على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتحميله مسؤولية جرائمه بحق الفلسطينيين.

المطلب الثالث: طوفان عربي وإسلامي نحو تحرير بيت المقدس

[1] نهاد اخمد مكرم عبد الصمد، "تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط –دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة –"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 13، 2024/12/15، ص362

[2] المرجع نفسه.

لقد كانت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م نقطة انطلاق لهذا المحور إذ تبنت موقفاً مبدئياً داعماً للقضية الفلسطينية ورافضاً لشرعية الكيان الصهيوني كما أن سوريا التي لا تزال تعاني من الاحتلال الصهيوني لجزء من أراضيها (الجولان) شكّلت أحد أعمدة هذا المحور إلى جانب لبنان حيث نشأ "حزب الله" سنة 1982م كرد فعل مباشر على الغزو الإسرائيلي وكرمز للمقاومة الإسلامية النشطة وتجلّت الروح ذاتها في الداخل الفلسطيني مع انطلاق حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" عام 1987م كحركتين مقاومتين تسعيان لتحرير الأرض والإنسان[1].

وقد توسّع نطاق هذا المحور مع انضمام جماعة "أنصار الله" في اليمن بعد سيطرتهم على صنعاء عام 2014م ما أضاف بعداً جغرافياً واستراتيجياً جديداً في جنوب الجزيرة العربية وفي مواجهة هذا التكتل صنّف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إيران والعراق ضمن "محور الشر" وهو ما دفع إيران إلى بلورة مصطلح "محور المقاومة" لمواجهة الهيمنة الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

مع اندلاع طوفان الأقصى بدا جلياً أن هذا المحور تحوّل من مفهوم نظري إلى شبكة دعم ميدانية حقيقية حيث تفاعلت أطرافه سياسياً وعسكرياً مع المعركة من خلال الضغط على الجبهات أو توسيع نطاق الاستنزاف ضد المصالح الصهيونية والغربية أو عبر دعم المقاومة الفلسطينية لوجستياً وإعلامياً وقد عزز ذلك فاعلية المعركة ووسّع دائرة التحدي لتشمل كامل الإقليم.

لكن ما ميّز "طوفان الأقصى" أيضاً هو ذلك التفاعل الشعبي العربي والإسلامي العارم الذي انطلق في مختلف العواصم رافعاً شعارات التحرير ومطالباً بوقف العدوان ومنددا بالخذلان الرسمي من عمان وتونس والرباط والقاهرة، إلى إندونيسيا وماليزيا وباكستان ومن إسطنبول حتى كيب تاون، خرج الملايين نصرة للقدس وغزة ما شكّل "طوفاناً" من الوعي والاحتجاج الشعبي يؤشر على أن تحرير فلسطين ما زال حياً في ضمير الأمة[2].

إن التحام محور المقاومة بالفعل المسلح مع الطوفان الشعبي العربي والإسلامي يفتح أفقاً جديداً نحو بلورة مشروع تحرري جامع ويعيد توجيه البوصلة نحو القدس باعتبارها القضية المركزية.

---

[1] علي مطهر العثربي،"طوفان الاقصى ومسيرة النضال الفلسطيني: دراسة تحليلية 1948-2023 "، مجلة صنعاء للعلوم الانسانية ،عدد01،مجلد02، 2024 ،ص524

[2] نهاد اخمد مكرم عبد الصمد، مرجع سابق

كما يفرض هذا الواقع على القوى السياسية والمجتمعية في العالم الإسلامي إعادة بناء استراتيجية مقاومة شاملة تتكامل فيها كل أشكال الدعم: العسكري، والدبلوماسي، والإعلامي، والاقتصادي، والشعبي في سبيل هدف واحد: تحرير بيت المقدس وإنهاء الاحتلال الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين.

المبحث الثالث: تقييم تغير قواعد الإشتباك بين حماس والكيان الصهيوني

المطلب الأول: الرأي الأول: طوفان الأقصى عملية غير محسوبة (خلل في ميزان القوى)

يشير امتداد الصراع العربي الإسرائيلي إلى تفوق الطرف الإسرائيلي بشكل شبه دائم نتيجة امتلاكه لعناصر القوة الشاملة لا سيما في بعدها العسكري وقد أكدت أغلب التحليلات والدراسات الفكرية والبحثية هذه الحقيقة عند تفسير أسباب هيمنة "إسرائيل" على المشهد الإقليمي ونجاحها في فرض معادلات القوة في المنطقة العربية مقابل حالة التراجع أو العجز النسبي في القدرات العربية سواء من حيث التنظيم أو التكنولوجيا أو التحالفات الدولية.

وتُعزى هذه الفجوة إلى تفاوت واسع بين مكونات القوة الشاملة بين الطرفين، معززة بالدعم الاستراتيجي الأمريكي اللامحدود لـ"إسرائيل" حيث تحرص الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ضمان تفوقها الأمني والعسكري من خلال تزويدها بأحدث أنظمة التسلح، ومراقبة أي محاولات إقليمية لامتلاك عناصر قوة موازية، كما هو الحال مع إيران فوفقاً للرؤية الأمريكية فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل تهديداً لمعادلات الهيمنة الغربية ويحدث تحولاً استراتيجياً في موازين القوى الإقليمية[1].

وتلعب "إسرائيل" باعتبارها قوة احتلال واستعمار في فلسطين دوراً محورياً في التأثير على واقع الشعب الفلسطيني، حيث تفرض سيطرتها كقوة مهيمنة لعقود مستندة إلى منطق القوة الذي صاغه ويقوم هذا المنطق على مبدأ إخضاع الخصم وإقصاء أي إمكانية لتدخله أو اعتراضه على المشروع الصهيوني من خلال التفوق العسكري واستعراض القوة مع استعداد دائم لاستخدامها متى دعت الحاجة سواء لردع الخصوم أو توسيع السيطرة.

[1] نهاد اخمد مكرم عبد الصمد، "تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط –دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة –"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد02 ،المجلد 13، 2024/12/15 ،ص352

وبذلك تتضح مركزية القوة كعنصر أساسي في العقيدة لدى الكيان وكمحور رئيسي في استراتيجية التعامل مع المحيط العربي في ظل تراجع التوازنات التي قد تتيح للعرب أو للقوى الإقليمية فرصة قلب المعادلة.

المطلب الثاني: الرأي الثاني: مأأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة

لقد كان لي عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها كتائب القسام الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس تحت قيادة محمد الضيف نقطة تحول بارزة في مسار الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي إذ أعادت الاعتبار إلى منطق المقاومة المسلحة كخيار استراتيجي بعد عقود من الجمود السياسي والإخفاقات المتكررة للمبادرات السلمية لقد استطاعت العملية، خلال ساعاتها الأولى أن تكسر معادلات القوة التقليدية وتحدث اختراقات ميدانية نوعية طالت عمق المواقع العسكرية الإسرائيلية، وهو ما انعكس في حالة من الإرباك والشلل داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

وقد مثّلت مشاهد انسحاب المستوطنين نحو العمق الإسرائيلي، واستسلام بعض الجنود دون مقاومة، مؤشراً على حالة الانكشاف العسكري والمعنوي للجيش الإسرائيلي الذي لطالما اعتُبر ركيزة أساسية في توازن القوى بالمنطقة وبهذا الإنجازأعادت فصائل المقاومة وخصوصاً الإسلامية منها تقديم نموذج عملي على إمكانية تحقيق إنجازات استراتيجية من خلال أدوات المقاومة، في سياق ما وصفه الله تعالى بقوله" :وكان حقاً علينا نصر المؤمنين[1]."

إن هذا التطور يدعو إلى مراجعة جادة للنهج السياسي العربي الذي اعتمد لعقود على التسوية السياسية والمفاوضات من كامب ديفيد إلى أوسلو ووادي عربة مروراً بالمبادرات الإقليمية والدولية والتي لم تثمر في استعادة الحقوق الفلسطينية أو إنهاء الاحتلال بل عززت هذه التجارب القناعة بأن "إسرائيل" لا تستجيب إلا لمنطق القوة، وأن أي عملية تفاوضية غير مدعومة بضغط ميداني تظل رهينة ميزان القوة غير متكافئ وان مأأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوةوهذه حقيقة صادقة تتجاهلها بعض الحكومات العربية.

من هذا المنطلق، تعزز تجربة "طوفان الأقصى" رؤية مفادها أن تحرير الأرض واستعادة الحقوق لن يتحققا إلا من خلال مشروع مقاومة شاملة تستند إلى وحدة الصف الوطني والدعم العربي والإسلامي،

[1] محمد بن عوض المشيخي ،"ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة"،متحصل عليه:https://n9.cl/vkuz2 ،بتاريخ 2023/10/09

وإحياء الوعي الجمعي بأن القضية الفلسطينية قضية الأمة بأسرها وأن خيار المقاومة بما يحمله من بُعد ديني وتاريخي واستراتيجي يمثل السبيل الأنجع لتحرير القدس وباقي الأراضي المحتلة[1].

المطلب الثالث: التغذية الراجعة وإعادة مدخلات جديدة (إعادة بناء منظومات جديدة متحررة من منطلق الاستسلام لتفاهمات أوسلو ومنطق سايكس بيكو)

يعتبر هذا السيناريو بمثابة مراجعة حقيقية لمسار الحركة النضالي، وذلك من خلال عملية رصد مكامن الخطأوالهفوات طيلة العملية التحررية التي تخوضها مع الكيان الصهيوني بحيث تعدد حساباتها في موازين القوة والمواجهة بما يسمح لها من تفادي الاخطاء وتحويلها الى عوامل قوة.

الحركة اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى لملمة صفوفها وإعادة تعريف نفسها في السياقات الدولية، وذلك من خلال فهم أكثر لموازين القوى وتأثيرها على القضية الفلسطينية، التي هي في قلب القضايا المحورية في الشرق الاوسط.

لا ينكر اليوم شخص بأن الحركة فقدت في هذا الصراع الدموي المستمر منذ 7 من أكتوبر 2023 أي قرابة ال 31 شهرا من المواجهة، بأنها فقدت خيرت قادتها حتى من رجالات الصف الأول، الشيء الذي يجعلها على المحك، وكذا طبيعة المرحلة زالتي تمليها الظروف الإقليمية المتهلهلة.

إن عملية نقد ذاتية من خلا ل تغذية راجعة تقوم بها الحركة اللحظة من شأنها أن تجنبها الأسوء في قابل الأيام لألا تصل إلى طريق مقطوع، من خلال طرق الإصطفافات وكسب الولاءات واستغلال الرأي الشعبيالغالب المتضامن مع القضية الفلسطينية العادلة.

ومن أجل ضمان فعالية الأداء السياسي والميداني يجب على الحركة تجنب الدخول في صدام مباشر مع السلطة الفلسطينية بما يحول دون انقسام الجبهة الداخلية، ويفتح المجال لتنسيق المواقف الوطنية خاصة في المحافل الدولية. وفي الوقت ذاته ينبغي للحركة أن تواصل الانفتاح على الأصوات الغربية النزيهة والجمعيات الحقوقية المستقلة التي أثبتت في الآونة الأخيرة مواقف داعمة للقضية الفلسطينية ورافضة للجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين.

[1] مرجع نفسه

كما أن مواصلة التنسيق مع الأجهزة القانونية الدولية وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية يشكل وسيلة فعالة لكشف الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة في غزة والضفة الغربية وللمطالبة بمساءلة قادة الاحتلال وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان بصفتهم مسؤولين مباشرين عن جرائم الحرب المرتكبة ومن شأن هذا المسار أن يُبقي الجرائم الإسرائيلية تحت المجهر الدولي، ويوفر أداة ضغط قانونية وأخلاقية تعزز من عزلة الكيان الصهيوني وتُكسب القضية الفلسطينية بعداً إنسانياً وأخلاقياً أوسع.

إن المرحلة الراهنة تملي على الحركة تطوير خطابها السياسي بما يتناسب مع تحولات السياق الدولي والانخراط في معركة الوعي عبر المنصات الإعلامية والحقوقية والاعتماد على أدوات القوة الناعمة إلى جانب الكفاح المسلح بما يعزز من حضورها الدولي ويكسبها مزيداً من الشرعية والدعم في سبيل تحرير الأرض وإنهاء الاحتلال.

الخـــاتمة

إن هذه الدراسة سعت إلى مقاربة ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني وهي التحول العميق في قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد عملية طوفان الأقصى وذلك من خلال تحليل متكامل للأبعاد العسكرية والسياسية وانعكاسات هذا التحول على طبيعة إدارة الصراع في المرحلة المقبلة.

لقد بيّنت الدراسة بوضوح أن عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 تمثّل لحظة فاصلة في تاريخ النضال الفلسطيني إذ لم تكن مجرد عملية عسكرية ميدانية كسابقاتها بل كانت حدثاً مفصلياً حطم الصورة الذهنية المتجذّرة في الوعي العالمي والعربي عن قوة الكيان الذي لا يقهر بل استطاعت هذه العملية أن تضع المقاومة في موقع الفعل الى رد الفعل وأن تفرض على الكيان الصهيوني معادلة جديدة، مفادها أن الاستفراد بغزة أو بالضفة لم يعد خياراً ممكناً دون تكلفة عالية.

لقد جاءت هذه الدراسة لتظهر أن طوفان الأقصى لم يكن حدثاً معزولاً بل نتاجًا لتراكم سنوات من التحضير والعمل الممنهج داخل معسكر المقاومة إذ ظهر جلياً أن هناك تصاعدًا في الوعي الاستراتيجي لحركة حماس وترسيخًا لفكرة بناء الردع من الداخل لا التعويل على مواقف دولية هشة لا تخدم الفلسطينين أو وعود دبلوماسية خاوية.

وقد بيّنت الدراسة أن قواعد الاشتباك السابقة كانت قائمة على معادلات غير متكافئة وغير متوازنة حيث يتم ضبط سلوك المقاومة وفق حسابات الردع لدى الكيان بينما يظل الاحتلال محتفظًا بحق المبادرة والضرب متى شاء غير أن "طوفان الأقصى" قلب هذه المعادلة وأدخل الكيان الصهيوني في حالة دفاع استراتيجي وأربكه على المستويات العسكرية والاستخباراتية والسياسية والدبلوماسية.

كما أن تفاعل محور المقاومة مع هذا الحدث واعتباره جزءًا من المعركة لا مجرد داعم معنوي يؤكد تحوّلًا في بنية الفعل المقاوم العربي والإسلامي وبداية لتكامل استراتيجي قد يُعيد رسم خريطة موازين القوى في المنطقة فالدور الإيراني والدعم اللوجستي من حزب الله والمواقف الرمزية والعملية من أنصار الله في اليمن كلها أعطت بعداً إقليميًا للعملية وأظهرت أن فلسطين لم تعد وحدها في الميدان.

من جهة أخرى ناقشت الدراسة أهمية الحراك الشعبي العالمي والعربي الذي أعقب الهجوم كمصدر ضغط جديد يُضاف إلى أدوات المقاومة. وقد أظهرت التجربة أن النضال السياسي والحقوق، وخاصة من خلال الاستفادة من الأصوات الغربية الحرة والمنظمات الحقوقية والإنسانية والمرافعة القانونية في محكمة

الجنايات الدولية كلها أدوات يجب أن تستثمر بحكمة، لأنها تسهم في تقويض الشرعية الدولية الزائفة التي طالما احتمى بها الاحتلال.

وتوصّلت الدراسة كذلك إلى ضرورة أن تعيد حركة حماس ومن خلفها فصائل المقاومة النظر في بنيتها الداخلية واستراتيجياتها التنظيمية والسياسية من خلال مراجعة نقدية صارمة لأدائها في ظل التحديات غير المسبوقة لا سيما بعد فقدان عدد كبير من قادتها الميدانيين والسياسيين ولذا فإن الحركة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة لملمة صفوفها وتعزيز الاصطفافات الداخلية وكسب التأييد الشعبي الفلسطيني وتجنب التصادم مع السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة مع العمل على توحيد الجبهة الوطنية.

وفي الوقت ذاته فإن كسب الدعم الشعبي العربي والإسلامي وإحياء المشروع التحرري للأمة أصبح ضرورة استراتيجية لا خياراً تكتيكياً فـ"طوفان الأقصى" لم يكن فقط ملحمة عسكرية بل رسالة للأمة بأن تحرير فلسطين وفي القلب منها القدس الشريف، يبدأ بتوحيد القرار الشعبي والنخبوي في الدول العربية والإسلامية حول خيار المقاومة كخيار استراتيجي بعد فشل مشاريع التسوية والتطبيع.

من هنا فإننا نوصي في ختام هذه الدراسة بضرورة:

1. إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على قاعدة المقاومة والتمسك بالثوابت.
2. الاستثمار في الرأي العام العالمي والحقوقي لكشف جرائم الاحتلال وملاحقة قادته كمجرمي حرب.
3. تعزيز التنسيق ضمن محور المقاومة، بما يتجاوز الدعم اللفظي إلى التكامل اللوجستي والسياسي.
4. كسب القاعدة الشعبية الفلسطينية في الداخل، عبر خطاب واقعي، شفاف، عادل، يوازن بين التضحيات والمكاسب.
5. عدم الدخول في صراعات جانبية مع السلطة الفلسطينية أو الفصائل الأخرى والتركيز على وحدة الميدان.
6. استثمار الأصوات الحرة الغربية والجمعيات الدولية في تشكيل ضغط قانوني وأخلاقي متواصل على الاحتلال.

في ضوء كل ما تقدم، نستطيع القول إن "طوفان الأقصى" لم يكن مجرد ردّ فعل على عدوان بل فعلٌ استراتيجيّ يعيد رسم معالم الصراع ويضع الأمة كلها أمام استحقاق تاريخي: فإما الوقوف مع مشروع التحرير

أو البقاء رهينة لواقع الهيمنة والاستسلام. والطريق إلى القدس بات واضحاً: إنه طريق القوة، والوحدة، والوعي، والمقاومة بكافة أشكالها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ) الكتب:

1. طه (محمود)، طوفان الاقصى: دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، لندن، ب د ن، 2024.
2. ماجد (ابو دياك)،موقف حركة حماس والمقاومة الفلسطينية مابعد إستئناف الحرب على غزة،بيروت ،مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2025
3. محسن (محمد صالح)،**ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2022-2023** ،بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2024
4. منصور (ابو كريم) ،عملية طوفان الاقصى (الاهداف،التداعيات،المآلات) ،فلسطسن :مركز فينيق للابحاث والدراسات الحقلية،2024
5. الن(كول،فيليب درو)،روب(مكلوخين)، دليل قواعد الاشتباك ،ايطاليا،المعهد الدولي للقانون الانساني ،2010

1- Boddens Hosang ," Rules of Engagement: Rules on the Use of Force as Linchpin for the International Law of Military Operations", Amsterdam Universiteit van Amsterdam,2017
2- Melzer Nils," Direct participation in hostilities: under international humanitarian law", Geneva, Switzerland: International Committee of the Red Cross,2009
3- Gustavo Adolf trama, Alvaro rbeiro Mendonca , sabstian vigliero, evergistode vergra, lucia aljandra destro, "RULES OF ENGAGEMENT". Buenos Aires, Joint staff collrge of the armed forces,2016

ب)دراسات غير منشورة :

عزالدين سامي شعبان ،"دور الإستراتجية السياسية والعسكرية لحركة المقاومة الإسلامية –حماس–في تحرير فلسطين"،اطروحة لنيل دكتوراه ،جامعة بيروت،2018

ت) المقالات المنشورة:

1. العقيد صلاح الدين الزيداني،''قواعد الاشتباك''،المسلح،العدد 47،اوت، 2016
3. نبيل (محسن بدر الدين) ، ''تداعيات عملية طوفان الاقصى على القضية الفلسطينية''،جامعة الملكة اروى العلمية المحكمة،العدد26، 169، 25-12-2023
4. ثامر (السباعنة)،''حروب غزة ''،مقالات في طوفان الاقصى، فلسطين، 2025
5. وليد (عبد الحي) ،''سيناريوهات مابعد طوفان الاقصى''،يناي،ر2024

6. حبيب (منذر عباس)،علي (رزاق شحيت)،''**التداعيات السياسية والاقتصادية لعملية طوفان الاقصى** ''،العدد78، 30-9-2024

7. صورية (تريمة) ،"مسارات التطبيع العربي –الاسرائيلي ... من كامب دفيد الى إتفاق ابراهام"،مجلة مدارات سياسية ،العدد02،المجلد05، 2021

8. شيماء (منير) ،"الحرب في غزة وانعكاساتها الاستراتجية على القضية الفلسطينية"،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجية ،ديسمبر 2023

9. أحمد حسين الخطيب،"عملية طوفان الاقصى واثارها السياسية والإقتصادية والعسكرية والإستطانية على الكيان الإسرائيلي 2023-2024،مجلة الدراسات الإستراتجية والبحوث السياسية،العدد02،المجلد03، 2024

10. علي (مطهر العثربي)،"طوفان الاقصى ومسيرة النضال الفلسطيني:دراسة تحليلية 1948-2023 "،مجلة صنعاء للعلوم الانسانية ،عدد01،مجلد02، 2024

11. مركز حرمون،سوريا، أكتوبر، 2023

12. نهاد اخمد مكرم عبد الصمد ،"تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط –دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة –"،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد02 ،المجلد 13، 2024/12/15

ث) الأنترنات:

1. " قواعد الاشتباك.. ما قبل الضغط على الزناد" ،متحصل عليه من: https://n9.cl/m8zq7، بتاريخ 2025/05/27

2. "RULES OF ENGAGEMENT" : متحصل عليه 25/05/2025, https://n9.cl/5ywet

3. سوسن مهنا ،"قواعد الإشتباك متى ظهر المفهوم دوليا وماهي ظوابطه؟" ،متحصل عليه من : https://n9.cl/otd1fq ،بتاريخ 2025/05/27

4. محمد عبد الرزاق، "، طوفان الأقصى: تطور نوعي وعملية مفاجئة في قلب إسرائيل "، متحصل عليه: https://n9.cl/f7nju ،20/ 2023/05

5. رامز مصطفى جبارين، "دراسة: قراءة استراتجية في معركة طوفان الأقصى"، متحصل عليه: https://n9.cl/m525n: بتاريخ: 2025/05/25

6. _____،"ماذا نعرف عن الإتفاقيات الإبراهيمية وتأثيرها في منطقة شرق الأوسط"، متحصل عليه: https://n9.cl/2o97mL ، بتاريخ:2025/05/25

7. قاسم قصير ،"وحدة الساحات او وحدة الجبهات او محور المقاومة :بين الشعارات والوقائع"،المتحصل عليه: https://n9.cl/3j5ar: بتاريخ: 2025/05/25
8. محمد بن عوض المشيخي ،"ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة"،متحصل عليه: https://n9.cl/vkuz2 ،بتاريخ 2023/10/09

فـــهـــرس

المـحـتـويـــات

الإهـــداء

شكـر وعـرفـــان

مـقـدمـة .....أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الدراسة 10
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية حول قواعد الاشتباك 12
المطلب الاول:مفهوم قواعد الاشتباك 12
المطلب الثاني: نشأة مفهوم قواعد الاشتباك 15
المطلب الثالث: اهمية تحديد قواعد الاشتباك..... 16
المطلب الرابع: اهداف قواعد الاشتباك 18
المبحث الثاني: لمحة تعريفية حول طوفان الاقصى 20
المطلب الاول: الاطار النظري لعملية طوفان الاقصى..... 20
المطلب الثاني:أسباب عملية طوفان الاقصى..... 27
المطلب الثالث: تداعيات طوفان الاقصى..... Error! Bookmark not defined.
المطلب الرابع: الأهداف الاستراتيجية لعملية طوفان الاقصى..... 33
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة لقواعد الاشتباك 41
المطلب الأول: مقاربة هيئة الامم المتحدة 41
المطلب الثاني: مقاربة العسكري الميداني 42
المطلب الثالث: أولوية السلطة السياسية 43
الفصل الثاني: قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قبل وبعد طوفان الأقصى... 45
المبحث الأول : دوافع تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس 47
المطلب الأول: الإنتهاكات المتكررة للحرم القدسي..... 47
المطلب الثاني: إتفاقات إبراهام لتصفية القضية الفلسطينية 48
المطلب الثالث: العدو محتل لأولى القبلتين ولا بد من إزالته 52
المبحث الثاني: قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس قبل طوفان الاقصى..... 54
المطلب الأول: ردات الفعل على الإعتداءات المتكررة..... 54

المطلب الثاني: التعويل على الإسناد العربي والإسلامي..... 56
المطلب الثالث: تهريب الأسلحة من الدول المساندة للقضية..... 59
المطلب الرابع: تحيينات على مستوى التكتيكات وليس الاستراتيجيات 60
المبحث الثالث: تغير قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد طوفان الأقصى..... 62
المطلب الأول: المبادرة والصمود وتعزيز قدرة النفوذ والتغلغل. 62
المطلب الثاني: تكاتف فصائل المقاومة وحرب الإستنزاف الطويلة المدى..... 63
المطلب الثالث: الدعم وتعدد جبهات الاسناد 64
المطلب الرابع: المفاوضات والضغط على الزناد 66
الفصل الثالث: مستقبل القضية الفلسطينية بعد تغير قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بعد طوفان الأقصى 69
المبحث الأول: أثار تغير قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس 71
المطلب الأول: خرق قواعد الإشتباك وأثرها على المديين القريب والبعيد 71
المطلب الثاني: أهم التحديات خرق قواعد الإشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس 72
المطلب الثالث: الكلفة الكبيرة (البشرية والمادية)..... 74
المطلب الرابع: القدرة على توحيد الصف الداخلي..... 77
المبحث الثاني: أهم السيناريوهات العلاقة بعد تغير قواعد الاشتباك بين حماس والكيان الصهيوني. 80
المطلب الأول: التوجه نحو هدنة طويلة المدى وترميم البيت المقاوم 80
المطلب الثاني: الضغط السياسي والقانوني على العدو الصهيوني وداعميه (المظاهرات والقضاء الدولي) 81
المطلب الثالث: طوفان عربي وإسلامي نحو تحرير بيت المقدس 82
المبحث الثالث: تقييم تغير قواعد الإشتباك بين حماس والكيان الصهيوني..... 84
المطلب الأول: الرأي الأول: طوفان الأقصى عملية غير محسوبة (خلل في ميزان القوى) 84
المطلب الثاني: الرأي الثاني: ماأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة 85
المطلب الثالث: التغذية الراجعة وإعادة مدخلات جديدة (إعادة بناء منظومات جديدة متحررة من منطلق الاستسلام لتفاهمات أوسلو ومنطق سايكس بيكو) 86
الخـاتمة..... 88

قائمة المراجع 92

فـهـرس المحتـويـات 96

الملخص

توصّلت هذه الدراسة إلى أن عملية *طوفان الأقصى* شكّلت نقطة تحوّل كبرى في قواعد الاشتباك بين الكيان الصهيوني وحركة حماس وكسرت معادلات الردع التقليدية التي لطالما صبّت لصالح الاحتلال أظهرت المقاومة قدرة عالية على التخطيط والتنفيذ، ما أدخل الكيان في حالة من الارتباك الاستراتيجي وأسقط صورة الجيش الذي لا يُقهر.

كما بيّنت الدراسة أن الحراك الشعبي العربي والإسلامي والدولي شكّل رافعة معنوية وسياسية للقضية الفلسطينية، رغم محاولات قمعه في بعض الدول الغربية ما يفضح ازدواجية المعايير في الخطاب الدولي تجاه حقوق الشعب الفلسطيني.

في السياق الإقليمي أعادت العملية إحياء فكرة *محور المقاومة* ورسّخت وحدة وتكامل الجهود بين فصائل المقاومة داخل فلسطين والدول والقوى المؤيدة لها وقد أكّدت الدراسة أن المرحلة المقبلة تتطلب من المقاومة إعادة ترتيب صفوفها، وتجنّب الصدامات الداخلية مع تعزيز الانفتاح على القوى الإقليمية والدولية الداعمة.

أوصت الدراسة بضرورة استثمار الأدوات الإعلامية والقانونية على المستوى الدولي لمحاسبة قادة الاحتلال إلى جانب مواصلة استنهاض الدعم الشعبي العالمي وفي ضوء كل ما سبق يُمكن اعتبار *طوفان الأقصى* لحظة فارقة أعادت رسم معادلات الصراع وفتحت أفقًا جديدًا أمام مشروع المقاومة والتحرير.

الكلمات المفتاحية:

طوفان الأقصى، قواعد الإشتباك، حركة حماس، المقاومة الفلسطينية، الكيان الصهيوني، محور المقاومة.

Study summary

This study concluded that Operation Flood of Al-Aqsa constituted a major turning point in the rules of engagement between the Zionist entity and the Hamas movement and broke the traditional equations of deterrence that had always favored the occupation.The resistance showed a high ability to plan and implement, which plunged the entity into a state of strategic confusion and brought down the image of the invincible army.

The study also showed that the Arab, Islamic and international popular movement constituted a moral and political lever for the Palestinian cause, despite attempts to suppress it in some Western countries, which exposes the double standards in the international discourse towards the rights of the Palestinian people.

In the regional context, the process revived the idea of the axis of resistance and consolidated the unity and integration of efforts between the resistance factions inside Palestine and the countries and forces supporting them.The study confirmed that the next stage requires the resistance to rearrange its ranks, avoid internal clashes while enhancing openness to the supporting regional and international forces.

The study recommended the necessity of investing in media and legal tools at the international level to hold the occupation leaders accountable, in addition to continuing to mobilize global popular support. In light of all of the above, the Al-Aqsa flood can be considered a defining moment that redrew the equations of the conflict and opened a new horizon for the resistance and liberation project.

Keywords:

The Al-Aqsa Flood, rules of engagement, Hamas movement, Palestinian resistance, Zionist entity, axis of resistance